دولة فلسطين
مجلس القضاء الأعلى

التقرير السنوي
2023

فخامة السيد الرئيس محمود عباس

رئيس دولة فلسطين

الرؤية

"قضاء مستقل متميز بكفاءة كوادره وجودة أحكامه وفعالية إجراءاته وخدماته، ليعزز العدل و المساواة و سيادة القانون".

الرسالة

"إصدار الأحكام القضائية حسب التشريعات النافذة بما يضمن سرعة الفصل في الدعاوى، مع الحفاظ على أسس المحاكمة العادلة، وتنفيذ الأحكام القضائية، وشمول الخدمات القانونية المقدمة من خلال كوادر متخصصة وإجراءات سلسة تعتمد التقنيات الحديثة، مساهمة في حماية حقوق الإنسان والحريات العامة، والمحافظة على استقرار وأمن المجتمع الفلسطيني".

بسم الله الرحمن الرحيم

فخامة الأخ الرئيس محمود عباس "أبو مازن" حفظه الله..
رئيس دولة فلسطين،

نتقدم إلى فخامتكم بالتقرير السنوي لمجلس القضاء الأعلى للعام 2023، وهو ثمرة جهود الكوادر القضائية والإدارية في السلطة القضائية، التي ظلت ساعيةً إلى خلق بيئة عمل قادرة على الصمود في ظل ما شهده ويشهده وطننا الحبيب، من حرب مسعورةٍ على المحافظات الجنوبية في (قطاع غزة)، وحرب أخرى على المحافظات الشمالية من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي، وسياسات الحكومة الإسرائيلية المستمرة والممعنة في التطرف، وتدمير مقومات مجتمعنا، ومؤسسات دولة فلسطين من كافة النواحي الإقتصادية والإجتماعية والسياسية.

وإن ما تحقق من إنجازات لم يكن إلا بفضل دعمكم المتواصل، وإيمان فخامتكم برسالة العدالة، وأهمية الحفاظ على الجهاز القضائي في مثل هذه الظروف، وإننا في السلطة القضائية نثمن لسيادتكم إصداركم لمراسيم تعيين 12 من قضاة الصلح، و13 قاضياً متدرجاً من خريجي المعهد القضائي، مما يساهم بكل تأكيد في تحسين قدرات عمل المحاكم وتقليص الفجوة الحاصلة بين العدد الكبير من القضايا المتراكمة، وأعداد القضاة والكوادر الإدارية.

لقد حققت العديد من المحاكم الفلسطينية إنجازات لافتة على صعيد نسبة الفصل في القضايا بالمقارنة مع القضايا الواردة، حيث بلغت نسبة الفصل إلى الوارد لدى محكمة النقض/ المحكمة العليا ، 148.56%، كذلك استئناف التنفيذ لدى محاكم البداية بصفتها الاستئنافية،حيث بلغت نسبة الفصل إلى الوارد والمدور 117.8%، كذلك العديد من محاكم الأحداث (الصلح والبداية)، بينما شهدت محاكم الدرجة الأولى والثانية انخفاضاً في نسبة الفصل بالمقارنة مع الواردة.

وقد أسهمت أيضاً خدمات تكنولوجيا المعلومات والخدمات الإلكترونية بشكل كبير في الحد من الاختناق القضائي، وتسريع إجراءات التقاضي، وتوفير الخدمات الإلكترونية لجمهور المتقاضين ولكافة الجهات ذات العلاقة بالشأن القضائي، فقد بلغ إجمالي عدد الطلبات الإلكترونية المقدمة إلى دوائر التنفيذ 241245 طلب، بالإضافة إلى إتمام حوسبة إيصالات الإيرادات (إيصالات إلكترونية) من خلال برنامج إدارة سير الدعوى ميزان.

كما أنجزت إدارات السلطة القضائية خطوات مهمة، من أبرزها المعهد القضائي الفلسطيني الذي قام بتصميم 12 منهاجاً تدريبياً إلكترونياً للقضاة والإداريين، و10 مناهج خاصة بالدبلوم القضائي، كما أجرى المكتب الفني للمحكمة العليا (1587) مطالعة مكتوبة على ملفات المحكمة العليا/ النقض، بالإضافة إلى إنجازات أخرى تضمنتها مفاصل التقرير.

ونرى سيادة الرئيس أن من أبرز التحديات التي تعترض عمل المجلس في ملف البنى التحتية، يتعلق بواقع مبنى مجمع محاكم رام الله ، الغير مؤهل ولا يلبي حاجات المواطنين على اختلاف فئاتهم والعاملين في القضاء والنيابة العامة والمحامين والأهم من ذلك انه يشكل خطورة عالية من حيث الأمن والسلامة العامة،ونأمل البدء بتنفيذ مشروع إستراتيجي يلبي احتياجات محافظة رام الله من الخدمات العدلية من خلال إقامة مجمع للمحاكم.

لقد عمد مجلس القضاء الأعلى خلال هذا العالم إلى تعديل العديد من الخطط التنفيذية إستجابة للمستجدات اليومية أمام المحاكم النظامية، ساعين ضمن رؤيتنا إلى حل المشاكل التي تعترض عمل الجهاز القضائي، وعلى رأس أولوياتها تعديل بعض نصوص قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية، وقانون الإجراءات الجزائية، وقانون التنفيذ، الذي أصبح أمراً ملحاً وضرورياً لتقصير أمد التقاضي وتسهيل وصول المواطنين للعدالة.

كما أن مجلس القضاء بحاجة لمضاعفة عدد القضاة للوصول إلى نظام عدالة قادر على توفير محاكمة عادلة، عن طريق زيادة نسبة القضايا المفصولة مقارنة بالقضايا الواردة وتقليل عدد ونسبة القضايا المدورة، مع العلم أن عملية استقطاب القضاة بالعدد والنوعية المطلوبة ما زالت من التحديات الرئيسة التي تواجه المجلس، وذلك لشح الموارد المالية المخصصة للمجلس، بالإضافة إلى تدني رواتب القضاة -حيث لم يطرأ عليها زيادة منذ العام 2002- مما يؤدي لعزوف العديد من المحامين المؤهلين عن التقدم للمسابقات القضائية.

وفي الختام ندعو الله أن يوفقنا إلى تلبية طموحات شعبنا الفلسطيني بقضاء نزيه وفعال وعادل، ونتطلع الى اليوم الذي تتوقف فيه الحرب للبدء في العمل على إعادة بناء ما دمرته الة الاحتلال في قطاع غزة على صعيد العمل القضائي ،وأن نستطيع بدعمكم مواجهة الصعوبات التي تواجه الإدارة الحالية للقضاء، والمراكمة على إنجازات الإدارات السابقة، والله الموفق والمستعان.

القاضي محمد عبد الغني عويوي

رئيس المحكمة العليا- محكمة النقض

رئيس مجلس القضاء الأعلى

فريق إعداد التقرير:

1. القاضي عاهد علي "محمد واصف" خواجا طوقان رئيساً
2. السيد دريد عليان محمد عرار عضواً
3. السيد محمد رياض محمد علاونه عضواً
4. السيد محمود عفيف أحمد صبيحات عضواً
5. السيد ثائر بدر جدوع قرجة عضواً
6. السيدة لُمى حاتم محمود فلاح حاج محمد عضواً

فهرس المحتويات

كلمة معالي رئيس المحكمة العليا/محكمة النقض / رئيس مجلس القضاء الأعلى 4

المقدمة 8

الباب الأول

أولاً: الكادر القضائي 14

ثانياً: أعمال المحاكم النظامية 18

ثالثاً: التخطيط الاستراتيجي لمجلس القضاء الأعلى 51

الباب الثاني

التفتيش القضائي 53

الباب الثالث

أولاً: التدريب القضائي والمعهد القضائي 56

ثانياً: تكنولوجيا المعلومات والخدمات الإلكترونية 69

ثالثا: المشاريع والتطوير المؤسسي 74

رابعاً: الكادر الإداري والرقابة الداخلية 85

خامساٍ: الإيرادات 89

المعيقات 91

التطلعات المستقبلية 92

الجداول الإحصائية التفصيلية لأعمال المحاكم (الملاحق) 94

المقدمة

شهدت أراضي الوطن في العام 2023 اعتداءات متكررة وممنهجة من قبل جيش الاحتلال وقطعان المستوطنين طالت أرواح أبناء شعبنا وممتلكاته ومقدراته، بحيث تنوعت هذه الممارسات العنصرية ما بين قتل المواطنين واستخدام سياسة الإهمال الطبي بحق الأسرى مما أدى إلى ارتقاء جزء منهم كشهداء وجرح عدد آخر من المواطنين واعتقالهم وتخريب البنى التحتية وشبكات الطرق والكهرباء، بحيث أدى كل ذلك إلى تعطيل مناحي الحياة العامة، لينتهي الأمر في نهاية العام المذكور إلى إعلان حرب شاملة على قطاع غزة وارتكاب جرائم لم يشهد لها العالم مثيلاً، وهو ما انتقلت آثاره إلى المحافظات الشمالية لدولة فلسطين، فعانت هي الأخرى ما عانته من قصف وهجمات مستمرة واقتحام متواصل للمدن وما صاحب ذلك من قتل وتشريد وتدمير، وفي سياق آخر متصل عمدت قوات الاحتلال وهدفت وكما هو دأبها إلى إغلاق الطرق الواصلة بين المدن والقرى الفلسطينية ومنع المواطنين من الحركة والوصول إلى الأماكن التي يقصدونها مستخدمة وسائل شتى في ذلك.

إن الممارسات سالفة الذكر أثرت بشكل كبير وملحوظ على استقرار عمل الجهاز القضائي بكافة مكوناته فسجلت حالات اقتحام بالقرب من مباني المحاكم في المحافظات الشمالية، كما منعت هذه الممارسات حركة إحضار الموقوفين وعرضهم على الهيئات القضائية، كما حالت دون وصول العديد من المواطنين والمتقاضين والشهود إلى أماكن انعقاد الجلسات كما أدت إلى إعاقة وصول الهيئات القضائية إلى أماكن عملها في المحافظات المختلفة وهو ما ساهم بالضرورة وانعكس على فترة التقاضي وحال دون تنفيذ العديد من عناصر الخطط التطويرية، كما أدت هذه الممارسات إلى انقطاع الخدمات الإلكترونية عن جمهور المواطنين بسبب تدمير مراكز المعلومات في قطاع غزة.

ورغم ما تقدم وأمام الإقبال الملحوظ على مؤسسة القضاء من قبل الجمهور فقد حققت الهيئات القضائية تقدما ملموساً في فصل الدعاوى وإنهاء المنازعات وفقا لما ستشير إليه بعض مفاصل هذا التقرير، كما ألقت فكرة القضاء المتخصص ثمارها فشهدت العملية القضائية نقلة نوعية في التعامل مع العديد من النزاعات

ومنحها الخصوصية المطلوبة قانونا، وأمام كل ذلك سعى ويسعى مجلس القضاء الأعلى إلى خلق بيئة متحدية وقادرة على الصمود والتكيف في وجه هذه الممارسات لتحقيق العدالة الناجزة وتسريع وتيرة التقاضي مع التركيز على جودة المخرجات بما في ذلك تطوير التشريعات الحالية والاستفادة من وسائل التكنولوجيا المختلفة، بحيث عمد إلى تغيير الكثير من الخطط استجابة للواقع الحالي ولغايات تأدية القضاء لرسالته وبلوغ أهدافه بنشر العدل بين المواطنين وتحقيق الأمن والسلام المجتمعين.

يتضمن هذا التقرير ثلاثة أبواب؛ يستعرض في الباب الأول التخطيط الاستراتيجي لمجلس القضاء الأعلى؛ حيث تم تنفيذ العديد من الأهداف الموضوعة ضمن الخطة التنفيذية للعام 2023 بالرغم من شح الإمكانات المتاحة، وبتواؤم مع الاستراتيجية الوطنية لقطاع العدالة بما يحقق مشاركة حقيقية تبعاً للرؤية الشاملة مع المحافظة على خصوصية السلطة القضائية وتميزها في أداء مهامها، إلا أن الظروف التي سادت أدت إلى تغيير الكثير من الخطط استجابة للواقع الحالي ولغايات تأدية القضاء لرسالته .

كما تضمن ملخصاً عن أعداد القضاة بمختلف درجاتهم وتوزيعهم على المحاكم النظامية حيث بلغ حتى نهاية الفترة التي يغطيهاالتقرير 227 قاضياً، في حين أن مجلس القضاء بحاجة لمضاعفة عدد القضاة لما يقارب 400 قاضٍ للوصول إلى نظام عدالة قادر على توفير محاكمة عادلة وتقديم خدمات بكفاءة وفعالية عن طريق زيادة نسبة القضايا المفصولة مقارنة بالواردة وتقليل عدد ونسبة القضايا المدورة، إلا أن عملية استقطاب القضاة بالعدد والنوعية المطلوبة ما زالت من التحديات الرئيسة التي تواجه المجلس والتي تؤثر مباشرة في تقليل أمد التقاضي وتحسين جودة الأحكام، وذلك لشح الموارد المالية المخصصة للمجلس والتي يحصل عليها، هذا بالإضافة لتدني رواتب القضاة -حيث لم يطرأ عليها زيادة منذ العام 2002- مما يؤدي لعزوف العديد من المحامين المؤهلين عن التقدم للمسابقات القضائية.

بالاضافة إلى تحليل نتائج أعمال المحاكم النظامية بمختلف درجاتها خلال العام 2023، من خلال التقارير الإحصائية التي تحوي أعداد القضايا المدورة والمفصولة والنسب السنوية سواء للمحاكم ككل أو لكل محكمة على حدة، حيث يظهر من خلال الجداول أن نسبة الفصل في العديد من المحاكم قد حققت إنجازاً على صعيد الفصل في القضايا بالمقارنة مع القضايا الواردة، حيث بلغت نسبة الفصل إلى الوارد لدى محكمة النقض/

المحكمة العليا ، 148.56%، كذلك استئناف التنفيذ لدى محاكم البداية بصفتها الاستئنافية،حيث بلغت نسبة الفصل إلى الوارد والمدور 117.8% ، كذلك العديد من محاكم الأحداث (الصلح والبداية)، بينما شهدت محاكم الدرجة الأولى والثانية انخفاضاً في نسبة الفصل بالمقارنة مع الوارد،للأسباب الواردة أعلاه .

أشار التقرير في الباب الثاني إلى أعمال التفتيش القضائي، حيث أنجزت الدائرة خلال سنة 2023 تقييم أداء 114 قاضياً، و ورد إلى دائرة التفتيش القضائي 45 شكوى محالة من معالي رئيس مجلس القضاء الأعلى، في حين بلغ المدور من السنة السابقة 6 شكوى، تم فصل 38 منها تراوحت توصيات المفتشين فيها ما بين الحفظ والتنبيه ولفت نظر وتوجيه ملاحظة وإصدار تعميم، وقد تلقت الدائرة 29 متابعة محالة من رئيس مجلس القضاء الأعلى بينما بلغ عدد المتابعات المدورة من السنة السابقة 14 متابعة، فصل منها 30 ملفا وقد تنوعت التوصيات الصادرة فيها ما بين توجيه تنبيه أو لفت نظر، أو حفظ الأوراق أو إصدار تعاميم أو إحالة إلى مجلس تأديبي حيث بلغت (4) قضايا.

وفي مجال التدريب القضائي فقد أولى مجلس القضاء الأعلى التأهيل والتدريب عناية خاصة من خلال إشراك السادة القضاة في دورات شاملة ومكثفة، حيث أقرت لجنة التدريب القضائي في بداية العام خطة شاملة لموضوعات التدريب الأساسي والمستمر، جرى تنفيذ العديد من برامج التدريب المستمر والمتخصص للسادة القضاة ، وستة برامج تدريبية للموظفين الإداريين العاملين في المحاكم وفي دوائر المجلس، نفذت جميعها من خلال المعهد القضائي الفلسطيني والذي قام أيضا بتصميم **مناهج تدريب إلكتروني للسادة القضاة والموظفين الإداريين بو اقع (12) منهاجا، بالإضافة لإعداد (10) مناهج خاصة بالدبلوم القضائي** ،وقد حالت الظروف الأمنية السائدة وتداعيات الحرب الإسرائيلية من إتمام تنفيذ البرامج التدريبة كما خطط لها.

وعلى صعيد دبلوم الدراسات القضائية في المعهد القضائي الفلسطيني، فقد باشر 22 طالبا ممن اجتازوا اختبارات الإلتحاق دوام الفصل الأول من السنة الدراسية الأولى في بداية شهر كانون ثاني 2023، وتم اجتياز ثلاثة فصول من قبلهم حتى الآن، حيث تركز دراسة الدبلوم بالدرجة الأولى على التطبيقات القضائية وبرنامج

الزمالة في المحاكم لإكساب الطلبة الخبرات العملية والمعرفة من السادة القضاة العاملين في مجلس القضاء الأعلى.

وأشار التقرير لإنجازات المكتب الفني حيث تم إجراء الدراسات وإبداء المطالعات المكتوبة على ملفات المحكمة العليا/ النقض وإرفاق السوابق القضائية ذات الموضوع قبل رفعها للهيئات القضائية بواقع (1587) مطالعة، وكذلك استخلاص المبادئ القانونية الواردة في أحكام الهيئة العامة، ونشرها على البوابة الإلكترونية للمكتب الفني على موقع مجلس القضاء الأعلى، وطباعتها ورقيا وتوزيعها على الهيئات القضائية، وطباعة قانون البينات في المواد المدنية والتجارية وقوانين دعاوى الدولة وأملاكها وإدارتها وقانون حماية الأحداث وقانون الطفل الفلسطيني بعد دمجها بآخر التعديلات وتوزيعها على الهيئات القضائية، بالاضافة إلى نقل مكتبة مجلس القضاء إلى أروقة المكتب الفني وتصنيفها حسب الموضوعات وفق نظام فهرسة إلكتروني معد لهذه الغاية، بما يسهل على السادة القضاة والكادر الإداري الاستفادة منها واستعارة أيا منها، حيث تضم المكتبة ما يقارب (2762) كتاباً ومجلة علمية متنوعة الموضوعات.

وعلى صعيد خدمات تكنولوجيا المعلومات والخدمات الإلكترونية فقد أسهمت بشكل لافت في الحد من الاختناق القضائي، وتسريع إجراءات التقاضي، ومتابعة سير الدعوى بكل دقة وفعالية، وتوفير العديد من الخدمات الإلكترونية لجمهور المتقاضين ولكافة الجهات ذات العلاقة بالشأن القضائي، فقد بلغ إجمالي عدد الطلبات الإلكترونية المقدمة إلى دوائر التنفيذ 241245 طلب، وقد هدفت الى تسهيل وصول المواطنين للخدمات المتعلقة بدوائر التنفيذ وتسهيل عمل المحامين بحيث يتاح تقديم الطلبات في الدعاوى التنفيذية ومرفقاتها الكترونياً ، كما ساهم تقديم الطلبات الكترونياً من التخفيف من ازمة الاكتظاظ في دوائر التنفيذ نظراً لاهمية هذه الدائرة في العمل القضائي المتصل بتنفيذ الاحكام الصادرة عن المحاكم وغيرها من الاسناد التنفيذية ، بالإضافة إلى **إتمام حوسبة إيصالات الإيرادات (إيصالات إلكترونية) من خلال برنامج إدارة سير الدعوى ميزان وتطبيقها في كافة صناديق المحاكم، و متابعة نظام تسديد مخالفات السير من خلال منظومة**

الدفع الإلكتروني من خلال الموقع الإلكتروني للخدمات الإلكترونية الحكومية بالتنسيق مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء وزارة المالية وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وتضمن التقرير كذلك أعداد وتصنيفات الكادر الإداري في مجلس القضاء الأعلى وفي المحاكم ، حيث بين التقرير أن أعداد الإداريين بلغ(1085) موظفاً، وكان من أهم إنجازات إدارة الموارد البشرية إعادة تسكين جميع الموظفين العاملين في مجلس القضاء الأعلى على الهيكل التنظيمي الجديد وذلك بالتعاون مع ديوان الموظفين العام ويضمن هذا الإنجاز وجود الموظفين في أنسب المواقع لأداء وظائفهم بفاعلية، إذ يعد وجود توصيف وظيفي واضح أمراً بالغ الأهمية للحفاظ على مستوى عالٍ من الأداء داخل المجلس والقضاء. كما يضمن أن يفهم الموظفون أدوارهم ومسؤولياتهم، مما يؤدي إلى تحسين الرضا الوظيفي والأداء، بالاضافة إلى صرف علاوة مخاطرة لغالبية موظفي مجلس القضاء الأعلى واعتماد دوام يوم السبت كعمل إضافي لإنجاز المعاملات الداخلية.

أما فيما يخص المشاريع والتطوير المؤسسي، ورغم تعمق الازمة المالية للحكومة الفلسطينية، وقرصنة الاحتلال للعائدات الضريبية الفلسطينية، وعدم قدرتها على الايفاء بإلتزاماتها التطويرية للمؤسسات الرسمية والحكومية، فقد أوضح التقرير المجالات التي تم العمل عليها خلال العام الماضي سواء كانت على صعيد تطوير بيئة العمل والبنية التحتية للمحاكم أو على صعيد تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وما نتج عنها من خدمات الكترونية ورقمية سهلت على المواطنين الحصول على الخدمات الكترونياً، إضافة الى التطور الحاصل على صعيد التحول الرقمي الريادي في العمل المؤسسي في مجلس القضاء الاعلى.

وقد بلغت إيرادات مجلس القضاء الأعلى هذا العام (60639253.5) شيقل حيث توزعت الإيرادات بين إيراد الرسوم والعدل والغرامات وإيرادات أخرى.

وأخيرا تناول التقرير المعيقات التي تعترض عمل المجلس والمحاكم ومن أبرزها أن العديد من مباني المحاكم غير مؤهلة لعملية التقاضي وبخاصة مجمع المحاكم في مدينة رام الله، والحاجة لإنشاء مبنى لمحكمة استئناف نابلس واستئناف الخليل ومبنى لمحكمة بداية بيت لحم وتأهيل وتوسعة عدد من المباني الأخرى وبخاصة محكمة نابلس وأريحا، بالإضافة إلى النقص في عدد القضاة والإداريين وضعف الموازنة المخصصة للسلطة القضائية، وعدم تحسين رواتب القضاة منذ العام 2002 والحاجة لإدخال تعديلات على التشريعات الإجرائية، وبين التقرير أبرز التطلعات المستقبلية للسلطة القضائية.

الباب الأول

أولاً: قضاة المحاكم (الكادر القضائي)

بلغ عدد السادة القضاة في نهاية العام 2023 (227) قاضياً. موزعين كما هو وارد في الجدول التالي:

الدرجة القضائية	العاملون	الإشراف الزمالي	التفتيش القضائي	الأمانة العامة	المعهد القضائي	إجازة بدون راتب	إجازة حتمية	التسوية	المكتب الفني	المجموع
الصلح	68	9	-	-	-	1	-	3	-	81
البداية	55	-	1	-	-	1	1	7	2	67
الاستئناف	38	-	3	1	-	-	-	8	1	51
العليا	24	-	2	-	1	-	-	-	1	28
المجموع	185	9	6	1	1	2	1	18	4	227

(1) القضاة العاملون في الهيئات القضائية وعددهم (185) قاضياً، ويشكلون ما نسبته (81.4%) من المجموع الكلي.

(2) القضاة حديثو التعيين وما يزالون خاضعين لبرنامج الإشراف الزمالي وعددهم (9) قضاة، ويشكلون ما نسبته (3.9%) من المجموع الكلي.

(3) القضاة العاملون في التفتيش القضائي وعددهم (6) قضاة، ويشكلون ما نسبته (2.6%) من المجموع الكلي.

(4) القضاة العاملون في التسوية بشكل كامل وعددهم (18) قاضياً، ويشكلون ما نسبته (7.9%) من المجموع الكلي.

(5) القضاة العاملون في المكتب الفني وعددهم (4) قضاة، ويشكلون ما نسبته (1.7%) من المجموع الكلي.

(6) أما باقي القضاة فيعملون في الأمانة العامة، والمعهد القضائي، وفي إجازة خارجية بدون راتب، وفي إجازة حتمية.

أولاً: التعيينات القضائية

تم تعيين (9) قضاة صلح مستجدين في السلطة القضائية، بعد تحقيقهم شروط ومتطلبات إشغال الوظائف القضائية ، واجتياز المسابقة القضائية بشقيها التحريري والشفوي بنجاح وفق أحكام قانون السلطة القضائية.

ثانياً: إنهاء الخدمة

انتهت خدمة (7) قضاة من الخدمة القضائية في العام 2023 وفق ما هو وارد في الجدول التالي:

الرقم	السبب	العدد
.1	إحالة للتقاعد بسبب بلوغ السن القانون	2
.2	إحالة إلى التقاعد بقرار من اللجنة الطبية العليا	2
.3	الاستقالة	2
.4	إنهاء خدمة بقرار رئاسي بناء على تنسيب مجلس القضاء الأعلى	1
المجموع		7

يتضح مما سبق بأن الزيادة في أعداد القضاة كانت بنسبة قليلة جداً بين العامين 2022-2023، أي أنه لم يكن هناك زيادة حقيقة في أعداد القضاة.

ثالثاً: القضاة الإناث

بلغ عدد القضاة الإناث في العام 2023 (53) قاضياً موزعة بين الدرجات القضائية وفق الجدول التالي:

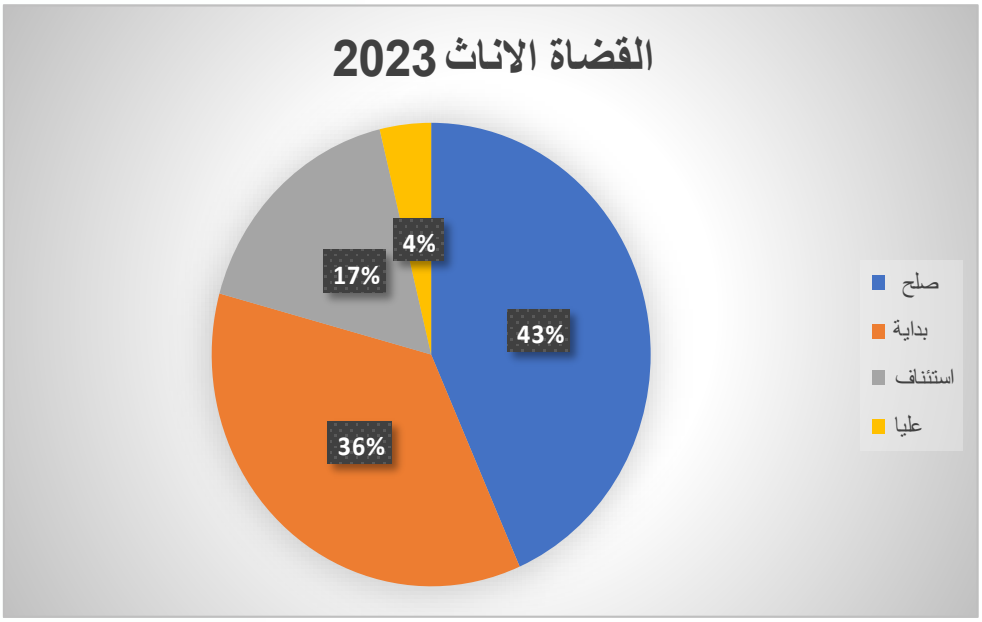

الشكل رقم (1) توزيع القضاة الإناث على الدرجات القضائية

ومن الجدير بالذكر، ووفقا للتشكيلة القضائية الصادرة عن مجلس القضاء الأعلى بأن القضاة الإناث تبوأن مناصب قيادية إدارية، منهن قاضيان تعملان رئيسا لمحكمة البداية (واحدة منهما عضو في مجلس القضاء الأعلى)، وقاض تعمل مفتشا في دائرة التفتيش القضائي.

رابعاً: الاحتياج القضائي

سعى مجلس القضاء الأعلى دوما إلى زيادة عدد السادة القضاة لسد النقص الواضح في أعدادهم ولتحقيق أحد الأهداف الاستراتيجية المتمثلة في توفير العدد المناسب من القضاة لنظر الملفات القضائية والحد من الاختناق القضائي، كذلك لمواكبة المؤشرات الدولية في أعداد القضاة الواجب توفرها لكل عدد معين من السكان.

ووفق المؤشر المعياري الإقليمي والدولي والبالغ ما يقارب 13 قاضيا لكل 100,000 مواطن، ففي هذه الحالة فإن العدد المطلوب في الضفة الغربية يصل إلى حوالي 400 من القضاة العاملين مما يعني أن مجلس القضاء بحاجة لمضاعفة عدد القضاة للوصول إلى نظام عدالة قادر على توفير محاكمة عادلة، وتقديم خدمات بكفاءة وفعالية عن طريق زيادة نسبة القضايا المفصولة مقارنة بالواردة وتقليل عدد ونسبة القضايا المدورة، إلا أن عملية استقطاب القضاة بالعدد والنوعية المطلوبة ما زالت من التحديات الرئيسة التي تواجه المجلس والتي تؤثر مباشرة في تقليل أمد التقاضي وتحسين جودة الأحكام ، وذلك لشح الموارد المالية المخصصة للمجلس والتي يحصل عليها، بالإضافة لتدني رواتب القضاة -حيث لم يطرأ عليها زيادة منذ العام 2002- مما يؤدي لعزوف العديد من المحامين المؤهلين عن التقدم للمسابقات القضائية.

ثانياً: أعمال المحاكم النظامية

يتناول هذا المحور الإضاءة على أعمال كافة المحاكم النظامية خلال هذا العام، مع قاعدة بيانات إحصائية تفصيلية عن أعمالها، ابتداء من محاكم الدرجة الأولى (محاكم الصلح ومحاكم البداية)،ومحاكم الدرجة الثانية (محاكم الاستئناف)، إنتهاء بالمحكمة العليا (محكمة النقض)، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن محكمة النقض وهي المحكمة التي تقف على قمة الهرم القضائي النظامي في دولة فلسطين، هذا بالإضافة إلى المحاكم الخاصة والمشَكلة من قضاة نظاميين من كادر السلطة القضائية، ينتدبهم مجلس القضاء الأعلى لإشغال المراكز القضائية وفق أحكام قانون السلطة القضائية والقوانين الخاصة المنظمة لعمل واختصاصات تلك المحاكم.

الشكل رقم (1) الهيكل التنظيمي للمحاكم النظامية

المنهجية المعتمدة في التقرير والمؤشرات الإحصائية وطريقة احتسابها:

لقد تم إعداد هذا التقرير من خلال بيانات المحاكم ودوائر مجلس القضاء الأعلى خلال عام 2023 وفقا للمؤشرات الإحصائية التالية:

لقد تم اعتماد منهجية علمية وفق المعايير المتعارف عليها في إعداد هذا التقرير، من حيث مصادر البيانات الإحصائية، ومطابقتها مع الأعداد الفعلية في المحاكم، ولقد تم التعاون مع جميع الجهات ذات العلاقة والتي تم اعتمادها في التقرير وطرق احتسابها:

مؤشر المدور الحالي: ويقيس هذا المؤشر عدد الدعاوى التي لم يتم الفصل فيها خلال السنة الحالية، ويتم تدويرها، ويحتسب عادة (مجموع الدعاوى المدورة والواردة خلال السنة – الدعاوى التي يتم فصلها خلال السنة).

مؤشر عدد القضاة، أو عدد الهيئات القضائية حسب المحكمة:

واحتسب هذا المؤشر، من واقع البيانات المعتمدة من قاعدة بيانات الموارد في الأمانة العامة في مجلس القضاء الأعلى.

واحتسب مجموع عدد القضاة من واقع بيانات الأمانة العامة في مجلس القضاء الأعلى.

مؤشر الدعاوى الواردة للمحاكم خلال السنة:

يقيس هذا المؤشر عدد الدعاوى بمختلف أنواعها التي تسجل في المحاكم يوميا، ويتم توزيعها على الهيئات القضائية للنظر فيها، وذلك باستثناء الدعاوى المسجلة لدى دوائر التنفيذ ومحاكم الهيئات المحلية وقضايا المرور (مخالفات السير)، وقضايا محكمة استئناف ضريبة الدخل ، والمحاكم الجمركية.

مؤشر الدعاوى المفصولة خلال السنة:

يقيس هذا المؤشر عدد الدعاوى التي يتم الفصل فيها من قبل كل قاض، وتجمع على مستوى كل محكمة سنويا وشهريا.

مؤشر مجموع الدعاوى (المدور السابق والوارد) : تحتسب الدعاوى المدورة والواردة سنويا لكل قاض على مستوى المحكمة وتجمع وتحتسب على أساس (الدعاوى الواردة خلال السنة + الدعاوى المدورة من السنة السابقة).

مؤشر نسبة الدعاوى المفصولة إلى الوارد (مؤشر الإنجاز):

يقيس هذا المؤشر نسبة أداء مجموع أعمال قضاة المحاكم سنويا، ويحتسب رياضيا ويساوي (عدد الدعاوى المفصولة ÷ عدد الدعاوى الواردة) ×100 ويحتسب أيضا مؤشر الإنجاز بطريقة مختلفة ويساوي .

(عدد الدعاوى المفصولة ÷ عدد الدعاوى المدورة والواردة) ×100.

مؤشر نسبة التغيير(الارتفاع أو الانخفاض) في الدعاوى الواردة السنوية:

ونسبة التغيير تمثل = (الدعاوى الواردة سنة 2023 – الدعاوى الواردة سنة 2022) ÷ (الدعاوى الواردة سنة 2022) ×100.

مؤشر نسبة (الارتفاع أو الانخفاض) في الدعاى المفصولة سنويا:

ونسبة التغيير تمثل = (الدعاوى المفصولة عام 2023 – الدعاوى سنة 2022) ×100.

أعمال المحاكم لسنة 2023

أولا: الوارد

ورد لجميع المحاكم خلال العام 2023 (70140) دعوى موزعة على النحو التالي:

أ- بلغ عدد الدعاوى الواردة إلى محاكم الدرجة الأولى (64499) دعوى تشكل ما نسبته 92% من الوارد الكلي، وكان نصيب محاكم الصلح (57%) منها، وجاءت محاكم البداية في المرتبة الثانية وحصلت على (20%)، و جاءت في المرتبة الثالثة محاكم الأحداث و التسوية بنسبة (22%).

ب- بلغ عدد الطعون الواردة إلى محاكم الدرجة الثانية (3697) طعنا، وتشكل ما نسبته 5% من الوارد لجميع المحاكم.

ج- بلغ عدد الطعون الواردة إلى محكمة النقض (1944) طعنا، وتشكل ما نسبته 3% من الوارد الكلي.

ثانيا:المفصول

أما على مستوى الفصل، فقد فصلت جميع المحاكم خلال العام (59192) دعوى موزعة على النحو التالي:

1-بلغ عدد الدعاوى المفصولة لدى محاكم الدرجة الأولى (53245) دعوى، وتشكل ما نسبته 90% من مجموع المفصول.

وكانت أعلى نسبة فصل لدى محاكم الصلح وبلغت 60%، وجاءت محاكم البداية في المرتبة الثانية بنسبة 22%.

2- بلغ عدد الدعاوى المفصولة عن محاكم الدرجة الثانية (3059) دعوى، وتشكل ما نسبته 5.1% من مجموع المفصول الكلي.

4-بلغ عدد الدعاوى المفصولة عن محكمة النقض (2888) دعوى وتشكل ما نسبته 4.9% من مجموع المفصول.

ثالثا: المدور

بلغ عدد الدعاوى المدورة لدى كافة المحاكم حتى نهاية العام 2023 (132594) دعوى موزعة على النحو التالي:

1-بلغ عدد الدعاوى المدورة لدى محاكم الدرجة الأولى (126569) دعوى، وتشكل ما نسبته 95.5 % من المدور.

2-بلغ عدد الدعاوى المدورة لدى محاكم الدرجة الثانية (4174) دعوى، وتشكل ما نسبته 3.1% من المدور.

3-بلغ عدد الدعاوى المدورة لدى محكمة النقض (1851) دعوى، وتشكل ما نسبته 1.4% من المدور.

ويبين الجدول الاحصائي رقم (1) من الملاحق أعمال جميع المحاكم بمختلف درجاتها، من حيث عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة خلال العام 2023 مقارنة بأعمال المحاكم لعام 2022.

ويظهر الشكل رقم(2) التغيير في الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى جميع المحاكم في العام 2023 بالمقارنة مع 2022.

الشكل رقم (2)

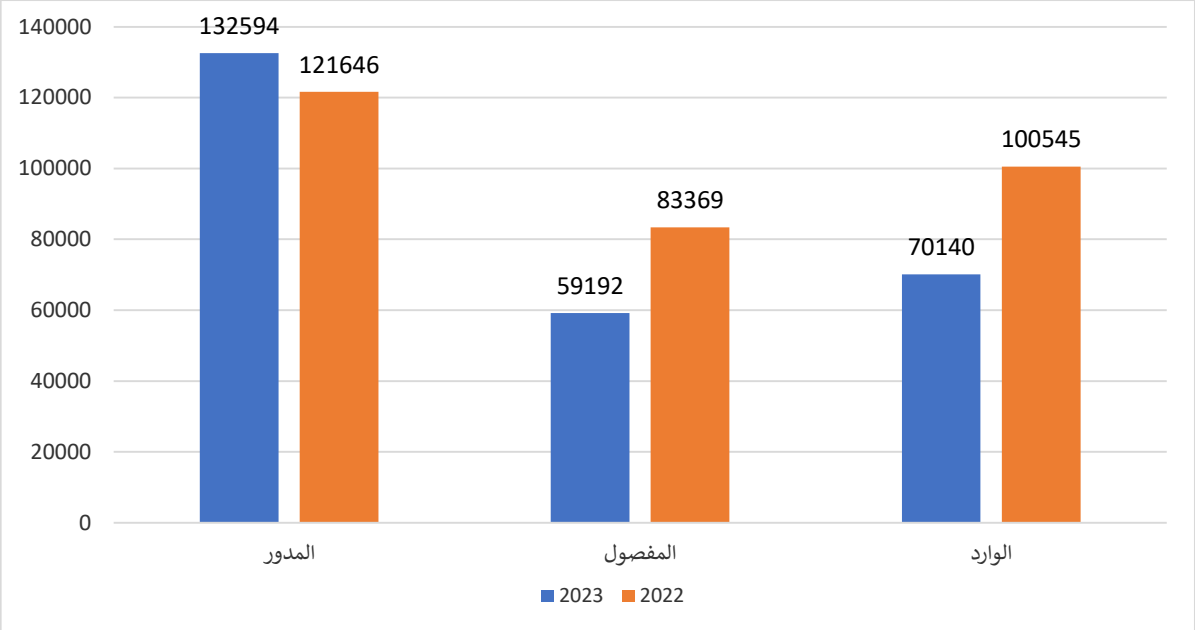

ولقد سجلت المحاكم انخفاضا في نسبة الفصل إلى مجموع (المدور والوارد)، بنسبة 9.7% مقارنة بعام 2022، حيث بلغت نسبة الفصل إلى المجموع 30.9%، ليبقى لدى المحاكم ما نسبته 69.1% من المجموع وعدده (132594) دعوى، كما وبلغت نسبة الفصل على الوارد لدى جميع المحاكم 84.4%، فتكون المحاكم بذلك لم تتمكن من فصل ما يعادل عدد الدعاوى الواردة إليها خلال العام، ونقصا عنه مانسبته 9% من المدور السابق مما أدى زيادة المتراكم.

الشكل رقم(3) يوضح نسبة الإنجاز (الفصل إلى المجموع المدور والوارد) لدى جميع المحاكم لسنة 2023، ونسبة الفصل في جميع المحاكم بالمقارنة إلى الوارد.

الشكل رقم(3)

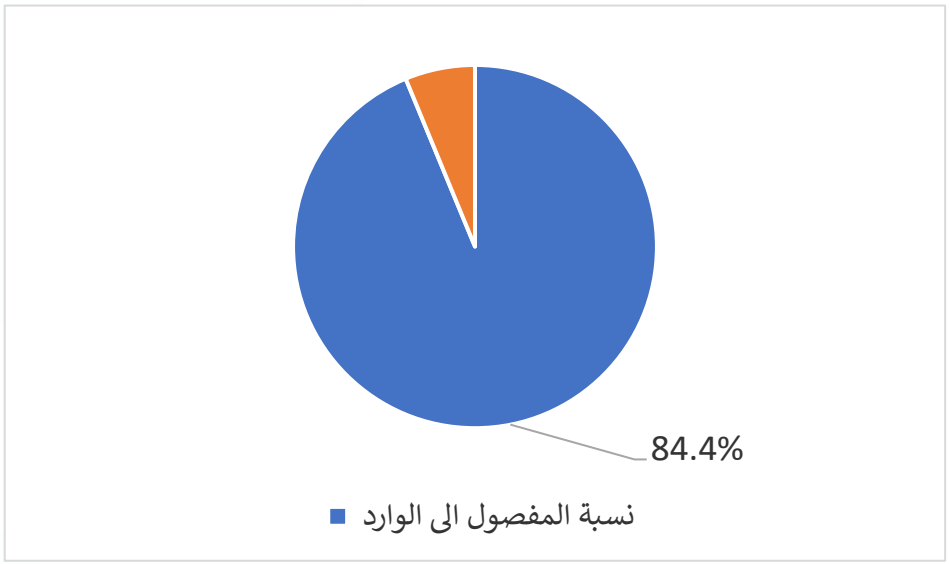
84.4%
نسبة المفصول الى الوارد

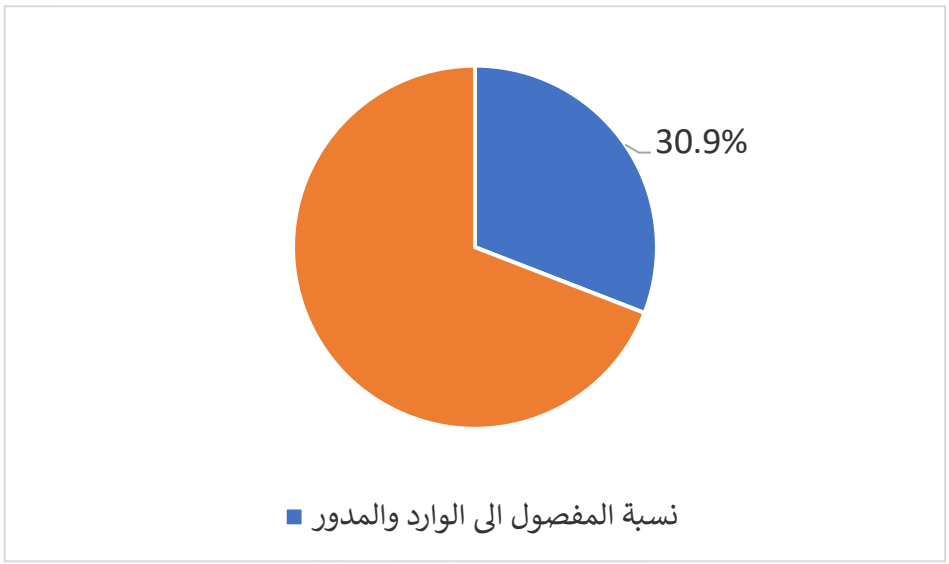
30.9%
نسبة المفصول الى الوارد والمدور

أولا: أعمال محكمة النقض

ورد إلى محكمة النقض (1944) دعوى وطلب، بنسبة تقل 9.9% عن عام 2022، وبلغ عدد الدعاوى المدنية الواردة (1252) دعوى و(206) طلب مدني، وعدد الدعاوى الجزائية(429) دعوى و(57) طلباً جزائياً.

وقد فصلت المحكمة (2888) دعوى منها (2138) دعوى مدنية و(478) دعوى جزائية و(50) طلباً جزائياً و(222) طلب مدني.

وبلغ عدد المدور الحالي لدى المحكمة (1851) دعوى منها (1715) دعوى مدنية، و(91) دعوى جزائية، و(9) طلبات جزائية، و(36) طلباً مدنياً.

وقد حققت المحكمة تقدما على مستوى الفصل إلى الوارد بلغت 148.56%، وبذلك يتبقى لدى المحكمة (1851) دعوى، وتشكل ما نسبته 39% من المجموع.

الشكل رقم (4)

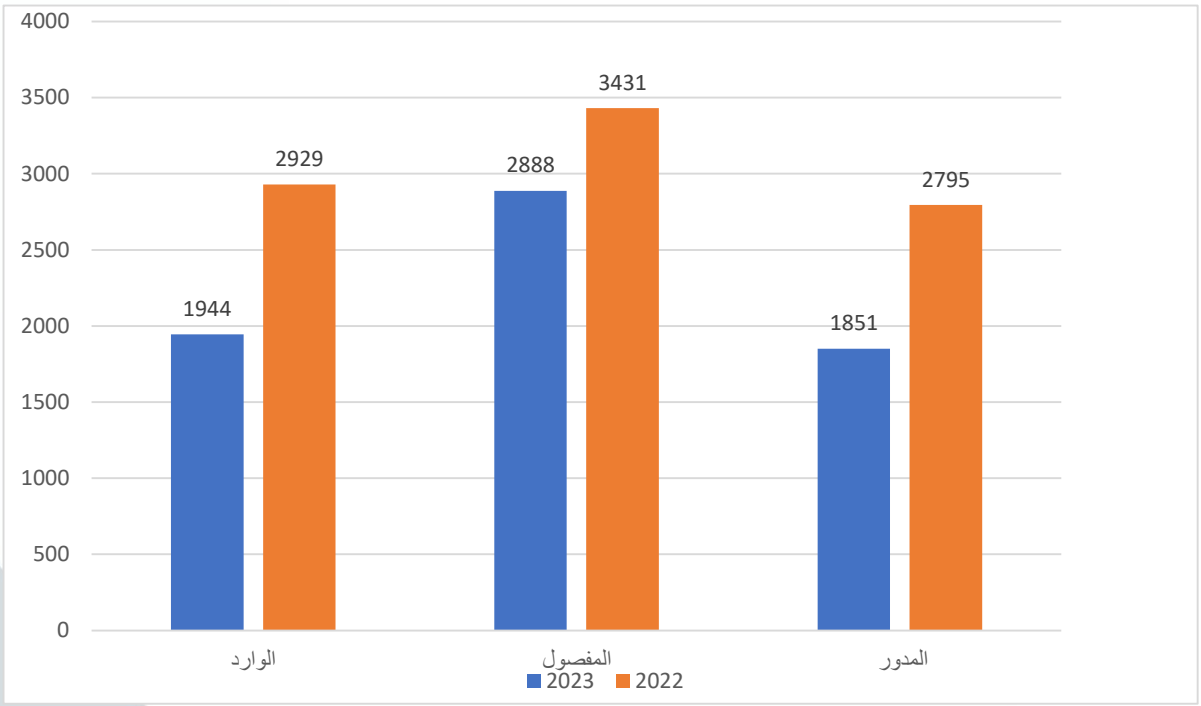

ومن جهة أخرى، بلغ عدد الطلبات المسجلة لدى محكمة النقض،(263) طلب بنسبة تقل 57.7% مقارنة مع عام 2022، منها (206) طلبا مدنيا، و(57) طلبا جزائيا.

المكتب الفني للمحكمة العليا\ محكمة النقض

يتولى المكتب الفني تقديم الدعم القانوني والفني والإداري للمحكمة العليا/ محكمة النقض ومحاكم الاستئناف من حيث تصنيف القضايا والطلبات الواردة للمحاكم لتوزيعها على الغرف القضائية وتزويد الغرف القضائية بما يلزم من التشريعات والسوابق القضائية المتعلقة بكل قضية حسب طبيعتها وخلاصة بموضوعها وإعداد أي دراسات أو أبحاث قانونية تحتاجها الغرف القضائية واستخلاص المبادئ القانونية التي تقررها المحكمة العليا محكمة النقض وتحليل السوابق القضائية وتقديم المطالعات والدراسات اللازمة بشأنها والعديد من المهام الأخرى الواردة في التعليمات الصادرة بخصوص اختصاصات المكتب الفني ومن أهمها دراسة كافة الطعون المقدمة للمحكمة العليا/ محكمة النقض ومحاكم الاستئناف، وفحص الجوانب الشكلية في اللوائح والتحقق من صحة استيفاء الرسوم وتصنيف الدعاوى.

ونلخص تالياً أهم إنجازات المكتب الفني للعام 2023 على النحو التالي:

-استخلاص المبادئ القانونية الواردة في أحكام الهيئة العامة، ونشرها على البوابة الإلكترونية للمكتب الفني على موقع مجلس القضاء الأعلى، وطباعتها ورقيا وتوزيعها على الهيئات القضائية.

- دمج القوانين وتعديلاتها، ونشرها إلكترونيا على البوابة الإلكترونية للمكتب الفني على موقع مجلس القضاء الأعلى.
- طباعة قانون البينات في المواد المدنية والتجارية وقوانين دعاوى الدولة وأملاكها وإدارتها وقانون حماية الأحداث وقانون الطفل الفلسطيني بعد دمجها بآخر التعديلات وتوزيعها على الهيئات القضائية.
- إبداء المطالعات المكتوبة على ملفات المحكمة العليا/ النقض، من حيث استيفائها لشرائطها الشكلية والإجرائية وإبداء الرأي وطرح التوصيات اللازمة، وإرفاق السوابق القضائية ذات الموضوع قبل رفعها للهيئات القضائية بواقع (1587) مطالعة.
- إبداء المطالعات الخاصة بالهيئة العامة بما يحال لها من دعاوى.
- تقديم مساعدات قانونية للقضاة في الهيئات القضائية في المحكمة العليا/ النقض، ومحاكم الاستئناف، والشؤون الإدارية والمالية، حول نقاط قانونية.

• نقل مكتبة مجلس القضاء إلى أروقة المكتب الفني وتصنيفها حسب الموضوعات وفق نظام فهرسة إلكتروني معد لهذه الغاية، بما يسهل على السادة القضاة والكادر الإداري الاستفادة منها واستعارة أيا منها، حيث تضم المكتبة ما **يقارب (2762) كتاباً ومجلة علمية مصنفة على النحو الآتي:**

#	التصنيف	العدد
.1	القانون المدني والتجاري	1295 كتاباً
.2	القوانين الجزائية (العقوبات، والإجراءات)	563 كتاباً
.3	القانون الإداري والدستوري	450 كتاباً
.4	أحوال شخصية	59 كتاباً
.5	القانون الدولي ومعاهدات	187 كتاباً
.6	موضوعات متفرقة ومجلات علمية	208 كتب ومجلة

- إعداد التقارير الشهرية التي تبين إنجازات المحاكم الشهرية بواقع (12) تقريرا.
- دراسة مشاريع تعديل القوانين وإبداء الرأي القانوني عليها.
- المساندة القانونية لمكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى، وإبداء الرأي القانوني وفقا لما يحال من مواضيع مختلفة.

ثانيا: أعمال محاكم الاستئناف

حقوق وجزاء

بلغ وارد محاكم الاستئناف للعام 2023 من الطعون ما مجموعه (3697) طعنا، منها (3002) طعنا حقوقيا، و(695) طعنا جزائيا موزعة على النحو التالي:

1- بلغ وارد محكمة استئناف القدس (1077) طعنا، وتشكل ما نسبته 29.1% من المجموع وكان منها (864) طعنا مدنيا، و(213) طعنا جزائيا.

2-بلغ وارد محكم استئناف الخليل (1353) طعنا، وتشكل ما نسبته36.6% من المجموع وكان منها (1183) طعنا مدنيا و(170) طعنا جزائيا.

3-بلغ وارد محكم استئناف نابلس (1267) طعنا، وتشكل ما نسبته 34.2% من المجموع وكان منها (955) طعنا مدنيا و(312) طعنا جزائيا.

في حين بلغ عدد الدعاوى المفصولة لدى جميع محاكم الاستئناف (3059) دعوى، وفق التفصيل التالي:

1- بلغ فصل محكمة استئناف القدس (750) دعوى، وتشكل ما نسبته 24.5% من المجموع، وكان منها (529) دعوى حقوقية، (221) دعوى جزائية.
2- بلغ فصل محكمة استئناف الخليل (1089) دعوى، وتشكل ما نسبته 35.6% من المجموع، وكان منها (929) دعوى حقوقية، و(160) دعوى جزائية.
3- بلغ فصل محكمة استئناف نابلس (1220) دعوى، وتشكل ما نسبته 39.9% من المجموع، وكان منها (866) دعوى حقوقية، و(354) دعوى جزائية.

أما على مستوى المدور، فقد بلغ عدد الدعاوى المدورة لدى جميع محاكم الاستئناف (4174) دعوى، موزعا على النحو التالي:

1-بلغ مدور محكمة استئناف القدس (1237) دعوى، وتشكل ما نسبته 29.6% من المجموع، وكان منها (1053) دعوى حقوقية، و(184) دعوى جزائية.

2-بلغ مدور محكمة استئناف الخليل (1375) دعوى، وتشكل ما نسبته 32.9% من المجموع، وكان منها (1288) دعوى حقوقية، و(87) دعوى جزائية.

3-بلغ مدور محكمة استئناف نابلس (1562) دعوى، وتشكل ما نسبته 37.4% من المجموع، وكان منها (1428) دعوى حقوقية، و(134) دعوى جزائية.

وبلغت نسبة الفصل إلى الوارد بشكل عام لدى محاكم الاستئناف (82.7%)، أي أن المحاكم لم تفصل ما يعادل الوارد اليها خلال العام ما نسبته 17.3%، وبلغت نسبة الفصل إلى مجموع الوارد والمدور (42.3%)، وتكون بذلك قد انخفضت النسبة على مستوى نسبة الفصل إلى مجموع الوارد والمدور بنسبة 13.7% مقارنة بعام 2022. كما هو مبين في الجدول رقم (4) من الملاحق.

ويظهر الشكل رقم (5) التغيير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محاكم الاستئناف في العام 2023 بالمقارنة مع عام 2022.

الشكل رقم (5)

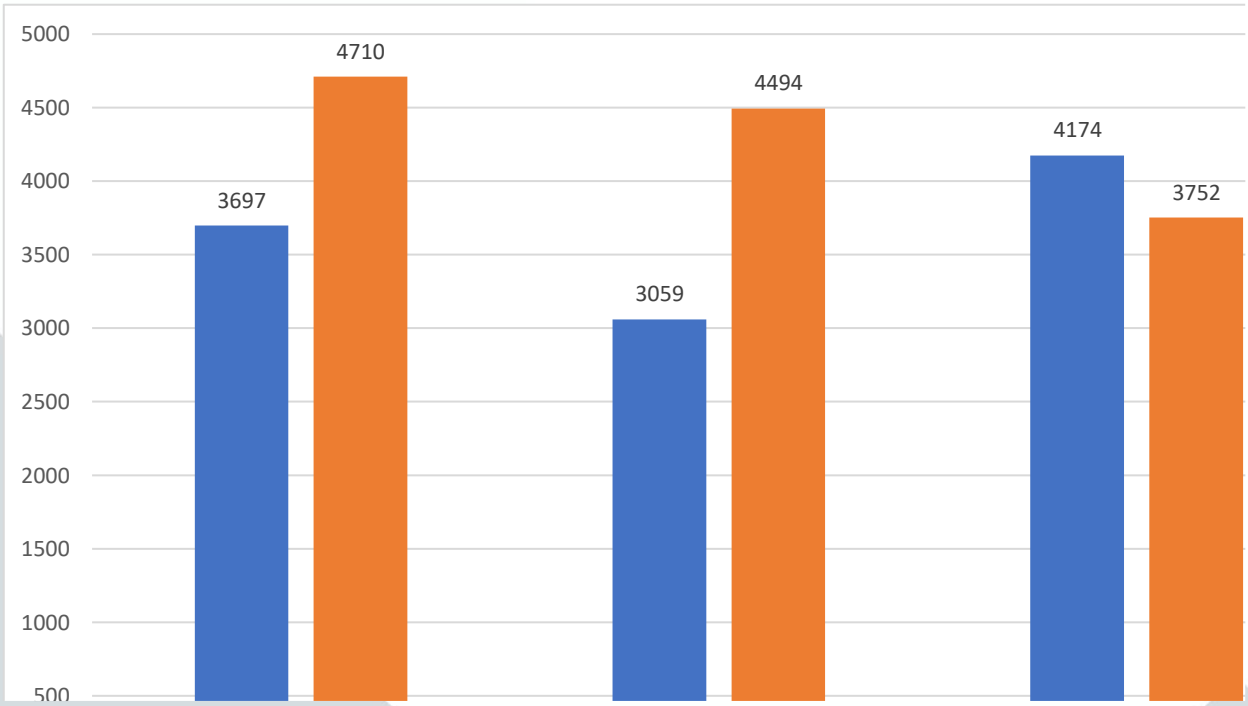

ثالثا: أعمال محاكم البداية: كاختصاص ابتدائي واستئنافي

قبل استعراض نتائج أعمال محاكم البداية لابد من الإشارة أنه وفي بدايات العام 2022 أنشئت غرفة اقتصادية في محكمة بداية رام الله ومحكمة استئناف القدس بموجب نظام الغرفة الاقتصادية لدى محكمة بداية رام الله ومحكمة استئناف القدس رقم (2) لسنة 2022م وتعديلاته، بحيث تختص الغرفة الاقتصادية لدى محكمة بداية رام الله بنظر قضايا محددة على سبيل الحصر من بينها الدعاوى المتعلقة بعقود الإنشاءات والمقاولات إذا ازدادت المطالب في كل منها على مائة ألف دينار أو ما يعادلها قانوناً، والأعمال المصرفية والاعتمادات المستندية وخطابات الضمان والكفالات المصرفية إذا ازدادت المطالب في كل منها على مائة ألف دينار أو ما يعادلها قانوناً، بالإضافة لاختصاصها بنظر الدعاوى الناشئة عن العقود التي تكون الحكومة أو إحدى مؤسساتها الرسمية أو العامة طرفا فيها وتزيد قيمة المطالبة في كل منها عن مائة ألف دينار أردني والدعاوى المتعلقة بالتأمين وإعادة التأمين التي تزيد قيمتها عن مئة ألف دينار. ودعاوى الإفلاس والتصفية والشركات والأوراق المالية وفقا للتشريعات النافذة، وقد جرى إحالة العديد من الدعاوى الاقتصادية المتخصصة إليها منذ باكورة عملها ضمن سجل خاص ، كما تم الفصل في العديد من الدعاوى الاقتصادية المحالة .

بلغ عدد الدعاوى الواردة إلى محاكم البداية وعددها ثمانية محاكم (14229) دعوى، شاملة الطعون الواردة على الأحكام الصادرة عن محاكم الصلح في الدعاوى المدنية والجزائية، والطعون على الواردة على القرارات الصادرة عن قضاة التنفيذ وبنسبة انخفاض 26.4 % عنه في العام 2022، وفق التفصيل التالي:

1-الطعون الاستئنافية وبلغت (7860) طعنا، وتشكل ما نسبته 55.3% وكان توزيعها على محاكم البداية على النحو التالي:

1-محكمة بداية رام الله بصفتها الاستئنافية (1541) طعنا.

2-محكمة بداية نابلس بصفتها الاستئنافية (1964) طعنا.

3-محكمة بداية الخليل بصفتها الاستئنافية (1586) طعنا.

4-محكمة بداية أريحا بصفتها الاستئنافية (228) طعنا.

5-محكمة بداية بيت لحم بصفتها الاستئنافية (614) طعنا.

6-محكمة بداية جنين بصفتها الاستئنافية (770) طعنا.

7-محكمة بداية طولكرم بصفتها الاستئنافية (674) طعنا.

8-محكمة بداية قلقيلية بصفتها الاستئنافية (483) طعنا.

2-دعاوى البداية (حقوق) بلغت(5317) دعوى وتشكل ما نسبته 37.4%، وكان توزيعها على محاكم البداية على النحو التالي:

1- محكمة بداية رام الله (1304) دعوى.
2- محكمة بداية نابلس (1267) دعوى.
3- محكمة بداية الخليل (963) دعوى.
4- محكمة بداية أريحا (154) دعوى.
5- محكمة بداية بيت لحم (371) دعوى.
6- محكمة بداية جنين (686) دعوى.
7- محكمة بداية طولكرم (408) دعوى.
8- محكمة بداية قلقيلية (164) دعوى.

4- الدعاوى الجزائية (الجزائية) وبلغت (1052) دعوى،وتشكل ما نسبته 7% وكان توزيعها على محاكم البداية على النحو التالي:

1- محكمة بداية رام الله (253) دعوى.
2- محمة بداية نابلس (175) دعوى.

3- محكمة بداية الخليل (212) دعوى.

4- محكمة بداية أريحا (90) دعوى.

5- محكمة بداية بيت لحم (82) دعوى.

6- محكمة بداية جنين (83) دعوى.

7- محكمة بداية طولكرم (70) دعوى.

8- محكمة بداية قلقيلية (46) دعوى.

هذا بالإضافة إلى محكمة جرائم الفساد والتي بلغ الوارد فيها 41 دعوى تم فصل 11 دعوى منها ليتبقى مجموع المدور فيها 125 دعوى.

أما على مستوى الدعاوى المفصولة، فقد بلغ عدد الدعاوى المفصولة في جميع محاكم البداية (12844) دعوى، شاملة الطعون الواردة على الأحكام الصادرة عن محاكم الصلح في الدعاوى الحقوقية والجزائية والطعون على القرارات الصادرة عن قضاة التنفيذ وبنسبة انخفاض 30.7 % عنه في عام 2022، وفق التفصيل التالي:

1- **الطعون الاستئنافية:بلغت (7987) طعنا وتشكل ما نسبته62.2%،وكان توزيع الفصل على محاكم البداية على النحو التالي:**

1- محكمة بداية رام الله بصفتها الاستئنافية (1563) طعنا.

2- محكمة بداية نابلس بصفتها الاستئنافية (1776) طعنا.

3- محكمة بداية الخليل بصفتها الاستئنافية (1945) طعنا.

4- محكمة بداية أريحا بصفتها الاستئنافية (231) طعنا.

5- محكمة بداية بيت لحم بصفتها الاستئنافية (579) طعنا.

6- محكمة بداية جنين بصفتها الاستئنافية (843) طعنا.

7- محكمة بداية طولكرم بصفتها الاستئنافية (641) طعنا.

8- محكمة بداية قلقيلية بصفتها الاستئنافية (409) طعنا.

2-دعاوى الحقوق: بلغت (4375) دعوى، وتشكل ما نسبته 34.1 %، وكان توزيع الفصل من هذه الدعاوى على محاكم البداية على النحو التالي:

1- محكمة بداية رام الله (1337) دعوى.

2- محكمة بداية نابلس (976) دعوى.

3- محكمة بداية الخليل (730) دعوى.

4- محكمة بداية أريحا (73) دعوى.

5- محكمة بداية بيت لحم (373) دعوى.

6- محكمة بداية جنين (453) دعوى.

7- محكمة بداية طولكرم (305) دعوى.

8- محكمة بداية قلقيلية (128) دعوى.

3-الدعاوى الجزائية بلغت (471) دعوى وتشكل ما نسبته 3.8% وكان توزيع الفصل فيها على محاكم البداية على النحو التالي:

1- محكمة بداية رام الله (127) دعوى.

2- محكمة بداية نابلس (47) دعوى.

3- محكمة بداية الخليل (71) دعوى.

4- محكمة بداية أريحا (34) دعوى.

5- محكمة بداية بيت لحم (48) دعوى.

6- محكمة بداية جنين (27) دعوى.

7- محكمة بداية طولكرم (75) دعوى.

8- محكمة بداية قلقيلية (42) دعوى.

وكان أعلى فصل في عدد الدعاوى الجزائية لدى محكمة بداية رام الله، حيث بلغ الفصل فيها (127) دعوى، بنسبة 26.3%، تلتها محكمة بداية طولكرم حيث بلغ الفصل (75) دعوى، بنسبة 15.6%.

أما على مستوى المدور، فقد بلغ عدد الدعاوى المدورة في جميع محاكم البداية (28137) دعوى بما في ذلك الطعون الواردة على الأحكام الصادرة عن محاكم الصلح في الدعاوى الحقوقية والجزائية، وبنسبة ازدياد 5.2% عما كان عليه في عام 2022 وذلك على النحو التالي:

1- بلغ عدد المدور من الطعون الاستئنافية (3871) طعنا بنسبة 13.8% من المجموع، وكان توزيع المدور على محاكم البداية على النحو التالي:

محكمة بداية رام الله بصفتها الاستئنافية (805)طعنا.

محكمة بداية نابلس بصفتها الاستئنافية (1065) طعنا.

محكمة بداية الخليل بصفتها الاستئنافية (893) طعنا.

محكمة بداية أريحا بصفتها الاستئنافية (65)طعنا.

محكمة بداية بيت لحم بصفتها الاستئنافية (308) طعنا.

محكمة بداية جنين بصفتها الاستئنافية (399) طعنا.

محكمة بداية طولكرم بصفتها الاستئنافية (211).

محكمة بداية قلقيلية بصفتها الاستئنافية (125) طعنا.

2-**بلغ المدور من الدعاوى البدائية الحقوقية (18867) دعوى بنسبة 67% وكان توزيع المدور على محاكم البداية على النحو التالي:**

محكمة بداية رام الله (5095) دعوى.

محكمة بداية نابلس(4317) دعوى.

محكمة بداية الخليل (3870) دعوى.

محكمة بداية أريحا (445) دعوى.

محكمة بداية بيت لحم (1568) دعوى.

محكمة بداية جنين (1874) دعوى.

محكمة بداية طولكرم (1205) دعوى.

محكمة بداية قلقيلية (493).

3-بلغ المدور من الدعاوى الجزائية (5274**) دعوى بنسبة 19.2%، وكان توزيعها على محاكم البداية على النحو التالي:**

محكمة بداية رام الله (1572) دعوى.

محكمة بداية نابلس (1184) دعوى.

محكمة بداية الخليل (963) دعوى.

محكمة بداية أريحا (432) دعوى.

محكمة بداية بيت لحم (382) دعوى.

محكمة بداية جنين (314) دعوى.

محكمة بداية طولكرم (225) دعوى.

محكمة بداية قلقيلية (202) دعوى.

وكان أعلى مدور في الدعاوى الجزائية لدى محكمة بداية رام الله (1572) دعوى بنسبة 5.6% من مجموع المدور الكلي لمحاكم البداية، في حين كان أقل مدور لدى محكمة بداية قلقيلية (202) دعوى بنسبة0.7 %، ويبين الشكل رقم (6) توزيع المدور لدى محاكم البداية.

الشكل رقم (6)

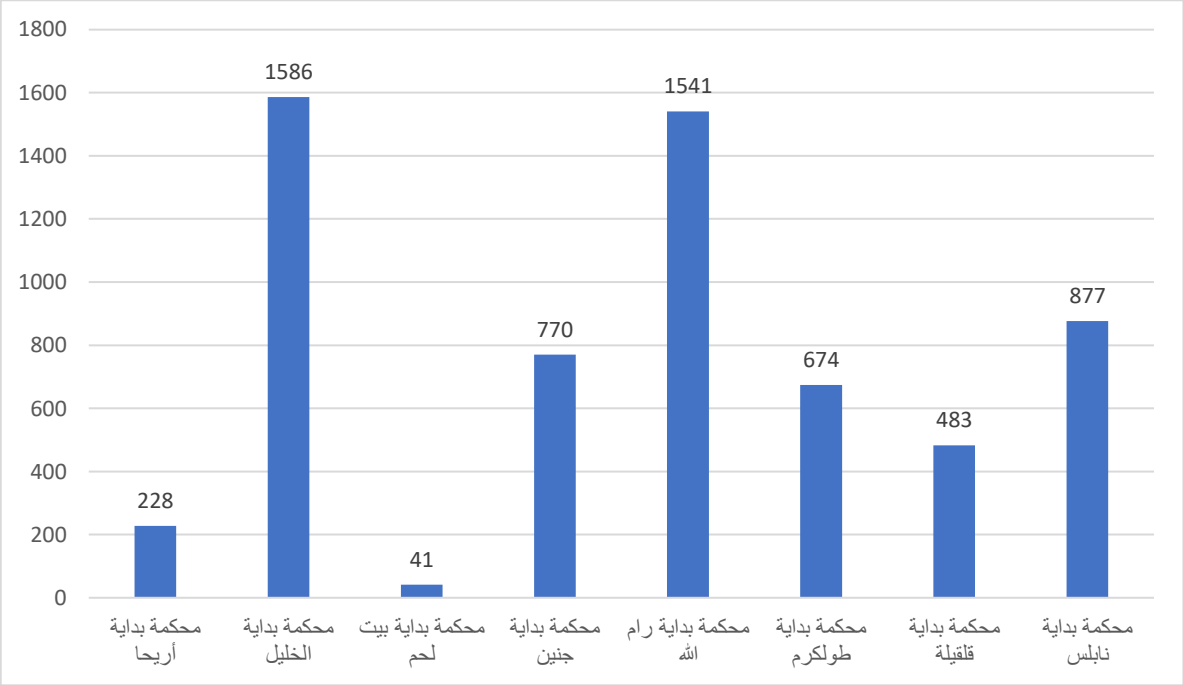

كما وبلغت نسبة الفصل إلى الوارد في جميع محاكم البداية 90.3%، أي أن المحاكم لم تقم بفصل كامل الدعاوى الواردة اليها، مما أدى إلى زيادة المتراكم، وبذلك يصبح المتراكم أي المدور (28137) دعوى وفق ما هو موضح في الجدولين الإحصائيين رقم (4) ورقم (5) من الملاحق، ويظهر الشكل رقم (5) التغيير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محاكم البداية في عام 2023 مقارنة بالعام 2022.

كما ويظهر الشكل رقم (7) نسبة الفصل إلى الوارد، ويشير كذلك إلى مجموع المدور والوارد لدى محاكم البداية حسب الاختصاص.

الشكل رقم (7)

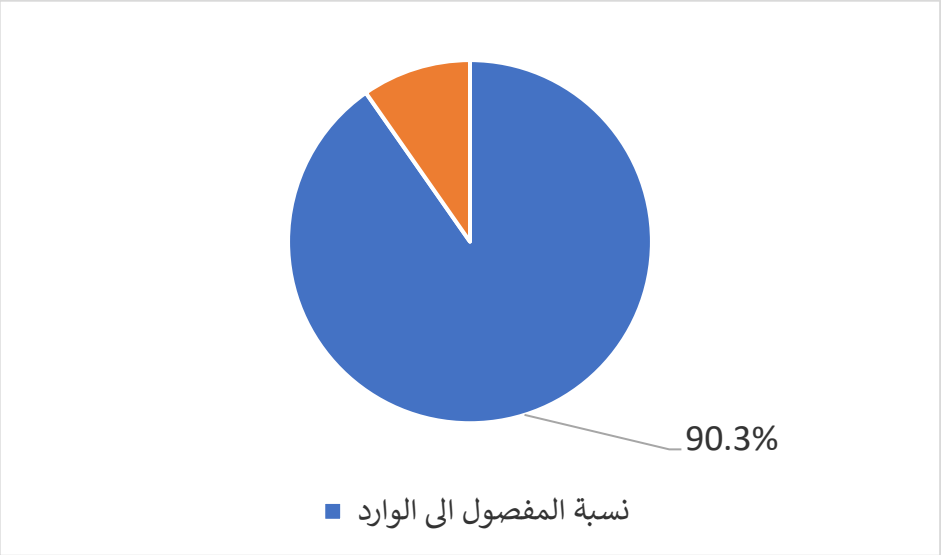

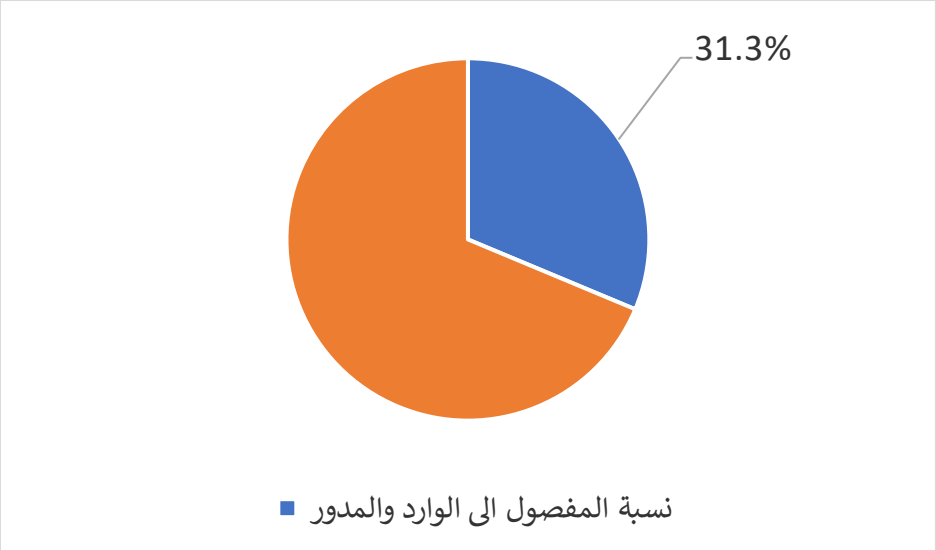

وبلغ حجم الوارد إلى محاكم البداية استئناف تنفيذ (2133) دعوى، وبلغ عدد الدعاوى المفصولة لدى البداية استئناف تنفيذ في العام 2023 (2430) دعوى و **هو ما يشكل نسبته 19% من مجموع المفصول في محاكم البداية وما يشكل 117.8 % من الوارد المفصول لاستئناف التنفيذ، في حين بلغ المدور الحالي (16) دعوى.**

أما على مستوى معدل مدة التقاضي لدى كافة محاكم البداية ،(6284) دعوى سُجلت وفُصلت خلال العام (48) يوما، في مرحلة التحضير والنظر في الدعوى والفصل فيها، كما هو موضح في الشكل المبين أدناه.

وقد تفاوت معدل مدة التقاضي الإجمالي من محكمة إلى أخرى حيث بلغ اعلاها في محكمة بداية طولكرم وأدناها في محكمة بداية قلقيلية على النحو المبين في الشكل رقم (8)

الشكل رقم (8)

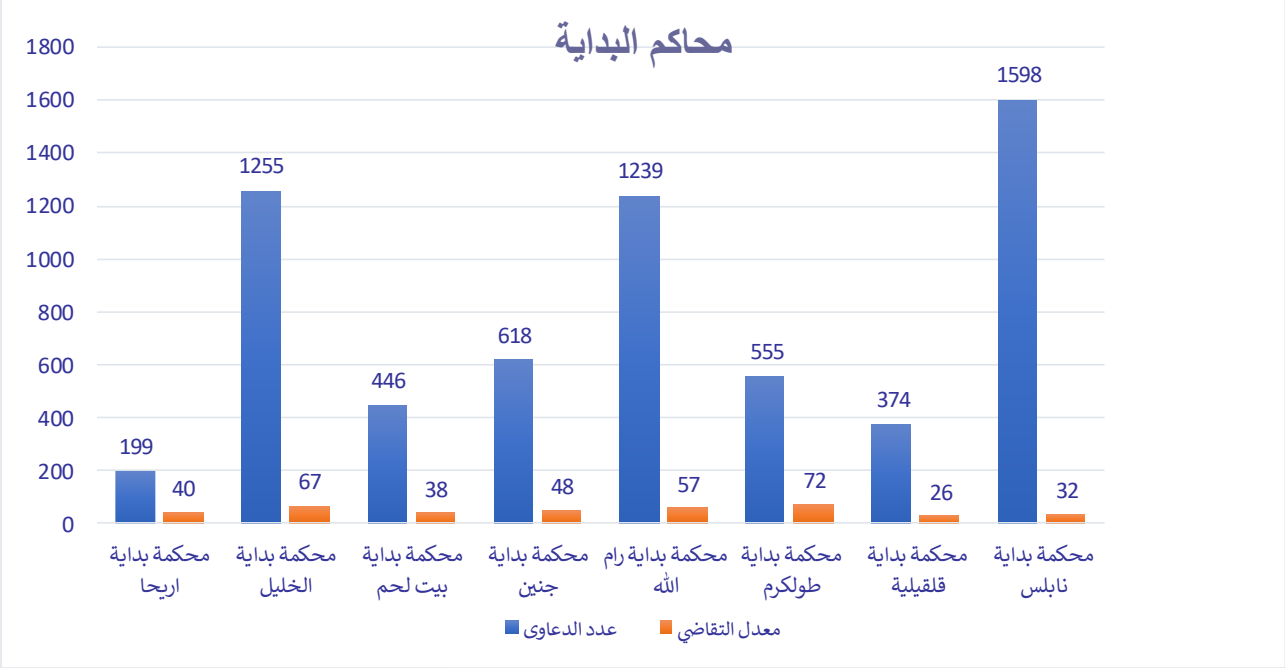

أولا : معدل مدة التقاضي لدى محاكم البداية بصفتها الاستئنافية:

بلغ معدل مدة التقاضي لدى محاكم البداية بصفتها الاستئنافية في (5515) دعوى سُجلت وفُصلت خلال العام 41 يوما، في مرحلة التحضير، والنظر في الدعوى والفصل فيها، كان أعلاها في محكمة بداية نابلس وأدناها في محكمة بداية قلقيلية على النحو المبين في الشكل رقم (9):

الشكل رقم (9)

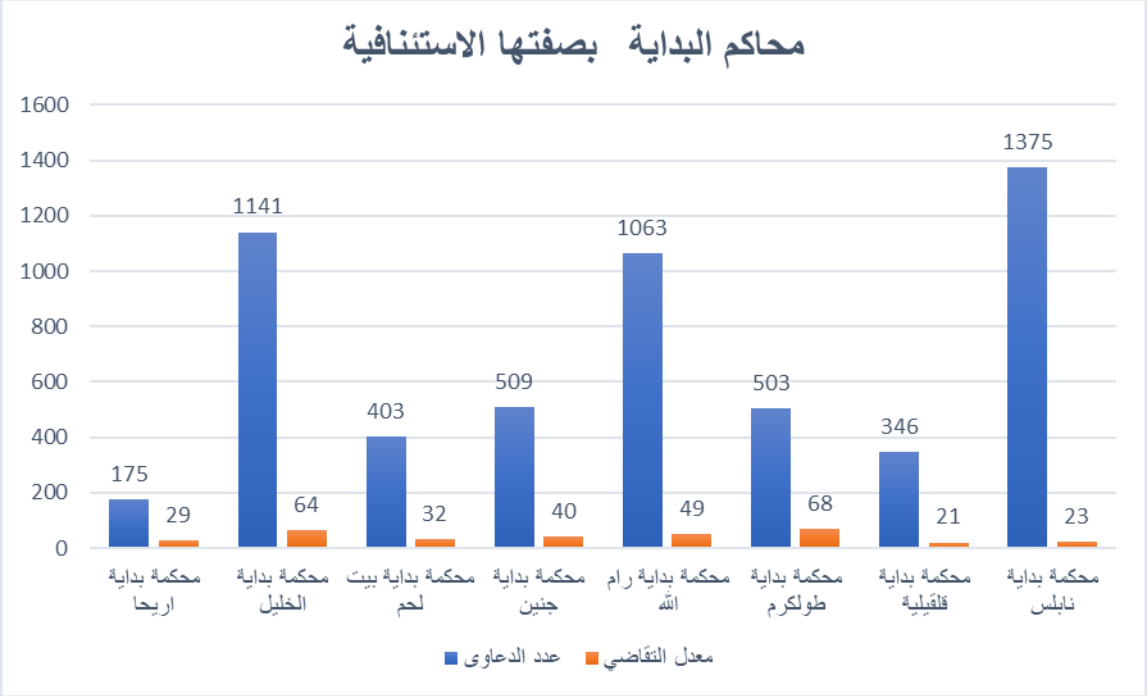

ثانيا:معدل مدة التقاضي لدى محاكم البداية – الدعاوى الحقوقية:

يظهر الشكل رقم (11) معدل مدة التقاضي لدى محاكم البداية – في الدعاوى الحقوقية في (728) دعوى:

الشكل رقم (11)

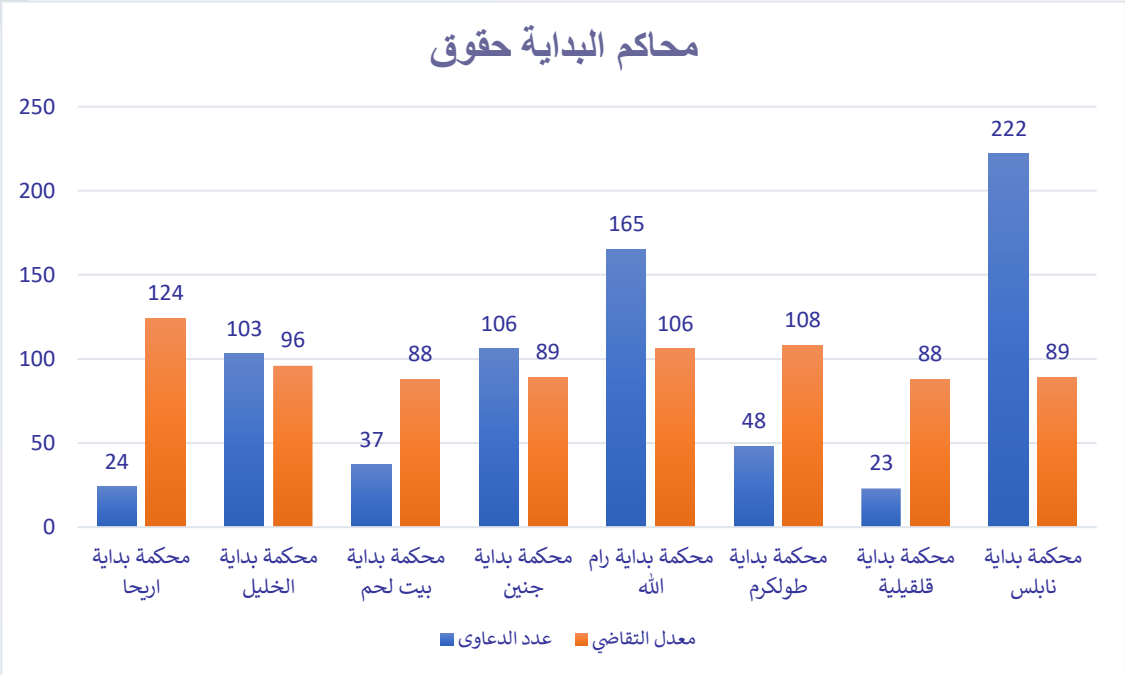

وكان أقل معدل مدة تقاض لدى محكمة بداية بيت لحم وقلقيلية، في الوقت الذي كان فيه أعلى معدل لدى محكمة بداية أريحا، كما هو موضح في الجدول رقم (4) من الملاحق.

ثالثا: معدل مدة التقاضي لدى محاكم البداية – في القضايا الجزائية:

يظهر الشكل رقم (12) معدل مدة التقاضي لدى محاكم البداية – في الدعاوى الحقوقية في (41) دعوى:

الشكل رقم (12)

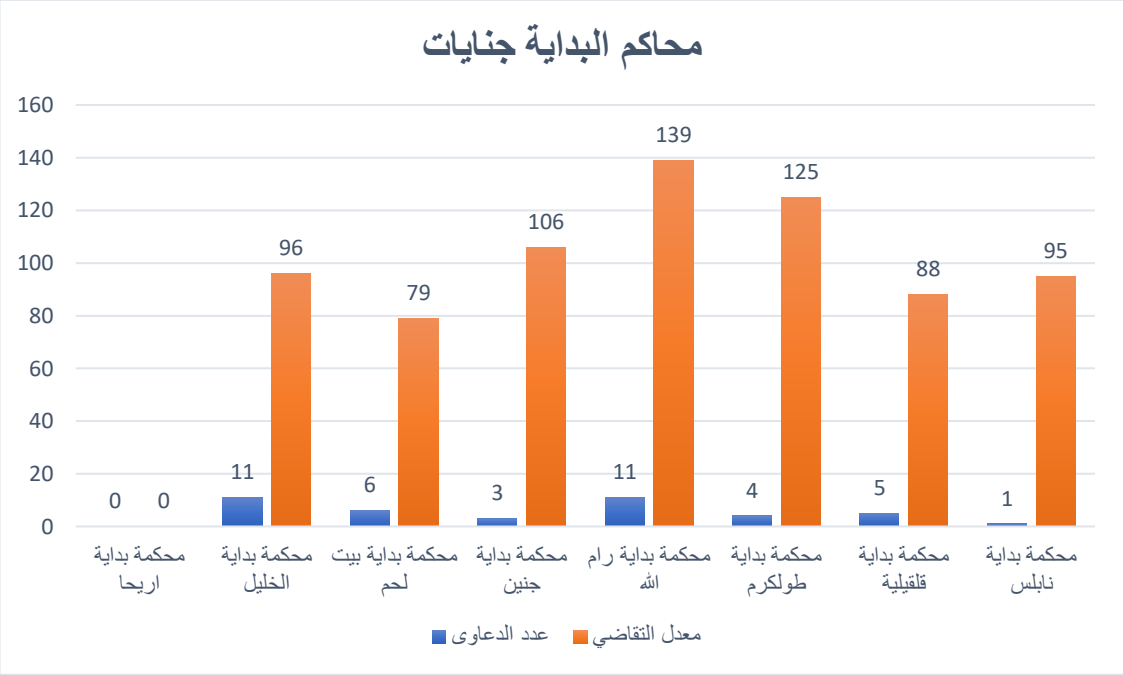

وكانت أعلى مدة تقاض لدى محكمة بداية رام الله، وجاءت في المرتبة الثانية محكمة بداية طولكرم ، أما أدنى معدل فقد سجلته محكمة بداية بيت لحم كما هو موضح في الجدول من الملاحق.

رابعاً: أعمال محاكم الصلح

بلغ حجم الوارد إلى محاكم الصلح وعددها ثلاث عشرة محكمة (40196) دعوى، منها (11332) دعوى حقوقية، و(28864) دعوى جزائية (جنح)، وكانت نسبة الدعاوى الجزائية من مجموع الوارد لمحاكم الصلح 71.8%، أما الدعاوى الحقوقية فقد شكلت ما نسبته 28.2%، وبلغ عدد الدعاوى المفصولة عن محاكم الصلح عام 2023 (36575) في حين بلغ المدور الحالي (59567) دعوى.

وقد شهدت محاكم الصلح عام 2023 نقصاً في عدد الدعاوى الواردة، بنسبة 25.4 % مقارنة مع عام 2022، حيث انخفض عدد الدعاوى الواردة إلى محاكم صلح الجزاء في قضايا الجنح بنسبة 19%،وهو ما أدى إلى انخفاض في عدد الدعاوى المفصولة بنسبة 26.8 %، وازدياد عدد الدعاوى المدورة بنسبة 6.5%، في حين ازداد عدد الدعاوى الواردة إلى محاكم صلح الحقوق بنسبة 37.9%، وانخفض عدد الدعاوى المفصولة بنسبة 44.1%، وبصورة عامة ازداد مجموع المدور الحالي لكافة محاكم الصلح بنسبة6.47% عن المدور السابق (2022).

هذا وقد بلغت نسبة الفصل إلى الوارد في جميع محاكم الصلح91%، حيث فصلت محاكم الصلح أقل من العدد الوارد إليها ما نسبته 9% بما يعني أنه أضيف للمتراكم أعداد جديدة أدت إلى الزيادة في الأعداد المتراكمة من السنوات السابقة 2023 و 2022، وبالتالي ازداد عبء الهيئات القضائية في محاكم الصلح.

ويظهر الشكل رقم (13) نسبة الفصل إلى الوارد، وإلى المجموع (المدور والوارد) لمحاكم الصلح حسب الإختصاص.

الشكل رقم (13)

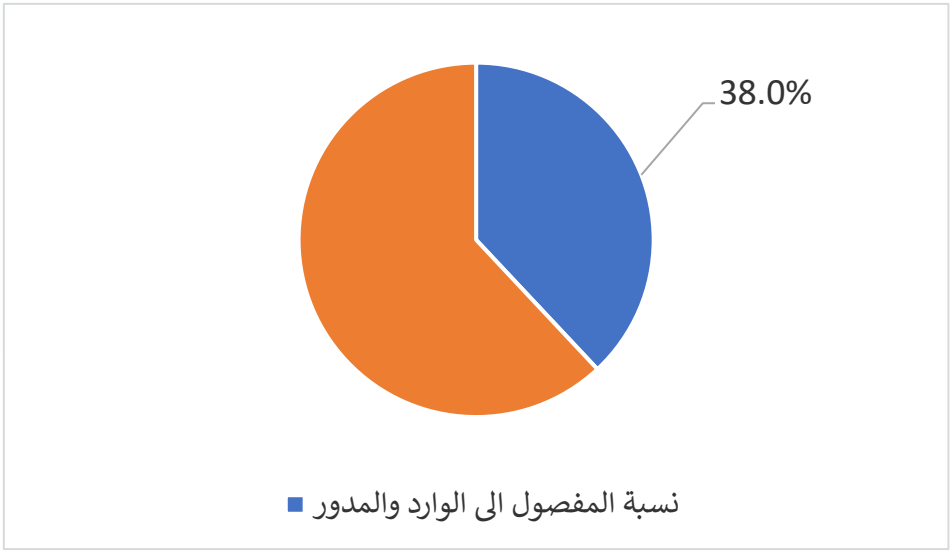
38.0%
نسبة المفصول الى الوارد والمدور

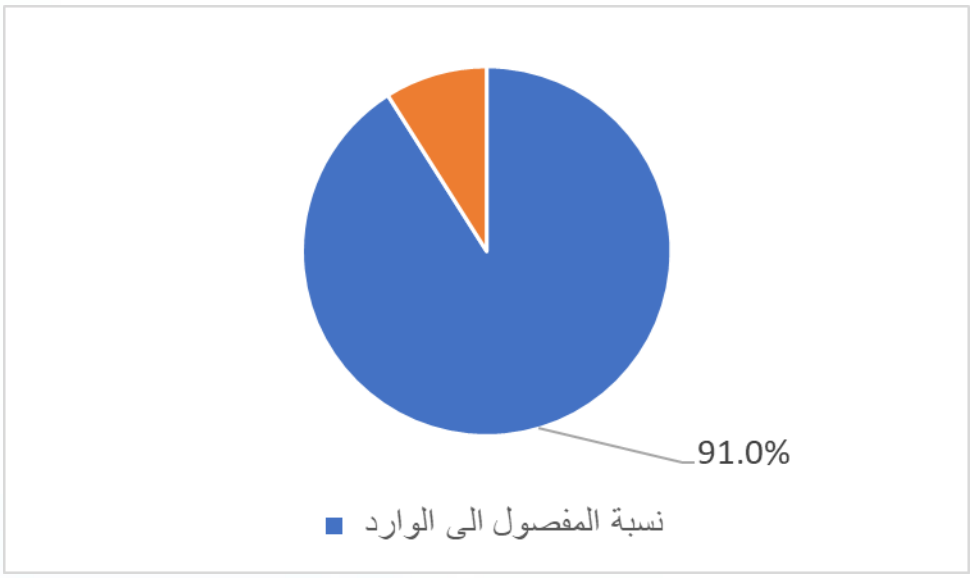
91.0%
نسبة المفصول الى الوارد

ويظهر الشكل رقم (14) التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محاكم الصلح في العام 2023 بالمقارنة مع العام 2022

الشكل رقم (14)

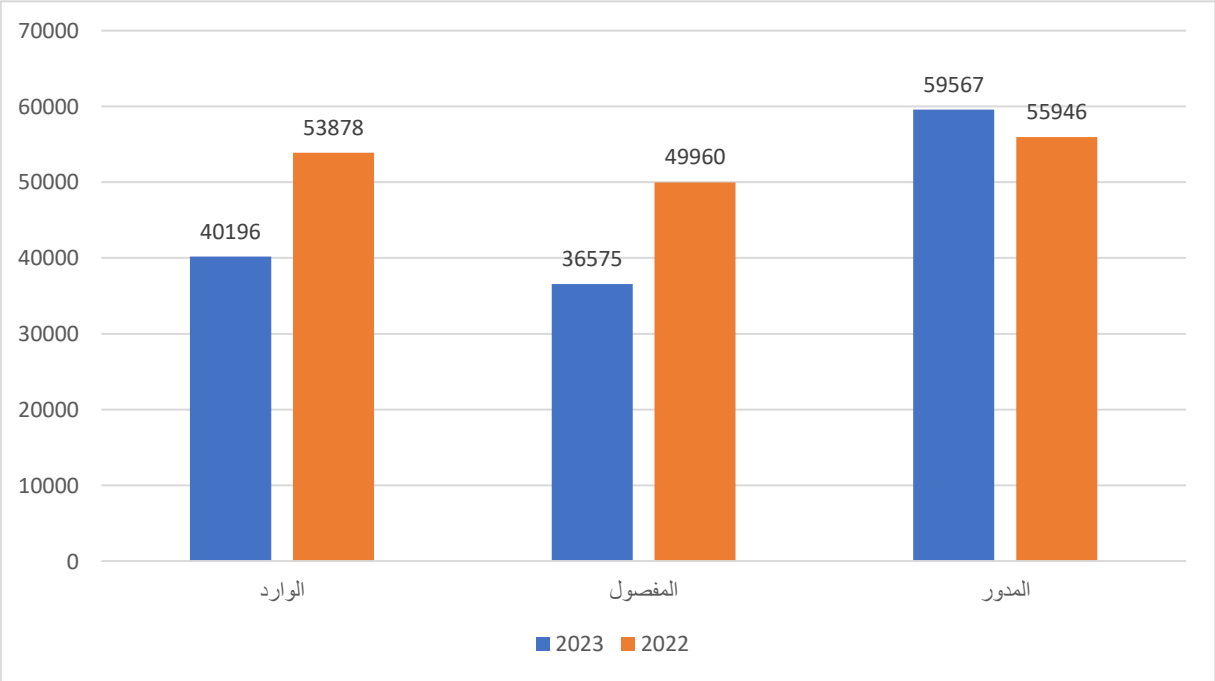

وسجلت محكمة صلح رام الله النسبة الأعلى في عدد الدعاوى الواردة التي بلغت 18.5% من المجموع، تلتها محكمة صلح نابلس بنسبة 17.2%، ثم كانت في المرتبة الثالثة محكمة صلح جنين بنسبة 9.8% ثم جاءت في المرتبة الرابعة محكمة صلح الخليل بنسبة 9.4%، من مجموع الدعاوى الواردة، وجاء في المرتبة الخامسة محكمة صلح بيت لحم بنسبة 8.2%، وهي المحاكم التي سجلت أعلى نسبة فصل ومدور حالي.

أما على مستوى معدل مدة التقاضي، فقد بلغ لدى محاكم الصلح بكافة اختصاصتها في (17393) دعوى، كما هو موضح في الشكل رقم (15) أدناه:

الشكل رقم (15)

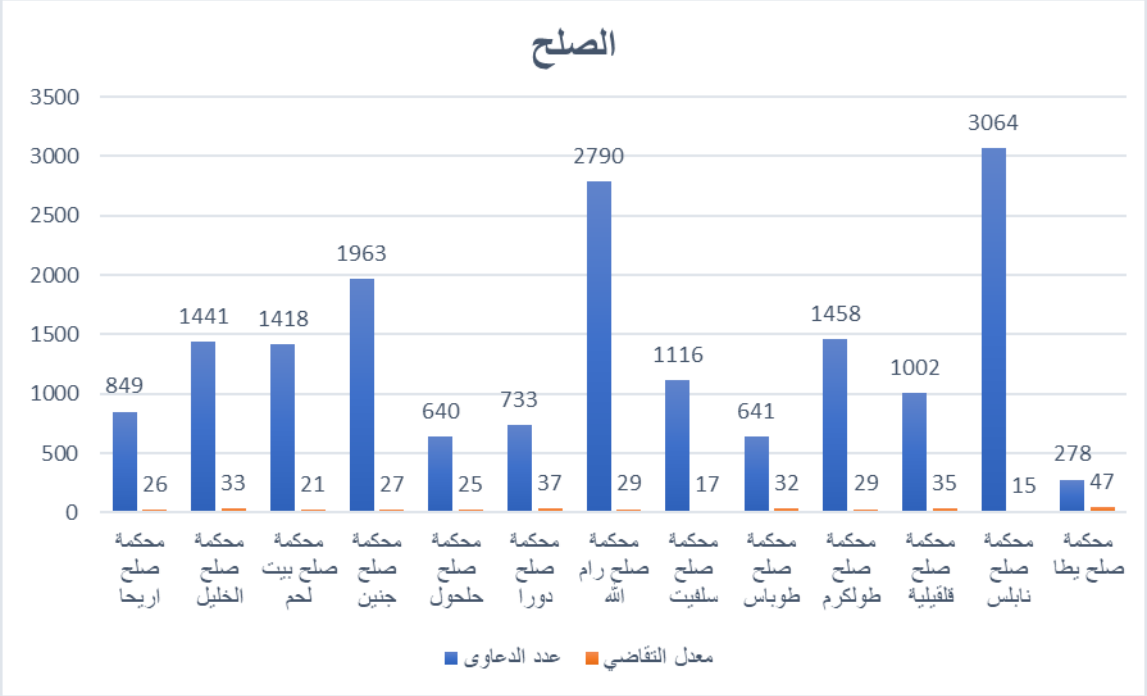

1-معدل مدة التقاضي لدى محاكم الصلح -حقوق:

يظهر الشكل رقم (16) معدل مدة التقاضي لدى محاكم الصلح – في الدعاوى الحقوقية في (1743) دعوى:

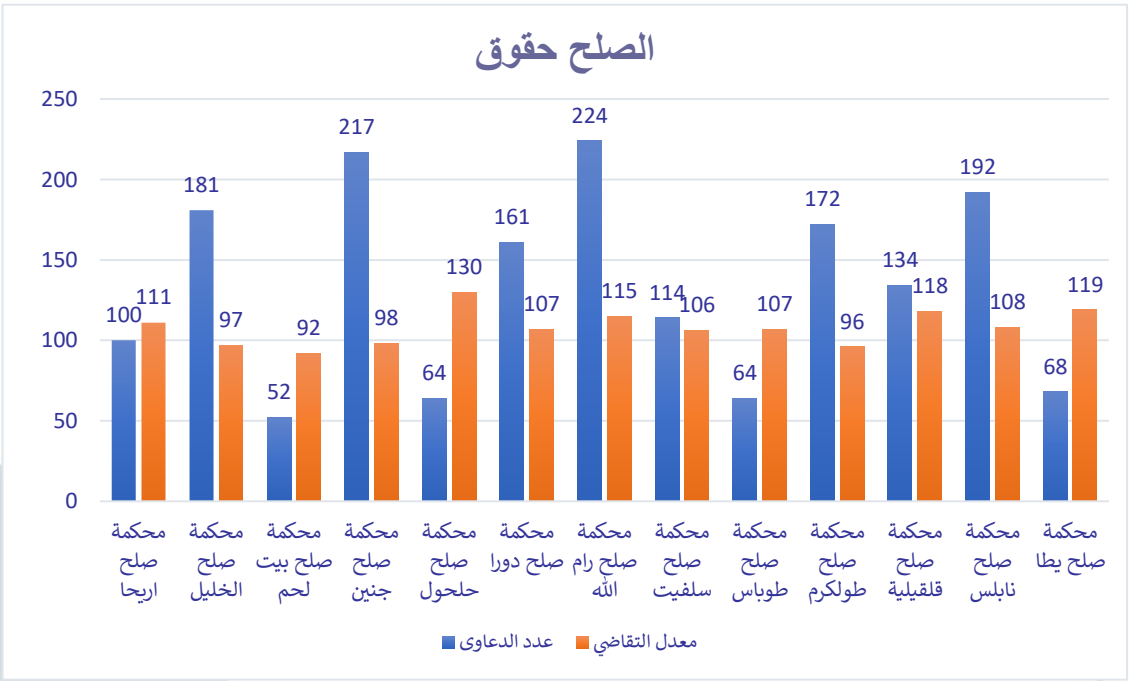

وكان أدنى معدل مدة التقاضي لدى محكمة صلح بيت لحم-حقوق ، وكان أعلى معدل لدى محكمة صلح حلحول- كما هو موضح في الجدول رقم (6) من الملاحق.

2-معدل مدة التقاضي لدى محاكم الصلح – جزاء :

يظهر الشكل رقم (17) معدل مدة التقاضي لدى محاكم الصلح – في الدعاوى الجزائية في (15650) دعوى:

الشكل رقم (17)

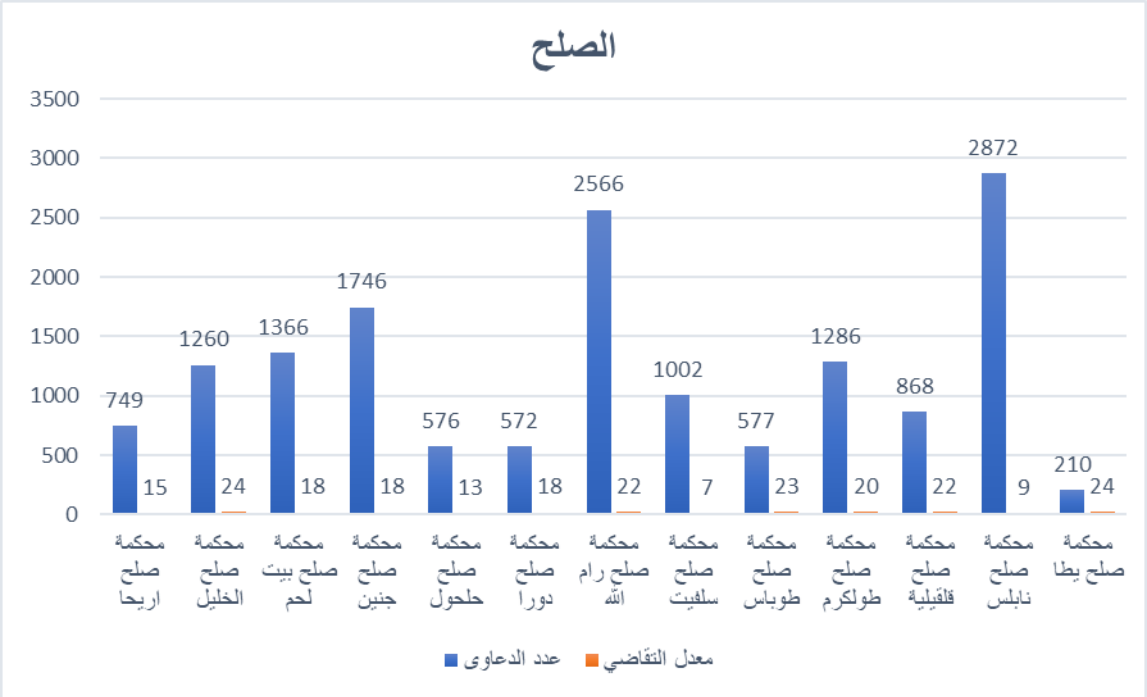

وكان أدنى معدل مدة تقاض لدى محكمة صلح سلفيت–جزاء، وكان أعلى معدل لدى محكمة صلح يطا–جزاء، كما هو موضح في الجدول رقم (6) من الملاحق و الشكل التوضيحي رقم (17).

خامساً: أعمال محاكم تسوية الأراضي

بلغ عدد الدعاوى الواردة إلى محاكم التسوية عام 2023 (9146) دعوى وفق التفصيل التالي:

1- محكمة تسوية دورا وبلغت (840) دعوى.

2- محكمة تسوية حلحول وبلغت (2254) دعوى.

3- محكمة تسوية رام الله وبلغت (1264) دعوى.

4- محكمة تسوية بيت لحم وبلغت (1224) دعوى.

5- محكمة تسوية نابلس وبلغت (388) دعوى.

6- محكمة تسوية سلفيت وبلغت (592) دعوى.

7- محكمة تسوية جنين وبلغت (474) دعوى.

8- محكمة تسوية طولكرم وقلقيلية وبلغت (1970) دعوى.

9- محكمة تسوية طوباس وبلغت (140) دعوى.

هذا وقد انخفضت عدد الدعاوى الواردة إلى جميع محاكم التسوية خلال العام 2023 بنسبة 50 % مقارنة مع العام 2022. كما انخفضت عدد الدعاوى المفصولة لديها بنسبة 48.3% عما كان عليه الوضع عام 2022، وقد كان المفصول من الدعاوى على النحو التالي:

1- محكمة تسوية دورا وبلغت (290) دعوى.

2- محكمة تسوية حلحول وبلغت (445) دعوى.

3- محكمة تسوية رام الله وبلغت (674) دعوى.

4- محكمة تسوية بيت لحم وبلغت (515) دعوى.

5- محكمة تسوية نابلس وبلغت (411) دعوى.

6- محكمة تسوية سلفيت وبلغت (246) دعوى.

7- محكمة تسوية جنين وبلغت (65) دعوى.

8- محكمة تسوية طولكرم وقلقيلية وبلغت (327) دعوى.

9- محكمة تسوية طوباس وبلغت (9).

وبلغت نسبة الفصل على الوارد في جميع محاكم التسوية 32.6%، ونسبة الفصل إلى المدور والوارد 7.3%.

ويبين الشكل التالي رقم (18) نسبة الفصل إلى الوارد، وإلى المجمع المدور والوارد في جميع محاكم التسوية.

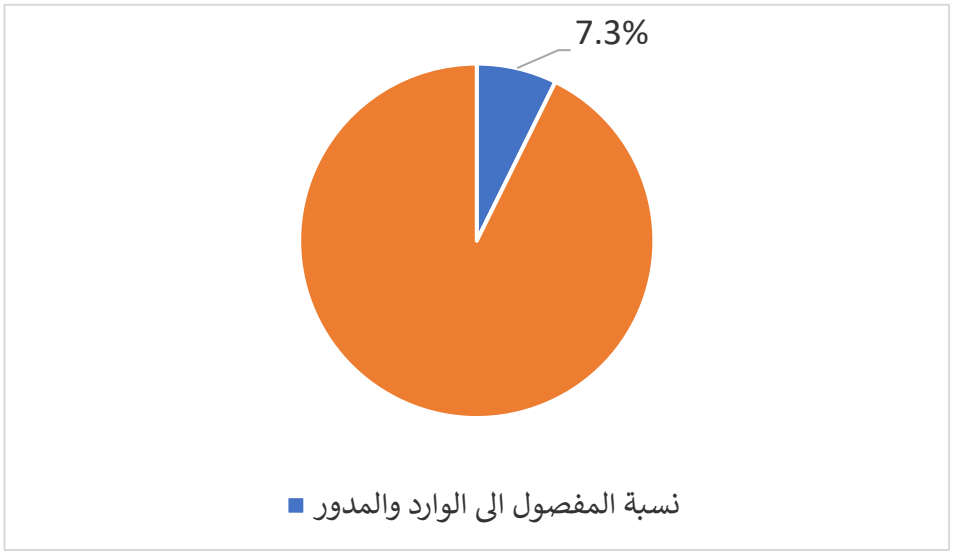

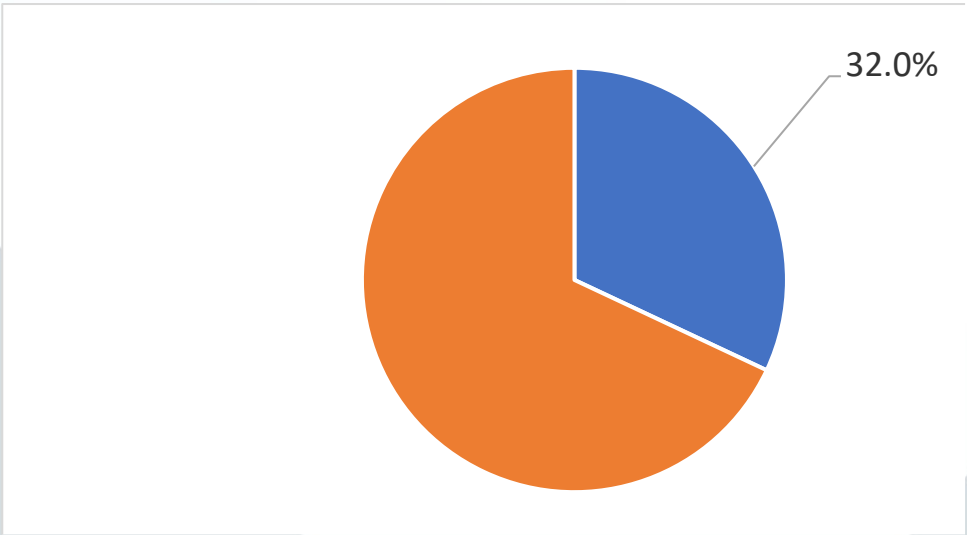

سادساً: أعمال محاكم الأحداث

بتاريخ 2021/10/13 الموافق 7 ربيع اول 1443 صدر القرار بقانون رقم 2021/30 بتعديل القرار بقانون رقم (4) لسنة 2016 بشأن حماية الأحداث والذي أصبح نافذاً بتاريخ 2021/10/27 ونص في المادة السادسة منه على تشكيل المحكمة من قاضٍ فرد بدرجة قاضي صلح في كل محافظة على الأقل تختص بالنظر بالمخالفات و الجنح، و تشكل المحكمة من قاضٍ فرد بدرجة قاضي بداية في كل محافظة تختص بالنظر بالجنايات.

بلغ عدد الدعاوى الواردة إلى محاكم الأحداث الصلح وعددها اثنتي عشرة محكمة، (764) دعوى وفق التفصيل التالي:

1- محكمة أحداث رام الله وبلغت (112) دعوى.

2- محكمة أحداث نابلس وبلغت (131) دعوى.

3- محكمة أحداث الخليل وبلغت (25) دعوى.

4- محكمة أحداث أريحا وبلغت (26) دعوى.

5- محكمة أحداث بيت لحم وبلغت (23) دعوى.

6- محكمة أحداث جنين وبلغت (84) دعوى.

7- محكمة أحداث طولكرم وبلغت (203) دعوى.

8- محكمة أحداث قلقيلية وبلغت (49) دعوى.

9- محكمة أحداث طوباس وبلغت (22) دعوى.

10- محكمة أحداث سلفيت وبلغت (61) دعوى.

11- محكمة أحداث حلحول وبلغت (10) دعاوٍ.

12- محكمةأحداث دورا وبلغت (6) دعاوٍ.

ولقد بلغ مجموع الدعاوى المفصولة لدى محاكم الأحداث الصلح (432) دعوى كالتالي:

1-محكمة أحداث رام الله وبلغت (113) دعوى.

2 – محكمة أحداث نابلس وبلغت (37) دعوى.

3– محكمة أحداث الخليل وبلغت (30) دعوى.

4–محكمة أحداث أريحا وبلغت (23) دعوى.

5–محكمة أحداث بيت لحم وبلغت (41) دعوى.

6–محكمةأحداث جنين وبلغت (39) دعوى.

7–محكمة أحداث طولكرم وبلغت (37) دعوى.

8–محكمة أحداث قلقيلية وبلغت (27) دعوى.

9–محكمة أحداث طوباس وبلغت (22) دعوى.

10–محكمة أحداث دورا وبلغت (7) دعاو.

11–محكمة أحداث حلحول وبلغت (8) دعاو.

12–محكمة أحداث سلفيت وبلغت (47) دعوى.

ولقد ارتفع مجموع الدعاوى الواردة إلى محاكم الأحداث عام 2023 بنسبة 14.35 % عنه في عام 2022، بينما أرتفع عدد الدعاوى المفصولة لديها بنسبة 298.84%. ويبين الشكل التالي التغيير في عدد الدعاوى الواردة والفصولة والمدورة لدى محاكم الأحداث في العام 2023 مقارنة مع العام 2022.

الشكل رقم (19) أدناه يوضح التغيير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محاكم الأحداث الصلح في العام 2023 بالمقارنة مع عام 2022.

ثالثاً : التخطيط الاستراتيجي لمجلس القضاء الأعلى

في إطار مأسسة عملية التخطيط الاستراتيجي التي تمثل جزءاً راسخاً من ثقافة المجلس القضائي، كونها تمثل الإطار المنهجي لعمل المجلس وإداراته المختلفة، قامت وحدة التخطيط والتطوير وإدارة المشاريع في مجلس القضاء الأعلى بوضع الخطوط العامة للخطة التنفيذية للعام 2023 والتي جرى إقرارها من المجلس القضائي نهاية العام 2022 ، والتي جاءت منسجمة مع الخطة الاستراتيجية لمجلس القضاء الأعلى للأعوام 2022- 2026 و خطة قطاع العدالة المحدثة 2021-2023، لتحقيق رؤيته ورسالته الساميتين.

الرؤية

" قضاء مستقل متميز بكفاءة كوادره وجودة أحكامه وفعالية إجراءاته وخدماته، ليعزز العدل و المساواة و سيادة القانون".

الرسالة

" إصدار الأحكام القضائية حسب التشريعات النافذة بما يضمن سرعة الفصل في الدعاوى، مع الحفاظ على أسس المحاكمة العادلة، وتنفيذ الأحكام القضائية، وشمول الخدمات القانونية المقدمة من خلال كوادر متخصصة وإجراءات سلسة تعتمد التقنيات الحديثة، مساهمة في حماية حقوق الإنسان والحريات العامة، والمحافظة على استقرار وأمن المجتمع الفلسطيني".

حيث تم وضع كافة الإمكانات من أجل تنفيذ الخطة للنهوض بواقع القضاء وتقديم الخدمات بمستوى عال من الجودة والكفاءة.

وكان التركيز خلال العام 2023 على عدة محاور رئيسة تم العمل عليها بالشراكة مع مؤسسات قطاع العدالة والشركاء الدوليين، منها:

1- مراجعة وتطوير واقتراح التشريعات المعززة لاستقلال القضاء.

2- تطويرمناهج وبرامج التدريب.

3- زيادة كفاءة عملية التقاضي.

4- تسهيل وصول المواطنين للقضاء.

5- تفعيل وتعزيز دور المكتب الفني.

6- تعزيز دور التفتيش القضائي.

7- تعزيز ثقة المواطنين بالقضاء.

8- تعزيز الدور الرقابي على السجون ومراكز التوقيف.

9- تطوير ومواءمة مجمعات ومباني المحاكم لتراعي احتياجات كافة الفئات والعاملين وتحافظ على هيبة القضاء.

10-تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.

11-تعزيز العلاقة مع مؤسسات قطاع العدالة والمؤسسات الشريكة الرسمية والدولية.

12-تحقيق التميز التشغيلي.

وبناء على المحاور السابقة، فقد تم العمل بالشراكة مع عدد من مؤسسات قطاع العدالة والمؤسسات الدولية الصديقة من أجل المضي قدما في تنفيذ كافة المشاريع والبرامج الواردة في الخطة التنفيذية المستندة إلى الرؤية التطويرية لمجلس القضاء الأعلى،حيث عملت إدارات ووحدات مجلس القضاء الأعلى بجهد مضاعف كل حسب اختصاصه ومجال عمله، من أجل الوصول إلى نتائج متميزة على المستوى التطويري والمؤسسي.

الباب الثاني

التفتيش القضائي

تعتبر دائرة التفتيش القضائي من الدوائر المهمة في السلطة القضائية، وتتبع مجلس القضاء الأعلى، حيث تتولى التفتيش الدوري والمفاجئ على أعمال القضاة والمحاكم وفحص وتقييم أدائهم، وقياس المعرفة القضائية والقانونية، والمقدرة في الأداء كما وكيفا، والانضباط بالسلوك، والانتظام بالعمل، مراعاة لاعتبارات العدالة ورغبة في النهوض بمستوى القائمين على تطبيقه، وتتشكل الدائرة برئاسة أحد قضاة المحكمة العليا/ محكمة النقض، وعدد من المفتشين القضاة، وقد بلغ عدد قضاة التفتيش في العام 2023 خمسة قضاة بالإضافة لرئيس الدائرة، اثنان منهم بدرجة قاضي محكمة عليا وثلاثة بدرجة قاضي استئناف وواحد بدرجة قاض بداية.

تتمحور مهام دائرة التفتيش القضائي وصلاحياتها وإجراءات عملها وفق قانون السلطة القضائية وتعديلاته رقم 1 لسنة 2002 ونظام التفتيش القضائي رقم 12 لسنة 2021 كما يلي:

- التفتيش على أعمال القضاة في كل عام مرة واحدة على الأقل.
- التفتيش على أعمال القضاة تحت التجربة والقاضي المتدرج مرتين على الأقل في السنة.
- تقييم أداء القضاة، ويشمل مراقبة حسن تطبيق التشريعات النافذة ذات العلاقة بالعمل القضائي، وإجراءات التقاضي وأسباب التأجيل، وتحديد نسبة الفصل السنوي للقاضي، وفي سبيل ذلك للمفتش حضور جلسات المحاكم (ويودع تقرير التفتيش الخاص بتقييم الأداء في الدائرة) وفي ملف القاضي السري .
- التحقيق في الشكاوى والمتابعات التي يكلف بها المفتشون من رئيس الدائرة.
- إعداد التقارير في نهاية كل زيارة تفتيشية تتضمن ملاحظات وتوصيات فريق التفتيش، ورفعه إلى رئيس الدائرة الذي بدوره يرفعه إلى رئيس مجلس القضاء الأعلى.
- مراقبة حسن تطبيق مدونة السلوك القضائي من طرف السادة القضاة

ونستعرض تاليا أهم إنجازات الدائرة خلال العام 2023

أولا: في مجال التحقيق في الشكاوى المحالة من رئيس المجلس القضائي.

بلغ عدد الشكاوى التي تمت إحالتها إلى دائرة التفتيش القضائي خلال العام (45) شكوى، في حين بلغ عدد الشكاوى المدورة من السابق (6) شكاوى وتم فصل (38) شكوى خلال العام 2023 على النحو التالي:

الحالة	العدد
لفت نظر	1
تنبيه	1
توجيه ملاحظة	1
حفظ الشكوى	34
إصدار تعميم	1
المدور للعام 2024	13

ثانياً: المتابعات والإفادات

تلقت الدائرة 29 متابعة محالة من معالي رئيس مجلس القضاء الأعلى في حين بلغ عدد المتابعات المدورة من السابق (14) متابعة، فصل في العام 2023 (30) متابعة وكانت على النحو التالي:

الحالة	العدد
إحالة إلى المجلس التأديبي	4
لفت نظر	4
تنبيه	7
حفظ الأوراق	14
توجيه ملاحظة	1
المدور للعام 2024	9

ثالثاً: في مجال التفتيش على أعمال القضاة " التقييمات"

أنجزت الدائرة خلال سنة 2023 تقييم أداء 114 قاضي على مختلف مستوياتهم الاستئناف والبداية والصلح، من خلال فحص عينات عشوائية لمجموعة من الملفات كان القاضي محل تقييم الأداء قد أنجزها وفصل بها، آخذه بعين الاعتبار معايير تقييم الأداء الأخرى المقرة من مجلس القضاء الأعلى منها ما يتعلق بمدى التزامه بمدونة السلوك القضائي وتقارير رئيس المحكمة التي يتبعها ومظهره العام ومدى التزامه بالدورات التدريبية ورأي دائرة التفتيش القضائي.

رابعاً: في مجال الزيارات الدورية والزيارات المفاجئة

قام قضاة دائرة التفتيش ب 9 زيارات دورية معلن عنها مسبقا للمحاكم على اختلاف درجاتها في مختلف المحافظات خلال العام 2023، بالإضافة إلى قيامهم ب 12 زيارة مفاجئة للمحاكم والقضاة. وزيارة لتقييم القضاة تحت التجربة حيث تم تقييم 51 قاضياً تحت التجربة تخللها اختيار ملفات عشوائية لتقييم أداء القضاة، علما أنه تم تقييم بعض القضاة أكثر من مرة.

وفي السياق ذاته، قام قضاة التفتيش بدور الادعاء العام في الملفات المحالة للمجلس التأديبي ومتابعتها أمام المجلس، وقد بلغ عدد الملفات المحالة للمجلس التأديبي خلال سنة 2023 قضيتين، بالإضافة إلى تمثيل الدائرة لدى محكمة النقض في الطعون المقدمة لدى محكمة النقض والتي بلغ عددها 9 قضايا، فصل منها 4 طعون في خلال هذا العام.

خامساً: الرقابة الإلكترونية

تقوم الدائرة بمراجعات يومية لأداء القضاة من خلال برنامج ميزان باستخدام التحليلات الإلكترونية للبيانات، بهدف تحديد القضاة الذين يحتاجون إلى تنمية مهاراتهم القانونية أو تحسين في أدائهم من خلال التدريب والتطوير المستمر للقضاة بناء على الاحتياجات التي تظهر خلال عمليات الرقابة الإلكترونية، كما يتم رفع تقارير باستمرار عن نتيجة الرقابة الإلكترونية لمعالي رئيس المجلس توصي بها دائرة التفتيش إصدار تعاميم تصب في تحسين أداء القضاة أو توجيه بعض الملاحظات لتحسين أداء عمل السادة القضاة.

وفي سياق تطوير أعمال الدائرة، فقد شاركت في اجتماعات شبكة أجهزة التفتيش القضائي بجنوب البحر الأبيض المتوسط وذلك عبر منصة (الزوم) كما ساهمت في إعداد ميثاق الشبكة وتم تبادل الآراء والخبرات في الاجتماعات حول طرق التقييم ومدونة السلوك القضائي وغيرها من الأمور التي تصب في تطوير عمل دوائر التفتيش القضائي.

الباب الثالث

أولاً: التدريب القضائي

يولي مجلس القضاء الأعلى أهمية كبيرة لبرامج التدريب المستمر والتخصصي وفقا لأهدافه في رفع كفاءة القضاة والموظفين الإداريين، ولما تمثله هذه البرامج من أهمية في النهوض بمرفق القضاء، وتنقسم البرامج التدريبية إلى ثلاثة برامج على النحو الاتي:

- برنامج التدريب الأساسي .
- برنامج التدريب المستمر والتخصصي.
- برنامج تدريب المدربين .

اولاً: برنامج التدريب الأساسي

يستهدف هذا البرنامج القضاة المعينين حديثا قبل مباشرتهم عملهم القضائي، حيث أعدت دائرة التدريب القضائي في العام 2023 وبالتعاون مع المعهد القضائي برنامج مكثفا للتدريب الأولي يشتمل على تدريب نظري وتدريب عملي، حيث نفذ خلال هذا العام برنامج تدريب استهدف ما مجموعة (9) من القضاة المعينين حديثا، عقد على مدار (29) يوما لكل منها، شمل التدريب على (21) موضوعا تدريبيا في الجوانب المتصلة بالعمل القضائي، على النحو الاتي:

الرقم	الموضوع	الرقم	الموضوع
.1	مدونة السلوك القضائي	.9	قانون المالكين والمستأجرين
.2	عوارض الخصومة والدفوع الشكلية	.10	إدارة سير الدعوى المدنية والجزائية

	والموضوعية .		
.3	صياغة الحكم المدني والجزائي.	.11	التوقيف واخلاء السبيل
.4	القسمة وازالة الشيوع ومنع المعارضة	.12	الاثبات في الدعوى الجزائية
.5	قانون البينات	.13	قانون العمل
.7	قوانين الاراضي	.14	قانون التنفيذ
.8	قانون دعاوى الدولة	15	تدريب عملي(محاكمات صورية)
.16	قانون الأحداث " اجراءات المحاكمة في قضايا الأحداث والاطفال المعرضين لخطر الانحراف)	.19	قانون التأمين
.17	الطب الشرعي	.20	القانون التجاري" الاوراق التجارية".
.18	القضاء المستعجل	.21	الجرائم الإلكترونية

وفي السياق ذاته، فقد أعقب انتهاء التدريب النظري تدريباً عملياً (الإشراف الزمالي) حيث جرى توزيع القضاة المستجدين المتدربين على المحاكم لتدريبهم لدى زملائهم القضاة العاملين، وشمل هذا البرنامج التعرف على الأعمال القضائية إلى جانب القضاة، والاطلاع على كافة أعمال المحاكم.

ثانياً: (أ) برنامج التدريب المستمر والتخصصي(للقضاة).

استهدف هذا البرنامج قضاة الاستئناف والبداية والصلح، وقد تم اقرار خطة التدريب المستمر للعام 2023 من قبل لجنة التدريب القضائي في جلستها رقم (1) لسنة 2023 المنعقدة بتاريخ، بصورة تتواءم مع الاحتياجات

الفعلية لهم ، بحيث روعي في اختيار الموضوعات التدريبية، ما ورد في توصيات دائرة التفتيش القضائي، والمكتب الفني للمحكمة العليا\ محكمة النقض ومواضيع قضائية وقانونية اجمع عليها عدد من السادة القضاة.

وقد تضمنت خطة التدريب المستمر للسادة القضاة(10) موضوعات تدريب مستمر روعي فيها الجانب التطبيقي والعملي ، بالاضافة إلى (8) موضوعات تدريب متخصصة، الا ان الظروف الامنية التي سادت في العام 2023 وتحديدا الفترة التي اعقبت حرب الابادة الاسرائيلية التي شنتها على قطاع غزة منذ السابع من تشرين الاول(أكتوبر)، وكذلك على مناطق الضفة الغربية وتقطيع اواصل المدن والقرى والمخيمات، والاعتداء على حرية التنقل، اثرت على تنفيذ خطة التدريب كما خطط لها حيث لم يتم استكمال كامل الخطة التدريبية، بالاضافة إلى عدم جود قاعات تدريبية كافية لتنفيذ عدة تدريبات في نفس الوقت، وصعوبة استئجار قاعات خارجية بسبب حالة الطوارئ والوضع المالي للخزانة الفلسطينية حيث كانت تعقد التدريبات في قاعة محكمة بداية طولكرم للقضاة من محافظات شمال الضفة فيما عقدة تدريبات محافظات الوسط في مبنى المعهد القضائي وعقدت تدريبات محافظات الجنوب في قاعة محكمة بداية الخليل.

وفيما يلي عرض لبرامج التدريب المستمر المنفذه للقضاة للعام 2023

التدريبات المستمرة المنفذة خلال عام 2023		
السادة القضاة		
الموضوع	**عدد المتدربين**	**عدد أيام التدريب**
القسمة وإزالة الشيوع	**50 قاضـــياً** (مــوزعين علــى ثــلاث مجموعات)	4 أيام
ضوابط تسبيب الأحكام الجزائية	**112 قاضـــياً**(مــوزعين علــى ســت مجموعات)	6 أيام
الاختلالات الإجرائية بالحكم الاستئنافي المدني	**69 قاضـــياً**(مــوزعين علــى اربــع مجموعات)	4 أيام
القسمة وإزالة الشيوع	25 قاضياً	يومان لمجموعتين
ورشة تقيمية لمشروع التدريب القضائي في موضوعات القانون التجاري	31 قاضياً	يوم واحد
دائرة التفتيش دورها ومهامها	**78 قاضـــياً** (مــوزعين علــى ثــلاث مجموعات)	3 أيام

وعلى صعيد التدريب القضائي المتخصص فقد جرى تنفيذ التدريبات التالية:

الموضوع	عدد المتدربين	الجهة المنفذة والفئات المستهدفة
جرائم غسل الاموال	(30) قاضياً	مجموعة من قضاة محاكم الاستئناف والبداية والصلح
ورشة عمل حول الطب الشرعي	24 قاضياً	نفذت من خلال حدة النوع الاجتماعي في مجلس القضاء
نظام التحويل الوطني وتحديد المخاطر	37 قاضياً عقدت على مدار يومين	نفذت من خلال وحدة النوع الاجتماعي في مجلس القضاء الأعلى.
مفاهيم النوع الاجتماعي وحقوق المرأة والانسان	عقدت على مدار يومين استهدفت في اليوم الاول 13 قاضياً وفي اليوم الثاني 20 قاضياً .	نفذت من خلال وحدة النوع الاجتماعي في مجلس القضاء الأعلى.

(ب) برنامج التدريب المستمر والتخصصي(للكادر الاداري).

استهدف هذا البرنامج مجموعة من موظفي المحاكم وإدارات مجلس القضاء الأعلى المختلفة، وروعي في اختيار الموضوعات التدريبية الاحتياجات التي قدمتها دائرة الشؤون المالية والإدارية في المجلس القضائي، والتي جاءت على نحو يتلاءم مع الاحتياجات الفعلية لهم وبما يساهم في تحسين وتطوير أداء الكادر الإداري ومعلوماتهم النظرية والعملية، **حيث تم تنفيذ ثلاثة برامج تدريب مستمرة استهدفت ما يقارب (129) موظفاً وخمسة تدريبات متخصصة استهدفت ما يقارب (68) موظفاً، وفق الجدول الاتي:**

التدريب المستمر للموظفين الاداريين		
الموضوع	**عدد المتدربين**	**عدد ايام التدريب**
قانون الرسوم	26 موظفاً	يوم واحد
اجراءات تبليغ المذكرات القضائية	77 موظفاً (موزعين على خمس مجموعات)	5 أيام
اجراءات البيع بالمزاد العلني والحجز التنفيذي	27 موظفاً (موزعين على مجموعتين)	يومان

التدريب المتخصص للموظفين الاداريين		
كشف تزوير العملات	21 موظفاً	يوم واحد
قانون ونظام الشراء العام	16	4 أيام
تدريب قانوني للموظفين غير القانونيين	13	يوم واحد
تدريب حول النظام المالي الفلسطيني	ثلاثة موظفين	4 أيام
تدريب حول برنامج الاكسل والوورد"مستوى متقدم"	15 موظفاً	يومان

ثانياً: المعهد القضائي الفلسطيني

سعى المعهد القضائي ومنذ نشأته لتحقيق أحد أهم أهدافه الاستراتيجية المتمثلة في رفد الجهاز القضائي بالقضاة المؤهلين لتولي منصب القضاء، كما أن ترسيخ ثقافة التميز احتلت أولويات المجلس القضائي ومجلس إدارة المعهد بصورة تضمن استثمار جميع الموارد البشرية المتاحة ورفع كفاءتهم للارتقاء بمهامهم بكل اقتدار.

ونبين تالياً الإنجازات المتحققة في أعمال المعهد القضائي للعام 2023.

أولا: دبلوم الدراسات القضائية.

هو دبلوم قضائي لمدة عامين يهدف إلى استقطاب الكفاءات القانونية لإعدادهم لتولي الوظائف في القضاء والنيابة العامة بكفاءة واقتدار، بحيث يمنح من يجتازه بنجاح شهادة دبلوم الدراسات القضائية من المعهد معترف بها من قبل وزارة التربية والتعليم العالي، وفي العام 2023 باشر 22 طالبا ممن اجتازوا اختبارات الالتحاق بالبرنامج، دوام الفصل الأولى من السنة الدراسية الأولى في بداية شهر كانون ثاني 2023وهم على النحو التالي:

12 ذكور 10 اناث

حيث تم اجتياز ثلاثة فصول من قبلهم حتى الآن، وتركز دراسة الدبلوم بالدرجة الأولى على التطبيقات القضائية وبرنامج الزمالة في المحاكم لاكساب الطلبة الخبرات العملية والمعرفة من السادة القضاة العاملين في مجلس القضاء الأعلى.

وقد واجه الدبلوم عدة صعوبات وتحديات –باعتباره تجربة حديثة–، حيث تم إجراء تعديل على التعليمات الخاصة ببرنامج الدبلوم من قبل لجنة مختصة، وإقرارها من قبل مجلس إدارة المعهد ولكن لم يتم اعتمادها رسميا حيث إن اعتمادها مرتبط بالمصادقة على مشروع نظام للمعهد من قبل مجلس الوزراء الذي لم يتم حتى اللحظة، بالإضافة لصعوبات في التمويل حيث تم تنفيذ الدبلوم بدعم من قبل مشروع الاتحاد الأوروبي "مهارات للعدالة" للفصلين الأول والثاني وواجه البرنامج صعوبات في التمويل في الفصلين الثالث والرابع.

ثانياً: تصميم مناهج تدريب إلكتروني للسادة القضاة والموظفين الإداريين بواقع (12) منهاجا، بالإضافة لإعداد (10) مناهج خاصة بالدبلوم القضائي، الآتي:

المناهج التي تم إعدادها من قبل المعهد القضائي الفلسطيني

.1	إجراءات العمل في أقلام المحاكم
.2	جريمة غسل الأموال
.3	إعداد الاستشارات القانونية
.4	إجراءات وشروط تبليغ الأوراق القضائية
.5	قانون البينات الفلسطيني
.6	قانون الرسوم
.7	إحالة الدعوى الجزائية من سلطة التحقيق الابتدائي إلى قضاء الحكم
.8	الأصول اللغوية في الصياغة القانونية وتطبيقها في صياغة الأحكام القضائية
.9	معجم المصطلحات القانونية – الوحدة 1
.10	معجم المصطلحات القانونية – الوحدة 2
.11	إجراءات تنظيم المعاملات والسندات العدلية لدى دوائر كاتب العدل
.12	مهارات الصياغة التشريعية

المناهج التي تم إعدادها لطلبة الدبلوم القضائي

.1	الأخطاء الطبية المدنية والجزائية
.2	أحكام الالتزام
.3	الجرائم الواقعة على الأشخاص
.4	الاثبات الجزائي
.5	الجرائم الواقعة على الأموال والجرائم المخلة بالثقة العامة
.6	المنازعات العقارية
.7	قانون العقوبات القسم العام
.8	مدونة السلوك القضائي
.9	قانون التأمين
.10	قانون التنفيذ (تم تطويره كاحد مناهج التدريب المستمر ثم تم اعتماده كمنهاج لبرنامج الدبلوم)

ثالثا: دورات تدريبية مبنية على تحديد الاحتياجات، باستخدام المناهج المطورة.

تم تنفيذ عدة تدريبات استهدفت السادة القضاة والإداريون العاملون في مجلس القضاء الأعلى، بناء على الاحتياجات التدريبية التي قدمها مجلس القضاء الأعلى للمعهد القضائي، حيث تم تنفيذ برنامجي تدريب أساسي للقضاة الصلح المستجدين لمدة (29) يوما وتم التدريب على 21 موضوعا تدريبيا، بالإضافة إلى تنفيذ 5 برامج تدريبية ضمن برنامج التدريب المستمر والمتخصص للسادة القضاة وأربعة برامج تدريبية للموظفين الإداريين، حيث تم تنفيذ برامج بمواضيع مختلفة وفق الجدول الآتي:

التدريبات المنفذة خلال عام 2023		
السادة القضاة		
الموضوع	**عدد المتدربين**	**عدد أيام التدريب**
قضاة الصلح المستجدون	9	29 يوماً
قضاة الصلح	50 (موزعون على ثلاث مجموعات)	4 ايام
ضوابط تسبيب الأحكام الجزائية	112 (موزعون على ست مجموعات)	6 ايام
الاختلالات الاجرائية بالحكم الاستئنافي المدني	69 (موزعون على اربع مجموعات)	4 ايام
القسمة وإزالة الشيوع	25	يومان لمجموعتين
اعداد مدربين مؤهلين – TOT	43 (موزعون على مجموعتين)	12 يوماً
ورشة تقييمية لمشروع التدريب القضائي في موضوعات القانون التجاري	31	يوم واحد
دائرة التفتيش دورها ومهامها	78 (موزعون على ثلاث مجموعات)	3 ايام

الموظفين الإداريين العاملين في مجلس القضاء الأعلى		
كشف تزوير العملات	21	يوم واحد
قانون الرسوم	26	يوم واحد
اجراءات تبليغ المذكرات القضائية	77 (موزعون على خمس مجموعات)	5 ايام
اجراءات البيع بالمزاد العلني والحجز التنفيذي	27 (موزعون على مجموعتين	يومان

وفي السياق ذاته، تم تنفيذ عدة تدريبات استهدفت السادة أعضاء النيابة العامة والإداريين العاملين في النيابة العامة، بناء على الاحتياجات التدريبية التي قدمتها النيابة العامة للمعهد القضائي، حيث تم تنفيذ 3 برامج تدريبية ضمن برنامج التدريب المستمر والمتخصص للسادة أعضاء النيابة و5 برامج تدريب للموظفين الإداريين، وبرنامجين تم تنفيذهما للموظفين الإداريين العاملين بالمجلس والنيابة العامة معا بموضوعي قانون ونظام الشراء العام وشارك به 16 موظفا، وتدريبا قانونيا للموظفين غير القانونيين وشارك فيه 13 موظفا. وفق الجدول التالي:

التدريبات المنفذة خلال عام 2023		
السادة أعضاء النيابة العامة		
الموضوع	**عدد المتدربين**	**عدد أيام التدريب**
التعامل مع الشكاوى للنيابة العامة بدعم من بعثة الشرطة الاوروبية	12	يومان
تقارير التقييم للنيابة العامة	11	يومان
جرائم العملة الإلكترونية	12	يوم واحد

الموظفين الإداريين العاملين في النيابة العامة		
الموضوع	عدد المتدربين	عدد أيام التدريب
تدريب الموظفين المستجدين	22	10 ايام
Advance Office	7	7 ايام
برنامج ميزان الالكتروني (تحديثات 2021-2022)	13	يوم واحد
برنامج ميزان الالكتروني (تحديثات 2021-2022)	13	يوم واحد
برنامج ميزان الخاص بالجرائم الإلكترونية	14	يوم واحد

كذلك قام المعهد القضائي بتنفيذ برنامج تدريبي لهيئة قضاء قوى الأمن، حول موضوعات تدريبية متنوعة وقدمت هذه التدريبات من قبل السادة القضاة النظاميين، بالإضافة إلى تدريب استهدف الموظفين الإداريين العاملين بهيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، وفق الجدول الآتي:

هيئة قضاء قوى الامن		
الموضوع	عدد المتدربين	عدد أيام التدريب
الادعاء بالحق المدني امام القاضي العسكري المجموعة الثانية – القضاء العسكري	23	يوم
الدفوع الاجرائية – القضاء العسكري	26	يوم
الاثبات في الجرائم الإلكترونية – القضاء العسكري	21	يوم
تسبيب الحكم الجزائي – القضاء العسكري	21	يوم
هيئة مكافحة الفساد		
الموضوع	**عدد المتدربين**	**عدد أيام التدريب**
أصول التحقيق الجنائي	15	يوم
الأدلة الجرمية	15	يوم

تنظيم وصياغة محاضر تقارير الإحالة لشبهات الفساد	16	يوم
التفتيش	16	يوم
إدارة الملف التحقيقي والتصرف بالشكوى والبلاغات وفق قانون مكافحة الفساد النافذ	17	يومان

يطمح المعهد القضائي الفلسطيني بأن تكون نسبة التدريبات المقدمة للفئات المختلفة بازدياد كل سنة، إلا أن الأوضاع السياسية الصعبة التي نعيشها، كان لها تأثير كبير على تنفيذ العديد من البرامج التدريبية التي كان مخططاً لها، وبالأخص التدريبات التي كانت مجدولة ما بعد السابع من تشرين الأول أي بعد العدوان على قطاع غزة، والتصعيد العسكري في الضفة الغربية، الأمر الذي حال دون تنفيذ أي نشاط أو تدريب، بالإضافة أنه هناك عدة أسباب أخرى حدت من ازدياد نسبة التدريبات ومنها عدم وجود قاعات تدريبية كافية لتنفيذ عدة تدريبات في نفس الوقت، وصعوبة استئجار قاعات خارجية بسبب حالة الطوارئ والوضع المالي للخزينة الفلسطينية، بالإضافة لحصر أيام التدريب بالعطلة الأسبوعية (يوم السبت).

رابعاً: آليات التعاون مع المؤسسات الشريكة متطورة.

عمل المعهد القضائي الفلسطيني– وبالشراكة مع عدة معاهد قضائية–، وجهات مختلفة ذات العلاقة كالشبكة الأوروبية العربية والمركز العربي للبحوث القانونية والقضائية– على تنفيذ عدة تدريبات وورش عمل شارك فيها مجموعة من السادة القضاة وأعضاء من النيابة العامة من مختلف الدول العربية والأجنبية وتم تبادل الخبرات والمعلومات.

وفي السياق ذاته، نفذ المعهد مؤتمره الدولي السنوي والذي شاركت فيه عدة جهات ومؤسسات وطنية، إقليمية ودولية تحت عنوان (إنجازات، تجاوز للتحديات، تكامل في العلاقات)، والذي عقد على مدار ثلاثة أيام، حضره 250 مشاركا بينهم مشاركون من معاهد قضائية عربية وأجنبية وجامعات، وتم تقديم أوراق بحثية وعرض تجارب من قبل جهات مختلفة وهي: كلية القانون في جامعة فلسطين، المعهد القضائي الأردني، المعهد العالي للقضاء المغربي، المركز القومي للدراسات القضائية في مصر، المدرسة الوطنية الفرنسية، المعهد القضائي الروماني، المعهد القضائي الإيطالي، أكاديمية التدريب القضائي السويدية، مجلس أوروبا، وكلية لندن الجامعية،

وتناول خلال جلساته مجموعة من المواضيع كان من أبرزها، تحليل تجارب الدول العربية، وتجارب الدول الأوروبية في تطوير دبلوم الدراسات القضائية، ومواكبته للتحديات الحديثة، ومواءمة التعليم القانوني في كليات الحقوق مع كفايات العمل القضائي، والتوجهات الحديثة في التعليم الإلكتروني وتصميم المواد الإلكترونية، والشبكات والبرامج القانونية والقضائية الدولية الرائدة، ومستقبل الدبلوم القضائي والتعليم الإلكتروني في المعهد القضائي في فلسطين، وخرج المؤتمر بمجموعة من التوصيات اشتملت على دعوة المعهد القضائي لمراجعة برامج التدريب بما يواكب المستجدات التشريعية والحاجات التدريبية والتغيرات المجتمعية.

ثالثاً: تكنولوجيا المعلومات والخدمات الإلكترونية

تعتبر أتمتة العمل الداخلي والتحول الرقمي من أهم الوسائل المساندة للعمل القضائي و رافعة أساسية للنهوض بالسلطة القضائية وخدمات التقاضي، حيث استطاعت من خلالها الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات الإسهام بشكل كبير ولافت في الحد من الاختناق القضائي، وتسريع إجراءات التقاضي، ومتابعة سير الدعوى بكل دقة وفعالية وتوفير الخدمات الإلكترونية لجمهور المتقاضين ولكافة الجهات ذات العلاقة بالشأن القضائي وذلك من خلال تطوير أحدث الوسائل والأدوات التكنولوجية وتوظيفها لتقديم خدمات تعتبر بحسب رأي المراقبين لأداء السلطة القضائية محليا ودوليا من الأفضل في هذا المجال.

وعملت تكنولوجيا المعلومات في مجلس القضاء الأعلى ضمن عدة محاور، وكانت أهم الإنجازات للعام 2023 كالآتي:

اولاً: الدعم الفني.

قدمت الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات الدعم الفني لكافة الدوائر والمحاكم التابعة لمجلس القضاء الأعلى- بالإضافة إلى المحامين والمواطنين والمؤسسات الرسمية الحكومية والخاصة بما يتعلق بالخدمات الإلكترونية بشكل متواصل ومستمر على مدار الساعة، لضمان جودة واستمرارية العمل بالشكل الأمثل والمطلوب.

ثانياً: البرمجة والحوسبة

- **متابعة وتحديث وتطوير آلية تقديم الطلبات إلكترونيا لدوائر التنفيذ وصرف المبالغ المحكوم بها للمحكوم له إلكترونيا من خلال نظام الحوالات البنكية أو أمر صرف مباشر، حيث بلغ عدد الطلبات الإلكترونية التي قدمت لدوائر التنفيذ في العام 2023(241245)، وكانت على النحو التالي:**

عدد الطلبات الإلكترونية 2023													
دائرة تنفيذ دورا	دائرة تنفيذ طولكرم	دائرة تنفيذ أريحا	دائرة تنفيذ طوباس	دائرة تنفيذ حلحول	دائرة تنفيذ سلفيت	دائرة تنفيذ جنين	دائرة تنفيذ قلقيلية	دائرة تنفيذ يطا	دائرة تنفيذ الخليل	دائرة تنفيذ بيت لحم	دائرة تنفيذ رام الله	دائرة تنفيذ نلس	المجموع
12864	21167	5807	4585	10433	9174	23566	9758	10061	28325	19776	52609	33120	241245

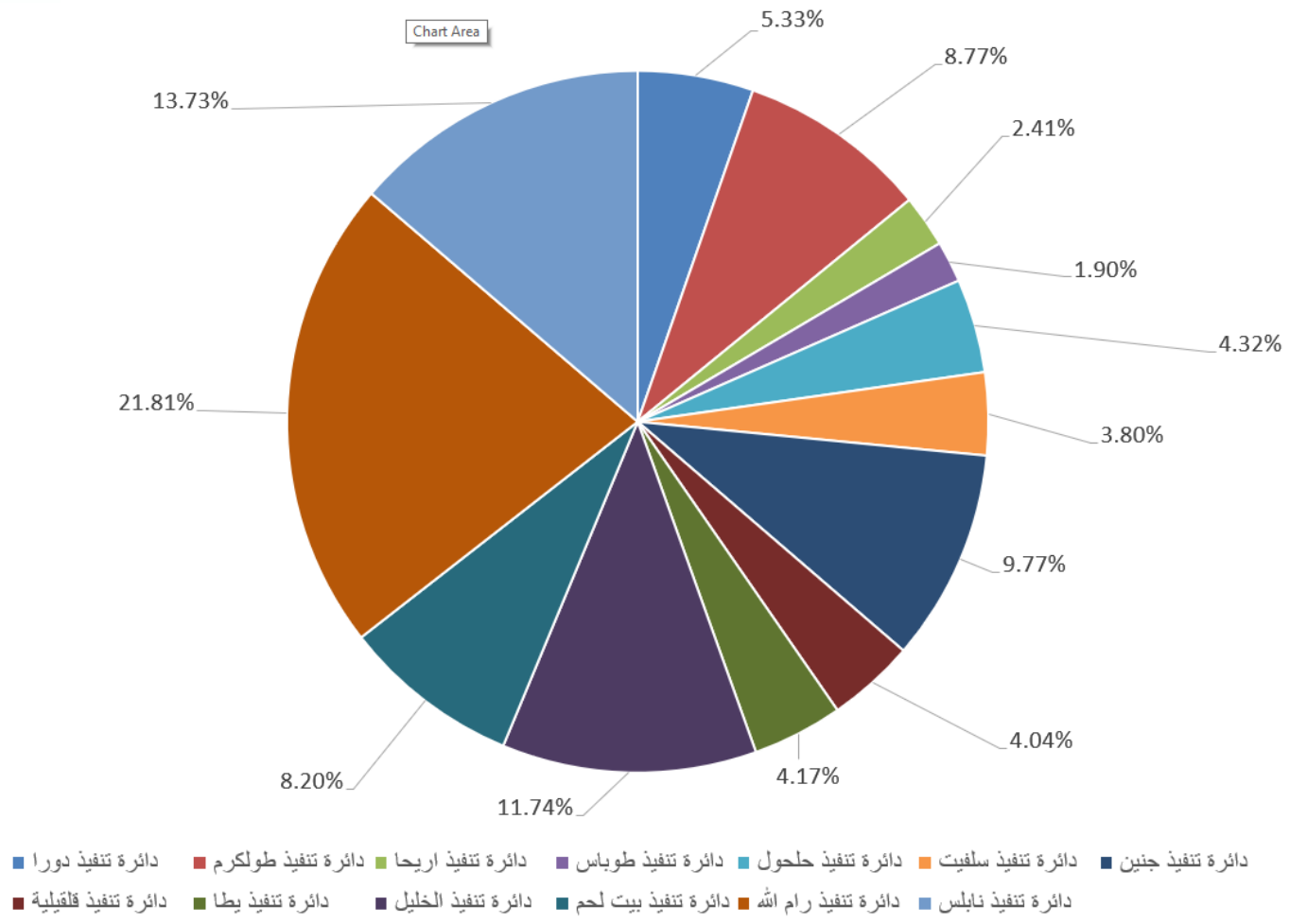

- **إتمام حوسبة إيصالات الإيرادات (إيصالات إلكترونية) من خلال برنامج إدارة سير الدعوى ميزان وتطبيقها في كافة صناديق المحاكم.**

- **متابعة نظام الحوالات البنكية الإلكترونية والذي أصبح بديلاً عن نظام الشيكات الورقية في دوائر التنفيذ وذلك فيما يخص الأمانات.**

- **متابعة شاشات المكتب الفني (المبادئ القضائية والمطالعات) والإدخال عليها.**

- **تطوير وتفعيل برنامج إدارة سير الدعوى ميزان ليتواءم مع القرارات بقانون الصادرة والنافذة في العام 2023.**

- **تشغيل وتدريب محاكم التسوية الجديدة على برنامج ميزان 2 بالتنسيق مع هيئة تسوية الأراضي والمياه.**

- **تشغيل وتدريب محاكم الهيئات المحلية الجديدة التابعة للبلديات على برنامج ميزان 2 بالتنسيق مع البلديات ذات العلاقة.**

- **متابعة نظام تسديد مخالفات السير من خلال منظومة الدفع الإلكتروني من خلال الموقع الإلكتروني للخدمات الإلكترونية الحكومية بالتنسيق مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء وزارة المالية وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.**

- **استكمال العمل على الربط مع وزارة الاقتصاد الوطني من أجل الحصول على السجلات الإلكترونية للشركات والسجل التجاري والسجل الفردي وإدماجها في قاعدة بيانات برنامج إدارة سير الدعوى ميزان.**

- **استكمال العمل على الربط مع وزارة الداخلية من أجل الحصول على السجل الالكتروني للجمعيات وإدماجه في قاعدة بيانات برنامج إدارة سير الدعوى ميزان.**

- **الاستمرار في متابعة وتطوير وتحسين التطبيقات الذكية الخاصة بالهواتف الذكية.**

- **متابعة وتطوير الخدمات الإلكترونية للمحامين وجمهور المتقاضين بشكل مستمر.**

- **استمرار العمل على مشروع تطوير ميزان (3) ليصبح على نظام (Web based) من خلال فريق من المبرمجين من مؤسسات قطاع العدالة ذات الصلة وبدعم من مشروع سواسية الممول من مكتب الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).**

- **تطوير وتحديث برنامج شؤون الموظفين وشؤون القضاة ليلبي احتياجات الدوائر المختصة التي تعمل عليها.**

- **تصميم نظام جديد شامل وخاص بالمكتبة وتشغيله في دائرة المكتب الفني وتدريب الموظفين المختصين على آلية عمله بشكل كامل .**

- **تطوير وتحديث برنامج البريد الصادر والوارد من لغة vb6 إلى VB.Net من حيث تحسين الاداء والسرعة والكفاءة ليو افق لغة البرامج الاخرى المطبقة في ادارات ومحاكم مجلس القضاء الأعلى .**

- **متابعة وتطوير موقع مجلس القضاء الأعلى الإلكتروني بما يخص المكتب الفني بالتعاون بين المكتب الفني والإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات.**

- **تطوير وتطبيق ومتابعة نظام لدائرة التفتيش القضائي ضمن مشروع تطوير ميزان (3).**

- **متابعة البرنامج الإلكترونية المعمول عليها في كافة الادارات والدوائر والمحاكم التابعة لمجلس القضاء الأعلى.**

- **تحديث الية تبادل البيانات من خلال عمل ربط الكتروني بين مجلس القضاء الأعلى ونقابة المحامين عن طريق تقنية (API).**

ثالثاً: البنية التحتية الإلكترونية

- متابعة تنفيذ رفع سرعات خطوط البيانات والإنترنت التي بحاجة إلى رفع سرعتها والتابعة لمجلس القضاء الأعلى مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- تحديث وتفعيل الربط الإلكتروني من خلال الشبكة الحكومية المعلوماتية مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزارة الداخلية والشرطة والنيابة العامة وذلك ضمن مشروع (UXP)، الأمر الذي يمكن مجلس القضاء الأعلى من تبادل البيانات والمعلومات مع الوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية.
- متابعة أنظمة الحماية وتحديثها في مركز المعلومات الموحد التابع لمجلس القضاء الأعلى لتأمين تطبيقات الويب وبوابة مجلس القضاء الأعلى الإلكترونية وقواعد البيانات والخادمات ضد محاولات الاختراق.

الدعم الفني المقدم لمؤسسات قطاع العدالة

يقوم مجلس القضاء الأعلى بتقديم الخبرات والأدوات والبرامج المعدة من قبله لدعم المؤسسات الفلسطينية الأخرى:

- المتابعة وتقديم الدعم الفني لبرنامج شؤون الموظفين في محافظة طولكرم.
- المتابعة وتقديم الدعم الفني لبرنامج الميزان في المحكمة الدستورية.
- المتابعة وتقديم الدعم الفني لبرنامج اللوازم والمخازن وبرنامج شؤون الموظفين في المعهد القضائي الفلسطيني.

رابعاً: التدريب وورش العمل

- عقد دورة تدريبية لعدد (3) من موظفي الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات في الإمارات العربية المتحدة على نظام (VMWare) الخاص بالخادمات.
- عقد دورة تدريبية للمبرمجين في الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات على لغة البرمجة (VB. Net).

رابعاً: المشاريع والتطوير المؤسسي

بالرغم من الازمة المالية التي تعيشها دولة فلسطين منذ عدة سنوات، وتراجع الدعم المقدم من الدول المانحة بشكل عام، بسبب عوامل سياسية واقتصادية واخرى دولية، فان السلطة القضائية قد قامت بالشراكة مع عدد من الجهات الدولية بتنفيذ العديد من المشاريع التطويرية التي تنوعت مجالاتها من رفع وبناء القدرات إلى تطوير البنية التحتية، وتحسين بيئة العمل ومأسسة العمل الداخلي في إدارات ووحدات مجلس القضاء الأعلى.

وكان معظم هذه المشاريع ممولاً من قبل الشركاء الدوليين إما بشكل مباشر مع مجلس القضاء الأعلى أو من خلال المؤسسات الرسمية، ومع العلم بأن هناك مشاريع مؤسسية تطويرية تم انجازها داخلياً بجهود وإدارة مجلس القضاء الأعلى بالتعاون مع المؤسسات الوطنية الشريكة.

حيث شملت المشاريع التطويرية معظم المحاور الواردة في خطة عام 2023، من أجل تحسين خدمات المحاكم وتعزيز سيادة القانون، وتسهيل وصول المواطنين للخدمات، والتي كان من ابرزها ما يلي:

- تطوير خدمات الكترونية جديدة ساهمت بشكل كبير في تمكين المواطنين إلى الدخول عن بعد ومتابعة قضاياهم المنظورة امام المحاكم، اضافة تقديم طلبات من قبل محاميهم على الملفات المنظورة في دوائر التنفيذ، اضافة إلى تمكين المواطنين من استقبال دفعاتهم بشكل الكتروني تتم مباشرة من خلال حساباتهم البنكية وارقام ال (IBAN)، واعتماد اليات الدفع الاكتروني لتسديد مخالفات السير من خلال البوابة الرقمية للمعاملات الحكومية، وغير ذلك من الخدمات الإلكترونية المقدمة للجمهور والمحامين.

- تعزيز البنية التحتية للإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات من الأجهزة والمعدات والانظمة اللازمة لتطوير أعمالها في التحول الرقمي والخدمات الإلكترونية والذكية واتاحتها للجمهور.

- تطوير مباني المحاكم وتحسين بيئة عملها الداخلي وزيادة كفائتها، مثل (توسعة وتأهيل محكمة صلح حلحول، استكمال تأهيل قسم متخصص في محكمة بداية نابلس خاص بقضايا العنف ضد المرأة، والانتهاء من تنفيذ تأهيل مجموعة من النظارات داخل المحاكم، اضافة إلى استئجار مبنى جديد لمحكمة صلح طوباس وتأهيله وتأثيثه والانتقال اليه واشغاله، إلى حين انشاء مبنى خاص بالمحكمة).

- مأسسة العمل في الإدارة العامة لإدارة المرافق القضائية في مجلس القضاء الأعلى، من أجل الحفاظ على ممتلكات المجلس والمحاكم وضمان كفاءة واستدامة المباني القائمة، وتطوير المباني القديمة حسب الامكانيات المتاحة لضمان الصحة والسلامة العامة لجميع مرتادي مباني المحاكم.

- تعزيز المساءلة والرقابة والتفتيش، من خلال تطوير اليات عمل التفتيش القضائي، والرقابة الداخلية على المستويات الادارية والمالية والفنية على موظفي المحاكم باستخدام برنامج ميزان 2 ، اضافة اعتماد وتطبيق برنامج الشكاوى الالكتروني.

- استكمال العمل على تطوير وتنظيم اداء المكتب الفني وتميزه باداءه الداعم لهيئات المحكمة العليا / محكمة النقض، من خلال المطالعات المكتوبة على ملفات المحكمة واستخلاص المباديء القانونية، وتطوير برنامج الكتروني خاص بالمكتب الفني، من اجل نشر المباديء القانونية ودمج القرارات بقوانين المعدلة للقوانين ونشرها.

- رفع قدرات العاملين في الجهاز القضائي، من خلال تنفيذ برامج تدريبية وجاهية ابتدائية ومستمرة ومتخصصة على مدار العام بالتعاون مع المعهد القضائي الفلسطيني.

- تطوير رزمة من المناهج الإلكترونية التي تم اعتمادها من قبل لجنة التدريب القضائي ومجلس إدارة المعهد القضائي الفلسطيني.

- زيادة الوعي المجتمعي بخدمات القضاء والمحاكم، وآليات الحصول عليها.

- تعزيز الشراكات مع المؤسسات الوطنية والاقليمية والدولية، حيث تم توقيع مذكرة تفاهم بين مجلس القضاء الأعلى في دولة فلسطين ووزارة العدل في (جمهورية جيبوتي)، من أجل تزويدهم ببرنامج إدارة سير العدوى (ميزان 2) ليتم تطبيقه في محاكم جمهورية جيبوتي والاستفادة من التجربة الفلسطينية في اتمتة الأعمال القضائية.

- مأسسة أعمال المعهد القضائي وضمان استدامة دبلوم الدراسات القضائية المهني، الذي يشمل حالياً 22 طالباً قد اتموا عامهم الاول في الدبلوم القضائي، والتخطيط لإستيعاب مجموعة أخرى من الطلبة خلال العام المقبل.

- رفع الوعي بقضايا النوع الاجتماعي وادماج قضايا النوع الاجتماعي في أعمال المحاكم، حيث تم تأهيل واستحداث قسم متخصص بالنظر في قضايا العنف ضد من المرأة، في محكمة بداية نابلس كمرحلة اولى، اضافة إلى زيادة اعداد القضاة المتخصصين بالنظر في قضايا النوع الاجتماعي وقضايا الأحداث، والعديد من البرامج التدريبية وورش العمل التي تم عقدها للسادة القضاة وموظفي المحاكم في هذا المجال.

- عقد مجموعة من اللقاءات مع مؤسسات قطاع العدالة ومؤسسات المجتمع المدني ومجتمع المانحين لوضعهم بصورة الانجازات المحققة في السلطة القضائية، والصعوبات التي تواجهنا في تنفيذ برامجنا التطويرية، والحلول المقترحة لتخطي هذه الصعوبات، للمضي قدما بتطوير الجهاز القضائي.

- زيادة وعي المواطنين بخدمات القضاء وتحديداً الخدمات الإلكترونية وطرق الاستفادة منها، وآليات متابعتها عن بعد، وذلك تسهيلا لوصولهم لخدمات العدالة.

أولاً مشاريع مباني المحاكم

1-مبنى محكمة صلح وبداية نابلس

تم تأهيل قسم متخصص بالنظر في قضايا العنف ضد المرأة بالتعاون مع هيئة الامم المتحدة للمرأة ضمن برنامج سواسية، حيث تم العمل على رفع جهوزية مبنى المحكمة في نابلس للتعامل مع قضايا النساء المعنفات، بما يضمن الخصوصية والسرية لهذه القضايا، حيث تم تأهيل وتأثيث مكاتب وقاعات ومرافق خاصة اضافة إلى استحداث ارشيف جديد خاص بملفات القضايا، واخر خاص بالمضبوطات، مما ساهم في تعزيز كفاءة المبنى وضمان استيعابه للقضايا المتخصصة بشكل يحترم حقوق الانسان ويراعي كافة فئات المجتمع.

2-مبنى محكمة صلح حلحول

تم تأهيل وتأثيث مرافق مبنى المحكمة القديم والطابق الاضافي في المبنى البالغ مساحته 400 م2، من اجل توفير مساحات مناسبة لجميع مرتادي المحكمة من موظفين وقضاة ومحامين ونيابة وجمهور المتقاضين وغيرهم، واعادة ترتيب مرافق المحكمة واجراء التوسعة المطلوبة وإدارة مساحات المبنى بشكل مثالي.

3-محاكم البلديات

تم متابعة مشروع محاكم البلديات في جميع المحافظات وذلك بعد صدور قرار بقانون من اجل عودة عمل محاكم البلديات وتحت مظلتها حيث تم التواصل معهم من اجل توفير مقرات لهذه المحاكم ضمن مواصفات تتناسب مع عمل المحاكم وتم المتابعة معهم في جميع مراحل التجهيز.

4-محكمة بداية أريحا:

تم اعادة تقييم المبنى من قبل الشركة المختصة لتقييم المباني من الناحية الانشائية ووزارة الاشغال العامة والاسكان وتم طرح العطاء (وللمرة الثالثة) من قبل وزارة الاشغال العامة والاسكان من أجل تنفيذ أعمال اصلاح العيوب والتشققات.

ثانياً: وضع مباني المحاكم في المحافظات

تتوزع مباني السلطة القضائية في جميع المحافظات، وتكون اما محاكم صلح، أو محاكم صلح وبداية، أو محاكم استئناف تتوزع في الشمال والوسط والجنوب، والمحكمة العليا، اضافة إلى مبنى مجلس القضاء الأعلى.

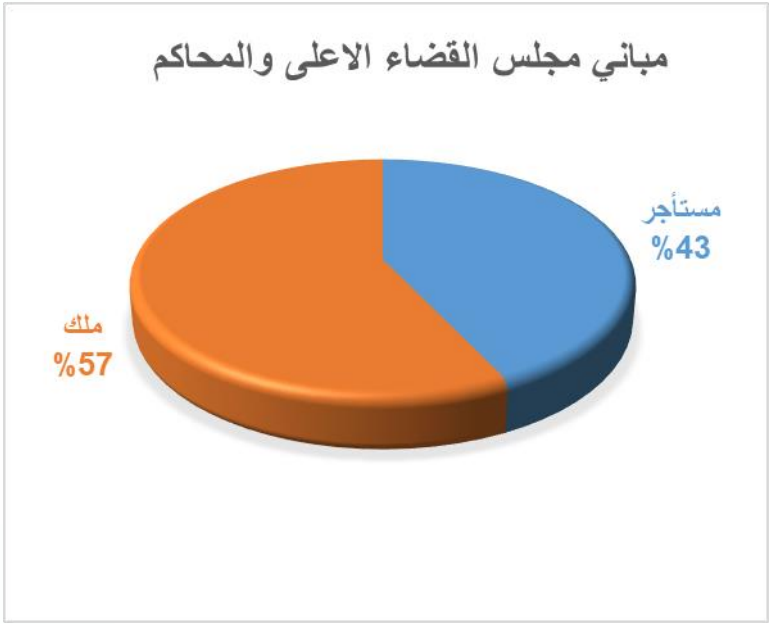

حيث أن 57% من هذه المباني هي ملك للسلطة القضائية ولا يترتب عليها مصاريف إيجار.

وأن 43% من المباني هي مستأجرة ويترتب عليها مبالغ كبيرة سنويا كمصاريف إيجار، حيث بلغت مصاريف الايجار لجميع مباني السلطة القضائية للعام 2023 (3.390) مليون شيقل، وهذا مبلغ سنوي يزداد او يتناقص حسب الظروف التطويرية الخاصة بإنشاء مبانٍ جديدة للمحاكم وتكون ملكاً للسلطة القضائية، او استئجار مباني اخرى او التوسع في بعض المحاكم المكتظة.

أما بالنسبة لحالة المحاكم ومباني السلطة القضائية، فقد طرأ تحسن ملحوظ خلال السنوات الماضية، بسبب إنشاء مباني ومجمعات محاكم جديدة تلبي حاجة المحاكم من المساحات المطلوبة، وتهيء بيئة مناسبة

للتقاضي، اضافة إلى مراعاتها لجميع الفئات من المواطنين الحاصلين على خدمات المحاكم، اضافة إلى الموظفين والقضاة وجميع أقطاب العدالة.

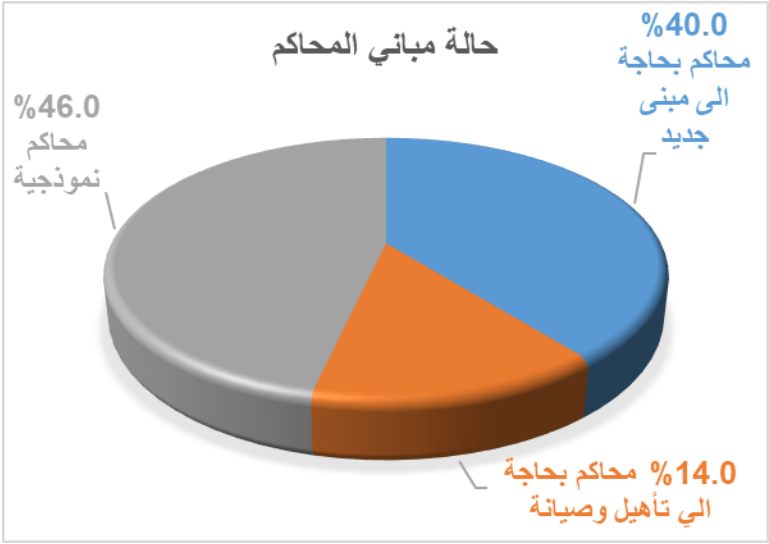

وبناءً على الشكل السابق، فإن مباني المحاكم النموذجية تشكل 46% من مجمل المباني، وان 14% من هذه المحاكم بحاجة إلى تأهيل وصيانة وبالامكان تطويرها لتراعي كافة فئات المجتمع وتستوعب جميع مرتادي المحاكم بشكل جيد، وما نسبته 40% من المحاكم، بحاجة إلى مبنى جديد، حيث لا يمكن تأهيل المبنى او استصلاحه كونه أصبح لا يلبي الحد الادني من احتياجات المحكمة المطلوبة من مساحات ومداخل آمنة وانعدام معيار الامن والصحة والسلامة العامة والخصوصية وبيئة العمل المطلوبة، وأيضاً يشكل عبءً على موازنة السلطة القضائية ويستهلك من الموازنات التطويرية التي من الممكن استثمارها في تطوير الانظمة والاجراءات وتقديم الخدمات بشكل مثالي.

جدول يوضح وضع مباني المحاكم النظامية في المحافظات الشمالية

#	المحكمة	وضع المبنى الحالي	الاحتياجات
1	مجمع محاكم رام الله	المباني الحالية لا تلبي أدني متطلبات العمل في المحاكم، كونها مباني مستأجرة وهي عبارة عن شقق سكنية وقديمة ولا تتوفر فيها متطلبات السلامة العامة والأمن، وهي صغيرة جداً ومكتظة وتشكل معاناة يومية على المواطنين والقضاة والموظفين وكافة العاملين فيها.	بحاجة قصوى إلى مشروع لانشاء مجمع للمحاكم (قصر العدل) حيث من الممكن العمل على انجازه على ثلاثة مراحل: 1- مبنى محكمة صلح وبداية رام الله. 2- مبنى محاكم الاستئناف بالإضافة إلى المحاكم المتخصصة 3- مبنى المحكمة العليا ومجلس القضاء الأعلى والإدارات المتخصصة.
2	محكمة استئناف نابلس	تعقد هيئات المحكمة جلساتها حالياً في مبنى محكمة صلح سلفيت، وذلك لتعذر تأمين مبنى يخدم المحكمة في منطقة نابلس.	بحاجة إلى استئجار وتأثيث مبنى جديد خاص بالمحكمة بشكل طارىء، إلى حين انشاء مبنى خاص بالمحكمة ويراعي كافة متطلبات بيئة العمل واحتياجات جمهور المتقاضين.
3	محكمة استئناف الخليل	مبنى مستأجر، حيث تم اعادة تأهيله بشكل اولي ليستوعب ويخدم المحكمة إلى حين انشاء مبنى مستقل خاص بالمحكمة	بحاجة إلى انشاء مبنى خاص بالمحكمة يراعي كافة متطلبات بيئة العمل واحتياجات جمهور المتقاضين.

4	محكمة صلح وبداية نابلس	مبنى ملك لمجلس القضاء الأعلى، بحاجة ماسة إلى توسعة بسبب الاكتظاظ الحاصل على مرافق المحكمة والزيادة السنوية في عدد القضايا الواردة إلى المحكمة.	بحاجة إلى توسعة طارئة بمساحة 2,500 م2. يتم اضافتها كطوابق عمودية فوق المبنى الحالي,
5	محكمة صلح وبداية بيت لحم	المبنى ملك لمجلس القضاء الأعلى، وهو مبنى قديم جداً بحاجة إلى ترميم وتأهيل من اجل اتاحة المجال لإضافة طوابق اضافية تساهم في حل مشكلة الاكتظاظ وملاءمة مرافق المحكمة بشكل عام لتقديم الخدمات في المحكمة بالإضافة إلى توفير الامن والسلامة العامة للمستخدمين والجمهور، حيث ان المبنى الحالي غير قابل للتوسع واضافة طوابق اخرى بحكم قدم المبنى وعدم امكانية تحمل المبنى لاحمال اضافية وذلك بناء على فحص هندسي كامل للمبنى	بحاجة قصوى إلى انشاء مبنى يخدم مجمع محاكم بيت لحم (محكمة صلح وبداية) وذلك على نفس قطعة الارض المقام عليها المبنى الحالي.
6	محكمة صلح طوباس	المبنى الحالي مستأجر، حيث تم الانتقال اليه بداية عام 2022، وتم تأهيله وتأثيثه بما يناسب أعمال المحكمة ويهيء بيئة مناسبة للتقاضي.	بحاجة إلى انشاء مبنى للمحكمة، حيث انه يوجد قطعة ارض مستملكة ومخصصة لصالح مجلس القضاء الأعلى.
7	محكمة صلح حلحول	المبنى الحالي مستأجر، وتم استئجار طابق اضافي وتأهيله بشكل كامل المحكمة وتأثيثه من أجل استيعاب عبء العمل في المحكمة وتسهيل عملية التقاضي وتسهيل وصول كافة مرتادي المحكمة إلى الخدمات بسهولة ويسر، وذلك بمساعدة برنامج سواسية 2.	بحاجة إلى انشاء مبنى جديد للمحكمة، وبالمواصفات التي تلبي احتياجات العمل القضائي، حيث ان هناك قطعة أرض مخصصة لمجلس القضاء من أجل بناء المحكمة حين توفر التمويل.
8	محكمة صلح وبداية طولكرم	مبنى نموذجي تم إنشاؤه بمنحة من قبل (حكومة كندا) وتم استلامه وتشغيله عام 2016.	

9	محكمة صلح وبداية جنين	مبنى نموذجي تم توسعته وتأثيثه من قبل الاتحاد الأوروبي ضمن منحة مخصصة لإنشاء مباني للمحاكم.	
10	محكمة صلح وبداية قلقيلية	مبنى نموذجي تم انشاؤه وتأثيثه من قبل الاتحاد الأوروبي ضمن منحة مخصصة لإنشاء مبانٍ للمحاكم.	
11	محكمة صلح سلفيت	مبنى نموذجي تم انشاؤه وتأثيثه من قبل الاتحاد الأوروبي ضمن منحة مخصصة لإنشاء مبان للمحاكم.	
12	محكمة صلح دورا	مبنى نموذجي تم انشاؤه وتأثيثه من قبل الاتحاد الأوروبي ضمن منحة مخصصة لإنشاء مباني للمحاكم.	
13	مجمع محاكم الخليل	مبنى نموذجي تم استلامه وتشغيله في شهر يناير 2022، بمساحة إجمالية للمبنى تقدر ب 15,000 متر مربع بتكلفة ما يقارب 32 مليون دولار كندي، بدعم مشكور من حكومة كندا.	
14	محكمة صلح وبداية أريحا	المبنى ملك لمجلس القضاء الأعلى، ولا يلبي حاجة المحكمة من مساحاط مطلوبة، ويوجد به تشققات بسبب طبيعة التربة الرملية في أريحا، وتم عمل فحص للمبنى من الناحية المعمارية، ويجري العمل على تأهيل المبنى من التشققات الحاصة في هيكله، ليخدم المحكمة بشكل مؤقت إلى حين انشاء مبنى جديد للمحكمة.	بحاجة قصوى إلى انشاء مبنى يخدم محكمة صلح وبداية أريحا، وذلك على نفس قطعة الارض المقام عليها المبنى الحالي.
15	محكمة صلح يطا	مبنى مستأجر يلبي حاجة المحكمة من ناحية المساحة وسيتم عمل دراسات بخصوص الحاجة إلى انشاء مبنى مخصص للمحكمة في المستقبل.	

1-شركاؤنا الدوليون والمانحون

- برنامج سواسية 2 المشترك

- الاتحاد الاوروبي

- حكومة كندا

- بعثة الشرطة الاوروبية

خامساً: الكادر الإداري

أولا: أعداد الكادر الإداري

يأتي دور الكادر الإداري بأهمية بالغة في الجوانب الحيوية والأساسية في أي نظام قضائي، حيث يمثل هذا الكادر العمود الفقري الذي يسهم بشكل كبير في سلامة وفاعلية عمل السلطة القضائية، إذ يعتبر الكادر الإداري في السلطة القضائية الركيزة التي تدعم القضاة والمحامين في أداء مهامهم بكفاءة وفعالية.

تتعدد أهمية الكادر الإداري في السلطة القضائية في العديد من الجوانب، فهو يسهم في تنظيم الأعمال اليومية وتنسيقها، وضمان سير العمل بسلاسة وفعالية، وبفضل دوره الحيوي؛ يتمكن القضاة والمحامون من تركيز انتباههم على الجوانب القانونية والقضائية للقضايا دون التفكير في التفاصيل الإدارية الصغيرة.

في السياق ذاته، يقوم الكادر الإداري بدور أساسي في تنفيذ القرارات القضائية الصادرة عن الهيئات وضمان تنفيذها بكفاءة، وهو ما يساهم في تعزيز سلطة القضاء واحترام النظام القانوني. كما أنه يلعب دورًا هامًا في الاتصال مع الجمهور وتوفير المعلومات الضرورية للمواطنين حول الإجراءات القانونية والإدارية.، وتحسين جودة الخدمات القضائية وتسريع إنجاز المعاملات، مما يعزز ثقة المواطنين في النظام القضائي ويسهم في تحقيق العدالة بشكل أكبر.

بلغ عدد الكادر الإداري في العام 2023 كالاتي:

الرقم	نوع العقد	ذكر	انثى	المجموع
1	مثبت	536	426	962
2	عقد	6	4	10
3	مياومة	84	29	113
المجموع				1085

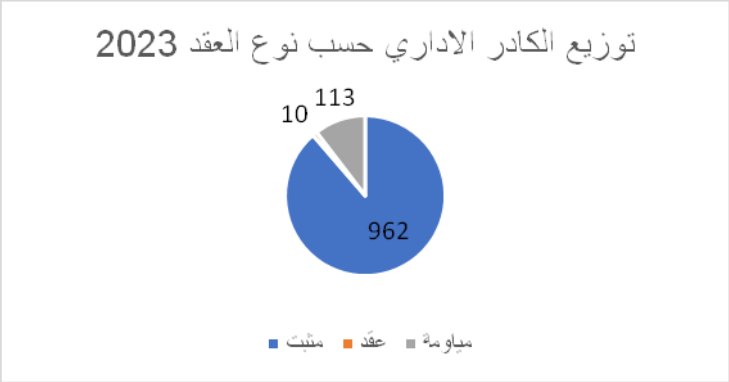

توزيع الكادر الإداري المثبت حسب الفئات الوظيفية:

الرقم	الفئة	المجموع
1	العليا	3
2	الاولى	92
3	الثانية	407
4	الثالثة	392
5	الرابعة	16
6	الخامسة	52
المجموع		962

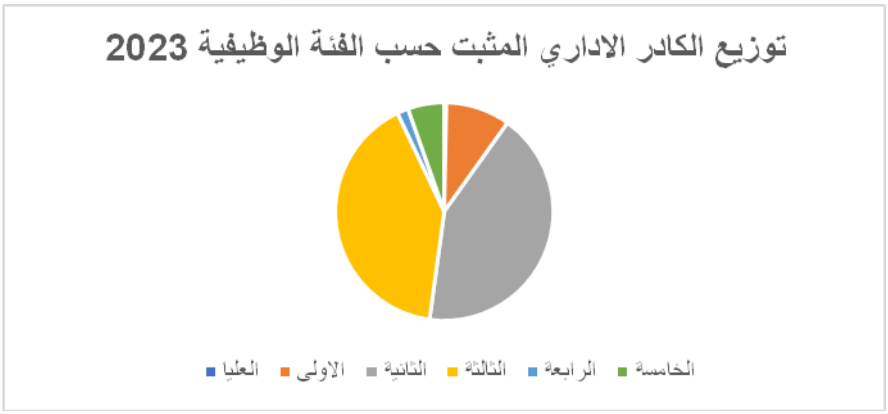

ثانياً : هيكلية مجلس القضاء الأعلى

1- قامت إدارة الموارد البشرية بإعادة تسكين جميع الموظفين العاملين في مجلس القضاء الأعلى على الهيكل التنظيمي الجديد وذلك بالتعاون مع ديوان الموظفين العام ويضمن هذا الإنجاز وجود الموظفين في انسب المواقع لأداء وظائفهم بفاعلية.

2- تم صرف علاوة مخاطر لموظفي مجلس القضاء الأعلى واعتماد دوام يوم السبت كعمل إضافي لإنجاز المعاملات الداخلية.

3- ترقية عدد من الموظفين لوظائف إشرافيه (رئيسقسم، رئيس شعبة، مدير)
4- تدريب الموظفين الجدد من خلال المدرسة الوطنية عدد (120).

ثالثا: التعيين وانهاء الخدمة

- تم انهاء خدمات (40) موظفاً لأسباب قانونية متعددة كالتقاعد، والاستقالة...الخ.
- تم ترقية عدد (269) موظفاً.
- تم تعيين (15) موظفاً على بند المياومة وتثبيت (76) موظفاً.

رابعاً: الرقابة الداخلية

أما على صعيد السياسات والاجراءات الرقابية التي اتخذها المجلس في الرقابة على الكادر الاداري، لضمان تعزيز الكفاءة والفاعلية، وبيان مواطن الخلل ومعالجتها وتطوير اداء الموظفين فقد كانت أبرز الانجازات كالاتي:

1.الزيارات الميدانية على المحاكم:

حيث بلغت عدد الزيارات الميدانية 12 زيارة في عام 2023، اعقبها اصدار عدة تقارير؛ حيث قامت وحدة الرقابة الداخلية في إعداد وكتابة التقارير الرقابية بكافة انواعها (المالية والإدارية /الامتثال / الاجراءات المتبعة) تم مراعاة شمولية التقارير من حيث عرض المشاكل وتقديم كافة التوصيات لرئيس مجلس القضاء الأعلى وفيما يلي اهم التقارير المالية والادارية على المحاكم:

1.1. التدقيق المالي:

قامت الوحدة بإصدار 7 تقارير مالية خلال العام 2023 بحيث شملت هذه التقارير على ما يلي:

التدقيق على الاجراءات المتبعة في صناديق الايرادات وجردها ومطابقتها وفحص دفاتر الايصالات تدقيق صناديق مصاريف النثرية من حيث فحص الفواتير ونفقات التنقل الخاصة بالشهود وجرد الصندوق ومطابقته مع المبلغ المتبقي بعد الصرف. والتدقيق على الايصالات واخذ عينات مالية عشوائية لسنة 2023 لكافة أقسام المحكمة (دائرة كاتب العدل / قلم الحقوق (صلح، بداية) / قلم الجزاء (قلم صلح /الجنايات) / دائرة التنفيذ / مخالفات السير).

1.2. التدقيق الاداري:

قامت الوحدة بإصدار 5 تقارير ادارية خلال العام 2023 حول امتثال اقلام ودوائر المحكمة كافة للقوانين الناظمة وادلة الاجراءات الموحدة والمتبعة لكل دائرة.

1.3. التدقيق الالكتروني للمحاكم:

قامت الوحدة بإصدار تقارير عدد2 خلال العام 2023 حول امتثال اقلام الحقوق والجزاء للقوانين النافذة والاجراءات المعمول بها وشملت هذه التقارير المحاكم التالية: (محكمة بداية نابلس، بداية قلقيلية، بداية جنين، صلح سلفيت، صلح يطا، صلح طوباس).

2.لجان التحقيق الداخلية:

تم تقديم التوصيات من خلال لجان التحقيق بناء على الشكاوى المقدمة، حيث بلغ عدد لجان التحقيق (28) لجنة خلال عام 2023 في مواضيع ادارية ومالية وفنية لها علاقة بسلامة الاجراءات حسب ادلة الاجراءات الموحدة وبما يتناسب مع القانون.

سادساً: الإيرادات

بلغت ايرادات مجلس القضاء الأعلى للعام 2023 (60639253.5) شيقل حيث توزعت الإيرادات بين ايراد الرسوم، العدل والغرامات و ايرادات اخرى.

الشهر	الرسوم	العدل	الغرامات	المجموع
1	3972524.00	891947.50	1780847.50	6645319.00
2	2320091.5	1017153	1822930	5160174.5
3	1924771	1075716	1982373	4982860
4	2307578.5	809540.5	1615070.5	4732189.5
5	3404772.5	1277756	2456687.5	7139216
6	2805944.5	900859.5	1920467	5627271
7	2628942.5	1213995.5	1934476	5777414
8	2231783	1479507.5	2318583	6029873.5
9	3238200.5	1248306.5	2571737	7058244
10	1638618	882473	1321561.5	3842652.5
11	546207.5	480093	725884.5	1752185
12	595926	506272	789656.5	1891854.5
المجموع	27615359.50	11783620.00	21240274.00	60639253.50

ايرادات اخرى:

مجموع ايرادات 2023 دينار	مجموع ايرادات 2023 دولار	مجموع ايرادات مخالفات السير /شيقل	ايرادات حكومتي /بالشيقل
50290.5	600	17383	12615

المعيقات

1. نقص أعداد الكادر القضائي في المحاكم تماشياً مع الازدياد السنوي في اعداد الدعاوى الواردة إلى المحاكم، اضافة إلى العبء القضائي الكبير في المحاكم، مما يؤثر سلباً على مدة التقاضي.
2. نقص في الكادر البشري الاداري والقانوني المؤهل في ادارات مجلس القضاء الأعلى والمحاكم وتحديداً فئة الكتبة والاداريين والفنيين بشكل تراكمي.
3. عدم قدرة مجلس القضاء الأعلى على الاعتماد على موازنته في دعم احتياجات المحاكم والدوائر التطويرية.
4. ضعف البنية التحتية وعدم ملاءمة 7 مبان محاكم لتوفير بيئة تقاضي جيدة (وخصوصاً مجمع محاكم رام الله) حيث أن وضع المبنى سيء ولا يلبي حاجات المواطنين على اختلاف فئاتهم والعاملين في القضاء والنيابة والمحامين والاهم من ذلك أنه يشكل خطورة عالية من حيث الامن والسلامة العامة.
5. تراجع اهتمام المؤسسات الدولية الشريكة بالقضاء وتطويره في السنوات الأخيرة، وصعوبة جلب تمويل من مانحين في ظل عزوف معظمهم عن التوجه إلى دعم البنية التحتية بشكل عام وتأثر الدعم بالمواقف السياسية للدول المانحة.
6. صعوبة اجراء التبليغات المتعلقة بالاوراق القضائية نظرا لعدم توفير العدد الكافي من وسائل التنقل للمحضرين، وعدم اجراء اية تعديلات قانونية على طرق تبليغ الاوراق القضائية.
7. الحاجة الماسة للمضي قدماً لاجراء مراجعة تشريعة للعديد من التشريعات الاجرائية .

التطلعات المستقبلية:

1. زيادة عدد القضاة، بالنظر للزيادة المضطردة في القضايا الواردة على المحاكم باختلاف درجاتها سنوياً، حيث ان العدد المطلوب في الضفة الغربية يصل إلى حوالي 400 من القضاة العاملين مما يعني أن مجلس القضاء بحاجة لمضاعفة عدد القضاة للوصول إلى نظام عدالة قادر على توفير محاكمة عادلة وتقديم خدمات بكفاءة وفعالية عن طريق زيادة نسبة القضايا المفصولة مقارنة بالواردة وتقليل عدد ونسبة القضايا المدورة، إلا أن عملية استقطاب القضاة بالعدد والنوعية المطلوبة ما زالت من التحديات الرئيسية التي تواجه المجلس والتي تؤثر مباشرة في تقليل أمد التقاضي وتحسين جودة الأحكام ، وذلك لشح الموارد المالية المخصصة للمجلس والتي يحصل عليها بالإضافة لتدني رواتب القضاة
2. زيادة الاعتمادات المالية لتعين موظفين مستجدين وبخاصة فئة الكتبة.
3. الارتقاء بالاوضاع المعيشية للقضاة والموظفين وزيادة رواتبهم وتحسين اوضاعهم واقرار نظام صحي يليق بهم.
4. تحقيق الاستقلال المالي والاداري من خلال اعتماد موازنة خاصه لمجلس القضاء الأعلى تلبي الاحتياجات التطويرية، وتطوير نظام اداري ومالي خاص بمجلس القضاء الأعلى .
5. الحاجة لتقنين وتنظيم تقديم خدمات المساعدة القانونية للأشخاص الذين لا يستطيعون تحمل التمثيل القانوني، لاهميتها في توفير الوصول إلى العدالة من خلال ضمان المساواة أمام القانون والحق في الاستشارة والحق في الحصول على محاكمة عادلة.

6. تطوير ومواءمة مجمعات ومباني المحاكم لتراعي احتياجات كافة الفئات والعاملين وتحافظ على هيبة القضاء، والبدء بإنشاء مبنى قصر العدل في محافظة رام الله وهو ما يعد الاولوية القصوى لدى مجلس القضاء الأعلى.
7. تعزيز الاعلام القضائي المتخصص لتحسين ثقة المواطنين بالقضاء، وتعزيز نظام الشكاوى وتطوير قنوات التواصل مع مؤسسات المجتمع المدني .

8. تعيين قضاة متدرجين وفقاً للنظام الصادر بهذا الخصوص .من بينهم خريجو برنامج الدبلوم القضائي

9. مراجعة وتطوير التشريعات المعززة لإستقلال القضاء.
10. دعم مؤسسة المعهد القضائي والارتقاء بمستوى التعليم القانوني والممارسة العملية للقانون والاستمرار في تطوير برنامج التدريب الالكتروني.
11. الاستمرار في تطوير البنية التحتية لتكنلوجيا المعلومات وبخاصة الاعداد للانتقال لبرنامج ميزان 3 وتطوير التطبيقات الذكية الخاصة بعمل المحاكم، وفتح الافق امام التحول الرقمي في الخدمات لتسهيل وصول المواطنين للقضاء
12. العمل على استحداث إدارة قضائية تسمى "إدارة الوساطة"، في مقار محاكم البداية كافه وضمن الامكانيات المتاحة ، انفاذا للقرار بقانون رقم 32 لسنة 2021 بشان الوساطة لتسوية النزاعات المدنية.
13. اعداد مقترح مشروع قانون نقل القضاة من المسمى الوظيفي إلى الدرجات القضائية.
14. التاكيد على اهمية اصدار نظام الخبرة امام المحاكم النظامية انفاذاً للمادة 27 من القرار بقانون رقم 40 لسنة 2020 بشأن تعديل قانون السلطة القضائية ، حيث قام مجلس القضاء الأعلى باقرار مقترح لهذا النظام، الا انه ولغاية الان لم يصدر عن مجلس الوزراء.
15. تعزيز العلاقة مع مؤسسات قطاع العدالة والمؤسسات الشريكة الرسمية والدولية .

الملاحق

محكمة النقض												
المحكمة	السجل	المدور من العام 2021	الوارد من العام 2022	المجموع	المفصول من العام 2022	المدور من العام 2022	الوارد	المجموع	المفصول	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى الوارد والمدور
محكمة النقض	طعون حقوقية	3034	1538	4572	1971	2601	1252	3853	2138	1715	170.8%	55.5%
	طعون جزائية	175	769	944	804	140	429	569	478	91	111.4%	84.0%
	طلبات جزائية	37	311	348	346	2	57	59	50	9	87.7%	84.7%
	طلبات حقوقية	51	311	362	310	52	206	258	222	36	107.8%	86.0%
	المجموع	3297	2929	6226	3431	2795	1944	4739	2888	1851	148.56%	156.02%

محاكم الاستئناف												
المحكمة	السجل	المدور من العام 2021	الوارد من العام 2022	المجموع	المفصول من العام 2022	المدور من العام 2022	الوارد	المجموع	المفصول	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى الوارد والمدور
محكمة استئناف القدس	استئناف حقوق	644	987	1631	913	718	864	1582	529	1053	61.2%	33.4%
	استئناف جنايات	189	316	505	313	192	213	405	221	184	103.8%	54.6%
	المجموع	833	1303	2136	1226	910	1077	1987	750	1237	69.6%	37.7%
محكمة استئناف الخليل	استئناف حقوق	844	1538	2382	1348	1034	1183	2217	929	1288	78.5%	41.9%
	استئناف جنايات	113	216	329	252	77	170	247	160	87	94.1%	64.8%
	المجموع	957	1754	2711	1600	1111	1353	2464	1089	1375	80.5%	44.2%
محكمة استئناف نابلس	استئناف حقوق	1256	1310	2566	1227	1339	955	2294	866	1428	90.7%	37.8%
	استئناف جنايات	274	343	617	441	176	312	488	354	134	113.5%	72.5%
	المجموع	1530	1653	3183	1668	1515	1267	2782	1220	1562	96.3%	43.9%
المجموع الكلي		3320	4710	8030	4494	3536	3697	7233	3059	4174	82.7%	42.3%

محاكم البداية												
المحكمة		السجل	المدور من العام 2021	الوارد من العام 2022	المجموع	المفصول من العام 2022	المدور من العام 2022	الوارد	المجموع	المفصول	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى الوارد والمدور
محكمة بداية أريحا	البداية الدرجة الأولى	حقوق	280	188	468	104	364	154	518	73	445	47.4%	14.1%
		جنايات	289	124	413	37	376	90	466	34	432	37.8%	7.3%
		المجموع	569	312	881	141	740	244	984	107	877	43.9%	10.9%
	البداية بصفتها الاستئنافية	استئناف حقوق	44	41	85	70	15	27	42	19	23	70.4%	45.2%
		استئناف جنح	28	212	240	188	52	165	217	176	41	106.7%	81.1%
		استئناف تنفيذ	0	73	73	72	1	36	37	36	1	100.0%	97.3%
		المجموع	72	326	325	258	67	228	259	195	65	85.5%	75.3%
	المجموع الكلي		641	638	1206	399	807	472	1243	302	942	64.0%	24.3%
محكمة بداية الخليل	البداية الدرجة الأولى	حقوق	3454	1317	4771	1134	3637	963	4600	730	3870	75.8%	15.9%
		جنايات	766	212	978	156	822	212	1034	71	963	33.5%	6.9%
		المجموع	4220	1529	5749	1290	4459	1175	5634	801	4833	68.2%	14.2%
	البداية بصفتها الاستئنافية	استئناف حقوق	569	506	1075	546	529	367	896	513	383	139.8%	57.3%
		استئناف جنح	421	1017	1438	873	565	730	1295	786	509	107.7%	60.7%
		استئناف تنفيذ	48	883	931	773	158	489	647	646	1	132.1%	99.8%
		المجموع	1038	2406	3444	2192	1252	1586	2838	1945	893	122.6%	68.5%
	المجموع الكلي		5258	3935	9193	3482	5711	2761	8472	2746	5726	99.5%	32.4%

19.2%	100.5%	1568	373	1941	371	1570	474	2044	543	1501	حقوق	البداية الدرجة الأولى	محكمة بداية بيت لحم
11.2%	58.5%	382	48	430	82	348	62	410	107	303	جنايات		
17.8%	92.9%	1950	421	2371	453	1918	536	2454	650	1804	المجموع		
47.3%	102.1%	164	147	311	144	167	268	435	241	194	استئناف حقوق	البداية بصفتها الاستئنافية	
66.0%	88.1%	144	280	424	318	106	364	470	375	95	استئناف جنح		
100.0%	100.0%	0	152	152	152	0	358	358	344	14	استئناف تنفيذ		
65.3%	94.3%	308	579	614	41	273	990	1263	960	303	المجموع		
30.7%	93.7%	2258	1000	3258	494	2191	1526	3717	1610	2107	المجموع الكلي		
19.5%	66.0%	1874	453	2327	686	1641	783	2424	979	1445	حقوق	البداية الدرجة الأولى	محكمة بداية جنين
7.9%	32.5%	314	27	341	83	258	75	333	86	247	جنايات		
18.0%	62.4%	2188	480	2668	769	1899	858	2757	1065	1692	المجموع		
48.2%	101.1%	203	189	392	187	205	309	514	363	151	استئناف حقوق	البداية بصفتها الاستئنافية	
49.1%	78.7%	195	188	383	239	144	407	551	398	153	استئناف جنح		
99.8%	135.5%	1	466	467	344	123	417	540	455	85	استئناف تنفيذ		
67.9%	109.5%	399	843	1242	770	472	1133	1605	1216	389	المجموع		
33.8%	86.0%	2587	1323	3910	1539	2371	1991	4362	2281	2081	المجموع الكلي		

محكمة بداية رام الله	البداية الدرجة الأولى	حقوق	5043	1959	7002	1874	5128	1304	6432	1337	5095	102.5%	20.8%
		جنايات	1300	430	1730	284	1446	253	1699	127	1572	50.2%	7.5%
		المجموع	6343	2389	8732	2158	6574	1557	8131	1464	6667	94.0%	18.0%
	البداية بصفتها الاستئنافية	استئناف حقوق	433	816	1249	737	512	449	961	594	367	132.3%	61.8%
		استئناف جنح	415	776	1191	892	299	695	994	565	429	81.3%	56.8%
		استئناف تنفيذ	13	1048	1061	1045	16	397	413	404	9	101.8%	97.8%
		المجموع	861	2640	3501	2674	827	1541	2368	1563	805	101.4%	66.0%
	جرائم الفساد	جنايات	75	38	113	18	95	41	136	11	125	26.8%	8.1%
	المجموع الكلي		7279	5067	12346	4850	7496	3139	10635	3038	7597	96.8%	28.6%
محكمة بداية طولكرم	البداية الدرجة الأولى	حقوق	886	548	1434	332	1102	408	1510	305	1205	74.8%	20.2%
		جنايات	232	80	312	82	230	70	300	75	225	107.1%	25.0%
		المجموع	1118	628	1746	414	1332	478	1810	380	1430	79.5%	21.0%
	البداية بصفتها الاستئنافية	استئناف حقوق	62	309	371	265	106	189	295	194	101	102.6%	65.8%
		استئناف جنح	82	361	443	373	70	341	411	301	110	88.3%	73.2%
		استئناف تنفيذ	3	275	278	276	2	144	146	146	0	101.4%	100.0%
		المجموع	147	945	1092	914	178	674	852	641	211	95.1%	75.2%
	المجموع الكلي		1265	1573	2838	1328	1510	1152	2662	1021	1641	88.6%	38.4%

20.6%	78.0%	493	128	621	164	457	290	747	253	494	حقوق	البداية الدرجة الأولى	محكمة بداية قلقيلية
17.2%	91.3%	202	42	244	46	198	72	270	76	194	جنايات		
19.7%	81.0%	695	170	865	210	655	362	1017	329	688	المجموع		
56.0%	72.6%	48	61	109	84	25	151	176	134	42	استئناف حقوق	البداية بصفتها الاستئنافية	
77.1%	83.3%	77	259	336	311	25	237	262	242	20	استئناف جنح		
100.0%	101.1%	0	89	89	88	1	139	140	139	1	استئناف تنفيذ		
76.6%	84.7%	125	409	534	483	51	527	578	515	63	المجموع		
41.4%	83.5%	820	579	1399	693	706	889	1595	844	751	المجموع الكلي		
18.4%	77.0%	4317	976	5293	1267	4026	1222	5248	1714	3534	حقوق	البداية الدرجة الأولى	محكمة بداية نابلس
3.8%	26.9%	1184	47	1231	175	1056	101	1157	250	907	جنايات		
15.7%	70.9%	5501	1023	6524	1442	5082	1323	6405	1964	4441	المجموع		
48.7%	100.2%	479	455	934	454	480	662	1142	623	519	استئناف حقوق	البداية بصفتها الاستئنافية	
58.8%	80.8%	582	830	1412	1027	385	905	1290	930	360	استئناف جنح		
99.2%	101.7%	4	491	495	483	12	1112	1124	1021	103	استئناف تنفيذ		
62.5%	90.4%	1065	1776	2841	1964	877	2679	3556	2574	982	المجموع		
29.9%	82.2%	6566	2799	9365	3406	5959	4002	9961	4538	5423	المجموع الكلي		

المجموع الكلي لمحاكم البداية													
	السجل	المدور من العام 2021	الوارد من العام 2022	المجموع	المفصول من العام 2022	المدور من العام 2022	الوارد	المجموع	المفصول	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى الوارد والمدور	
البداية الدرجة الأولى	حقوق	16637	6358	24138	6213	17925	5317	23242	4375	18867	82.3%	18.8%	
	جنايات	4313	1403	5716	887	4829	1052	5881	471	5274	45.8%	8.2%	
	المجموع	20950	7761	29854	7100	22754	6369	29123	4857	24266	76.3%	16.7%	
البداية بصفتها الاستئنافية	استئناف حقوق	2014	3033	5047	3008	2039	1901	3940	2172	1768	114.3%	55.1%	
	استئناف جنح	1574	4311	4239	4239	1646	3826	5472	3385	2087	88.5%	61.9%	
	استئناف تنفيذ	267	4238	4505	4192	313	2133	2446	2430	16	113.9%	99.3%	
	المجموع	3855	11582	13791	11439	3998	7860	11858	7987	3871	101.6%	67.4%	
المجموع الكلي		24805	19343	43645	18539	26752	14229	40981	12844	28137	90.3%	31.3%	

محاكم الصلح												
المحكمة	السجل	المدور من العام 2021	الوارد من العام 2022	المجموع	المفصول من العام 2022	المدور من العام 2022	الوارد	المجموع	المفصول	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى الوارد والمدور
محكمة صلح أريحا	حقوق	704	727	1431	543	888	494	1382	468	914	94.7%	33.9%
	جنح	1619	2183	3802	2032	1770	1441	3211	1240	1971	86.1%	38.6%
	المجموع	2323	2910	5233	2575	2658	1935	4593	1708	2885	88.3%	37.2%
محكمة صلح الخليل	حقوق	2432	2208	4640	1671	2969	1344	4313	499	1370	37.1%	11.6%
	جنح	2636	2909	5545	2531	3014	2438	5452	2324	3128	95.3%	42.6%
	المجموع	5068	5117	10185	4202	5983	3782	9765	2823	4498	74.6%	28.9%
محكمة صلح بيت لحم	حقوق	1633	1053	2686	914	1772	613	2385	499	1886	81.4%	20.9%
	جنح	3494	3698	7192	3690	3502	2687	6189	2597	3592	96.7%	42.0%
	المجموع	5127	4751	9878	4604	5274	3300	8574	3096	5478	93.8%	36.1%
محكمة صلح جنين	حقوق	2881	2092	4973	2070	2903	1153	4056	1022	3034	88.6%	25.2%
	جنح	1983	3556	5539	3343	2196	2794	4990	2529	2461	90.5%	50.7%
	المجموع	4864	5648	10512	5413	5099	3947	9046	3551	5495	90.0%	39.3%
محكمة صلح حلحول	حقوق	631	856	1487	746	741	468	1209	427	782	91.2%	35.3%
	جنح	1041	1489	2530	1660	870	1156	2026	959	1067	83.0%	47.3%
	المجموع	1672	2345	4017	2406	1611	1624	3235	1386	1849	85.3%	42.8%
محكمة صلح دورا	حقوق	838	1252	2090	1212	878	746	1624	631	993	84.6%	38.9%
	جنح	875	1299	2174	1389	785	950	1735	980	755	103.2%	56.5%
	المجموع	1713	2551	4264	2601	1663	1696	3359	1611	1748	95.0%	48.0%
محكمة صلح رام الله	حقوق	5102	2967	8069	3414	4655	1920	6575	1764	4811	91.9%	26.8%
	جنح	7748	5860	13608	5068	8540	5532	14072	5233	8839	94.6%	37.2%
	المجموع	12850	8827	21677	8482	13195	7452	20647	6997	13650	93.9%	33.9%
محكمة صلح سلفيت	حقوق	898	1019	1917	854	1063	556	1619	558	1061	100.4%	34.5%
	جنح	428	1362	1790	1491	299	1238	1537	1285	252	103.8%	83.6%
	المجموع	1326	2381	3707	2345	1362	1794	3156	1843	1313	102.7%	58.4%

محكمة صلح طوباس	حقوق	540	524	1064	516	548	259	807	291	516	112.4%	36.1%
	جنح	405	1067	1472	1073	399	798	1197	846	351	106.0%	70.7%
	المجموع	945	1591	2536	1589	947	1057	2004	1137	867	107.6%	56.7%
محكمة صلح طولكرم	حقوق	1628	1401	3029	1441	1588	952	2540	722	1818	75.8%	28.4%
	جنح	1581	2833	4414	2724	1690	2324	4014	2129	1885	91.6%	53.0%
	المجموع	3209	4234	7443	4165	3278	3276	6554	2851	3703	87.0%	43.5%
محكمة صلح قلقيلية	حقوق	1305	1079	2384	1009	1375	612	1987	690	1297	112.7%	34.7%
	جنح	1183	2353	3536	1929	1607	1770	3377	1669	1708	94.3%	49.4%
	المجموع	2488	3432	5920	2938	2982	2382	5364	2359	3005	99.0%	44.0%
محكمة صلح نابلس	حقوق	4025	2435	6460	2044	4416	1789	6205	1550	4655	86.6%	25.0%
	جنح	5494	5874	11368	5424	5944	5125	11069	4815	6254	94.0%	43.5%
	المجموع	9519	8309	17828	7468	10360	6914	17274	6365	10909	92.1%	36.8%
محكمة صلح يطا	حقوق	305	621	926	439	487	426	913	312	601	73.2%	34.2%
	جنح	619	1161	1780	733	1047	611	1658	536	1122	87.7%	32.3%
	المجموع	924	1782	2706	1172	1534	1037	2571	848	1723	81.8%	33.0%

المجموع الكلي لمحاكم الصلح											
السجل	المدور من العام 2021	الوارد من العام 2022	المجموع	المفصول من العام 2022	المدور من العام 2022	الوارد	المجموع	المفصول	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى الوارد والمدور
حقوق	22922	18234	41156	16873	24283	11332	35615	9433	26182	83.2%	26.5%
جنح	29106	35644	64750	33087	31663	28864	60527	27142	33385	94.0%	44.8%
المجموع	52028	53878	105906	49960	55946	40196	96142	36575	59567	91.0%	38.0%

محاكم الأحداث-البداية											
المحكمة	السجل	المدور من العام 2021	الوارد من العام 2022	المجموع	المفصول من العام 2022	المدور من العام 2022	الوارد	المجموع	المفصول	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى الوارد والمدور
محكمة احداث - رام الله	الأحداث	66	28	94	30	64	13	77	11	66	84.6%	14.3%
محكمة احداث - جنين	الأحداث	19	22	41	5	36	4	40	6	34	150.0%	15.0%
محكمة احداث - نابلس	الأحداث	96	50	146	43	103	34	137	6	131	17.6%	4.4%
محكمة احداث - طولكرم	الأحداث	19	10	29	14	15	3	18	4	14	133.3%	22.2%
محكمة احداث - قلقيلية	الأحداث	22	17	39	15	24	5	29	3	26	60.0%	10.3%
محكمة احداث - الخليل	الأحداث	97	8	105	19	86	10	96	25	71	250.0%	26.0%
محكمة احداث - بيت لحم	الأحداث	27	16	43	17	26	8	34	13	21	162.5%	38.2%
محكمة احداث - أريحا	الأحداث	19	12	31	11	20	6	26	4	22	66.7%	15.4%
المجموع		365	163	528	154	374	83	457	72	385	86.7%	15.8%

محاكم الأحداث-الصلح

المحكمة	السجل	المدور من العام 2021	الوارد من العام 2022	المجموع	المفصول من العام 2022	المدور من العام 2022	الوارد	المجموع	المفصول	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى الوارد والمدور
محكمة احداث - رام الله	الأحداث	138	190	328	187	141	112	253	113	140	100.9%	44.7%
محكمة احداث - جنين	الأحداث	69	85	154	92	62	84	146	39	107	46.4%	26.7%
محكمة احداث - نابلس	الأحداث	113	192	305	95	210	131	341	37	304	28.2%	10.9%
محكمة احداث - طولكرم	الأحداث	43	47	90	62	28	203	231	37	194	18.2%	16.0%
محكمة احداث - قلقيلية	الأحداث	59	73	132	84	48	49	97	27	70	55.1%	27.8%
محكمة احداث - الخليل	الأحداث	32	25	57	12	45	25	70	30	40	120.0%	42.9%
محكمة احداث - بيت لحم	الأحداث	30	34	64	24	40	23	63	41	22	178.3%	65.1%
محكمة احداث - أريحا	الأحداث	6	27	33	13	20	26	46	23	23	88.5%	50.0%
محكمة احداث - طوباس	الأحداث	22	39	61	47	14	22	36	22	14	100.0%	61.1%
محكمة احداث - سلفيت	الأحداث	34	25	59	49	10	61	71	47	24	77.0%	66.2%
محكمة احداث - حلحول	الأحداث	17	18	35	12	23	10	33	8	25	80.0%	24.2%
محكمة احداث - دورا	الأحداث	10	10	20	13	7	6	13	7	6	116.7%	53.8%
محكمة احداث - يطا(جديدة)	الأحداث	2	12	14	1	13	12	25	1	24	8.3%	4.0%
المجموع		575	777	1352	691	661	764	1425	432	993	56.5%	30.3%

محاكم التسوية												
المحكمة	السجل	المدور من العام 2021	الوارد من العام 2022	المجموع	المفصول من العام 2022	المدور من العام 2022	الوارد	المجموع	المفصول	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى الوارد والمدور
محكمة تسوية دورا	تسوية	3088	561	3649	880	2769	840	3609	290	3319	34.5%	8.0%
محكمة تسوية حلحول	تسوية	4132	1958	6090	1469	4621	2254	6875	445	6430	19.7%	6.5%
محكمة تسوية رام الله والبيرة	تسوية	34	10552	10586	886	9700	1264	10964	674	10290	53.3%	6.1%
محكمة تسوية بيت لحم	تسوية	3800	1129	4929	574	4355	1224	5579	515	5064	42.1%	9.2%
محكمة تسوية نابلس	تسوية	2810	1247	4057	932	3125	388	3513	411	3102	105.9%	11.7%
محكمة تسوية سلفيت	تسوية	2187	518	2705	373	2332	592	2924	246	2678	41.6%	8.4%
محكمة تسوية جنين	تسوية	1204	368	1572	208	1364	474	1838	65	1773	13.7%	3.5%
محكمة تسوية طولكرم و قلقيلية	تسوية	1759	1903	3662	417	3245	1970	5215	327	4888	16.6%	6.3%
محكمة تسوية طوباس	تسوية	75	118	193	25	168	140	308	9	299	6.4%	2.9%
المجموع		19089	18354	37443	5764	31679	9146	40825	2982	37843	32.6%	7.3%

المجموع الكلي لمحاكم النقض و الاستئناف و البداية و الصلح												
المحكمة	المدور من العام 2021	الوارد من العام 2022	المجموع	المفصول من العام 2022	المدور من العام 2022	الوارد	المجموع	المفصول	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى الوارد والمدور	
محكمة النقض	3297	2929	6226	3431	2795	1944	4739	2888	1851	148.6%	60.9%	
محاكم الاستئناف	3320	4710	8030	4494	3536	3697	7233	3059	4174	82.7%	42.3%	
محاكم البداية	24805	19343	43645	18539	26752	14229	40981	12844	28137	90.3%	31.3%	
محاكم الصلح	52028	53878	105906	49960	55946	40196	96142	36575	59567	91.0%	38.0%	
محاكم الأحداث البداية	709	662	1371	1008	365	163	528	154	374	94.5%	29.2%	
محاكم الأحداث الصلح	77	669	746	173	573	765	1338	690	648	90.2%	51.6%	
محاكم التسوية	19089	18354	37443	5764	31679	9146	40825	2982	37843	32.6%	7.3%	
المجموع	103325	100545	203367	83369	121646	70140	191786	59192	132594	84.4%	30.9%	